



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (3000) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفون (00963 11 3321775) ● بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

جولة جديدة... والتراجع الأمريكي سيعتدق

بدأت كل من «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية، جولة جديدة من العدوان على إيران، يوم السبت 28 شباط 2026، بعد حوالي 8 أشهر على انتهاء الجولة الأولى من العدوان، والتي باتت تعرف بـ«حرب الـ 12 يوماً». وكما كان الأمر في المرة الأولى، انطلق العدوان في خضم عمليات التفاوض، بل وبعد يوم واحد من إعلانات الوسيط العماني، أن تقدما مهما قد تم إحرازه؛ ليتضح مرة أخرى، أن الأمريكي و«الإسرائيلي» لا يمكن أن يؤمن جانبيهما بحال من الأحوال، ولا يمكن أن ينتظر منهما إلا الخراب والفوضى.

بدأت الجولة الجديدة بقتل القيادات التي من المفترض أن واشنطن تتفاوض معها، وفي مقدمتها المرشد الإيراني علي خامنئي. التجربة السابقة تثبت أن سياسة «قطع الرؤوس» التي تنتهجها «إسرائيل»، أصبحت أقل قدرة على التأثير مع تكرارها، وباتت تصل إلى نتائج عكسية في نهاية المطاف. ورغم أن الحرب ما تزال في يومها الثاني، وما يزال من المبكر الحديث عن نتائجها، إلا أن ما يمكن تثبيته حولها، هو النقاط التالية:

أولاً: الأهداف المعلنة أمريكياً و«إسرائيلياً»، والمتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، والبرنامج الصاروخي، ودعم الميليشيات، والحريات الداخلية، هي مجرد ذرائع لا علاقة لها بالأهداف الحقيقية؛ فمن يدعم حريات شعب من الشعوب لا يبدأ حربه بقتل أكثر من 100 طفلة في مدرسة ابتدائية. ولعل من المفيد في هذا السياق استحضار موقف حزب توده الإيراني المعارض، والذي دفع أثماناً كبرى لمعارضته السلطات الإيرانية منذ 1979 وحتى الآن، قتلاً واعتقالاً وتهجيراً، ورغم ذلك، لم تختل بوصلته الوطنية والطبقية؛ ففي بيانه الذي أصدره عقب انطلاق العدوان يقول: «إن العدوان العسكري للإمبريالية الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، ليس فقط لا يبشر بتحرير إيران من نير الاستبداد والحكومة الديكتاتورية الحالية، بل هو أيضاً محاولة لتدمير إيران كدولة إقليمية قوية واستبدال نظام ولاية الفقيه بحكومة تابعة واستبدادية أعلنت بالفعل عن برنامج قمع دموي لمعارضيه».

ثانياً: إسقاط النظام في إيران هو هدف واضح من أهداف هذه الحرب، ولكنه ليس الهدف النهائي، بل وسيلة في تعميم الفوضى داخل إيران نفسها، وصولاً لتقسيمها على أسس قومية، ووصولاً إلى نشر الفوضى والافتتال البيئي في كامل منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا.

ثالثاً: الفوضى المطلوبة، تستهدف في أن معا هدفين استراتيجيين أساسيين؛ الأول: هو إعاقة تقدم القوى الصاعدة وخاصة الصين وروسيا، عبر تفخيخ الحزام والطريق وممر شمال جنوب والمشروع الأوراسي. الثاني: هو إعادة رسم الخرائط لتصنيع «إسرائيل الكبرى»، واستعباد شعوب ودول المنطقة بمختلف قومياتهم وأديانهم وطوائفهم.

رابعاً: نشر الفوضى في منطقتنا، ومحاولة إعاقة مشاريع الصاعدين، ومحاولة فرض «إسرائيل الكبرى»، ليس نتائج فائض قوة غربية-أمريكية-«إسرائيلية»، كما قد يبدو الأمر على السطح، بل هو العكس تماماً؛ هو هروب إلى الأمام من الأزمة النيوية العريقة، ببعدها الاقتصادي خاصة، وهو محاولة لكبح عملية التراجع على المستوى الكوني للقوة الأمريكية، ومعها «إسرائيل».

خامساً: الانقسام ضمن النخبة الأمريكية والغربية عموماً، سيعبر عن نفسه بوضوح أكبر مع النشاط الصهيوني الذي نصب لتراجم فخا عبر هذه الحرب الجديدة، والتي ستكون نتيجتها المؤكدة على الجانب الأمريكي، هي المزيد من التراجع والانقسام الداخلي، أي تكن نتائجها.

سادساً: بالنسبة لـ«إسرائيل الكبرى»، فهي أيضاً محاولة للهروب إلى الأمام، ولكسر المنظومة الإقليمية الجديدة التي بدأت بالتشكل، منظومة «طوق الطوق» والتي ستدفعها هذه الحرب إلى مزيد من التبلور، بغض النظر عن المواقف الإعلامية المؤقتة. ونقول: إنها هروب إلى الأمام، لأن «إسرائيل» كمشروع صهيوني باتت أمام احتمالين؛ الكل أو لا شيء، إما «إسرائيل الكبرى»، وإما الزوال؛ والزوال أقرب واحتمالاته أعلى، انطلاقاً من التوازنات الحقيقية للقوى على المستوى الدولي والإقليمي.

أخيراً: في سورية، التي تظهر اليوم هامشية وثنائية وضعيفة، فإن انتصار الكيان «الإسرائيلي» يعني استعبادها، واستعباد شعبها، ورفع احتمالات تقسيمها بشكل نهائي. ومن جهة ثانية، فإن الوسيلة الوحيدة لإيقاف التدهور والضعف هي سد الثغرات الداخلية الكبرى، ابتداءً بتوحيد الشعب السوري بشكل حقيقي، وعبر المشاركة الحقيقية المستندة إلى مؤتمر وطني عام، جامع وشامل، وصاحب صلاحيات كاملة، يكون أداة بيد السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم...

الحرب بدأت... استهداف إيران

بوابة لإعادة تشكيل غرب آسيا

[17]

شؤون اقتصادية



هل هناك حقاً ما يبرر منح صكوك غفران اقتصادية لواجهات الأسد؟

12

شؤون محلية



استراتيجية 2026-2030 الزراعية... رؤية طموحة أم انسحاب تدريجي

08

ملف «سورية 2026»



مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية: هل يلي ما تحتاجه سورية؟

06

شؤون عمالية



مؤتمرات عمال اللادفية تؤكد وحدة المطالب العمالية ومصالحها المشتركة

02

مؤتمرات عمال اللاذقية تؤكد

وحدة المطالب العمالية ومصالحتها المشتركة



بصراحة

محرر الشؤون العمالية

الخطاب النقابي في صعود... والعبرة في الممارسة

نقتبس من الكلمة التي أدلى بها السيد فواز الأحمد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال خلال مؤتمر نقابة الدولة والبلديات، الذي انعقد في دمشق بتاريخ 8 شباط الماضي «النقابة ليست مجرد مؤسسة تنظيمية، بل هي الناطق الرسمي باسم العمال والمدافع الأصيل عن حقوقهم ومصالحهم، وهي التي تعمل بلا كل من أجل ترسيخ العدالة الاجتماعية، وجعلها الركيزة الأساسية في كل سياسة وخطة تعنى بالشأن العمالي» وأضاف الأحمد «العدالة الاجتماعية ليست مجرد شعار يكتب، بل هو مبدأ حيوي نحياه يوميا من خلال الدفاع عن حقوق العمال، والسعي الدؤوب لتحسن ظروفهم المعيشية والمهنية، وإن عدالة الأجور ليست مجرد مطلب عمالي، بل هي دعامة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وأساس للثقة بين طرفي الإنتاج» انتهى الاقتباس.

من المفيد متابعة النشاط النقابي على كافة الأصعدة، والتوقف عند تصريحات، أو مداخلات القيادات النقابية، لأنها ستعطينا مؤشرا أوليا عن العقلية التي تدار بها المنظمة، من جهة، وعن جانب مهم من برنامج العمل الموضوع أمامهم، وبالتالي عن المهام التي ألزموا أنفسهم بها أمام الطبقة العاملة، ومن باب الإنصاف، الاعتراف بتطور الخطاب النقابي ورسائله المباشرة، والتي بدأت تقترب تدريجيا من جوهر الدور النقابي ومسؤولياته الكبرى، ويبقى أن يتحول الخطاب إلى مسؤولية ملزمة، وبرنامج نضالي يربط بينه وبين الممارسة، مع إبراز وتوضيح لآلياته، ووسائله، التي إن غابت، لن يكون للخطاب المتطور والمتصاعد أي تأثير مادي فعلي يذكر، بل سينضم إلى قوائم الشعارات والخطابات المخطئة، في قاعات الاتحادات النقابية منذ عقود، وهذا ما نحن في غنى عنه، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والإنتاجية والمعيشية المخيفة التي تمر بها البلاد، وإن كان هذا النوع من الخطاب ليس بجديد على الطبقة العاملة والمساحة النقابية، إلا أنه يصدر من جهات جديدة، أعلنت عن جزء كبير من برنامج عملها، وبالتالي ليس في وسع العمال وأصحاب الشأن النقابي إلا الدفع باتجاه التأكد من التزام المسؤولين النقابيين بتحويلها إلى فعل مادي ملموس وتذكيرهم المستمر بذلك.

إن من أهم ضمانات نجاح إنجاز المهام الماثلة أمام التنظيم النقابي بالدرجة الأولى، هي الاستقلالية، فعاشقو «اقتصاد السوق الحر» وجماعة «دع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو» المتمركزون داخل جهاز الدولة وخارجها، لن يتخلوا عن مصالحهم، وسيسعون بشكل دائم للاستمرار بهيمنتهم على المنظمة العمالية، والتحكم بقراراتها، وإعاقة أي محاولات جادة لاستعادة دورها الوظيفي المناط بها، وإذا ما نجحوا بذلك، سنراهم أول المصفقين لشعارات لن تجد طريقها إلى أرض الواقع، وهذا ما لا يجب الوقوع فيه.

أنهى اتحاد عمال اللاذقية مؤتمراته النقابية السنوية للدورة النقابية 28 وركزت المداخلات بشكل عام على حزمة من المطالب، توزعت على مختلف الجوانب الأساسية الاقتصادية، منها: والانتاجية والنقابية والخدمية والتشريعية والنقابية، شأنها شأن باقي الاتحادات النقابية في المحافظات الأخرى، ورغم تكرار أغلب المطالب، لكنها بقيت في خانة الأهمية الكبرى، لأنها أوضحت مرة أخرى بأن الحقوق لا تموت بالتقادم، وبأن تمسك الطبقة العاملة بمنشأتها ومعاملها وبدور الدولة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية، ضرورة موضوعية، مرتبطة مشيما بمصالحها الوطنية والسياسية والمعيشية، وهذا ما انعكس في خطابات القيادات النقابية خلال المؤتمرات وخارجها، حيث بدأنا نشهد تطورا ايجابيا له، وإن كان ما زال محصورا بالخطاب والتصريح لحد الآن، إلا أنه يصلح كمنطلق لبرنامج عمل جدي، يعيد العمل النقابي إلى جوهره، إن توفرت الإرادة والقرار، أضف إلى ذلك، أن الطبقة العاملة ستتعامل معه ليس كمجرد خطاب، بل تبن ملزم لأصحابه، ومعيار لتقييم عملهم ودورهم النقابي اللاحق على طول الخط، وسنفرده المساحة التالية لأهم مطالب المؤتمرات النقابية في محافظة اللاذقية، بانتظار مؤتمرات اتحادات المحافظات التي من المفترض انعقادها فور انتهاء جميع المؤتمرات النقابية في البلاد.

المكتبيين.

وتثبيت العمال المؤقتين، للحد من عملية الفصل العشوائي، وتوفير جبهات عمل للشركات الإنشائية، وتخصيص أراض جديدة للجمعيات السكنية، للنهوض بواقع السكن الشعبي، مع ضرورة تفعيل مراكز التدريب المهني لإعداد اليد العاملة المهنية والاستفادة منها، مع تطوير شركات الإنشاء من خلال إمدادها بالآليات والمعدات الثقيلة والمجاول البيوتونية.

طالب عمال التنمية الزراعية في مؤتمرهم بزيادة عدد فرق الإطفاء، وتجهيزها بالأدوات المناسبة، ومنح عمال المداجن والمباقر طبيعة عمل 100% بسبب احتمال تعرضهم للأمراض وصعوبة عملهم، وطالبوا بإلغاء المركزية، ونقل التأشيرات والقرارات الخاصة بالبحوث الزراعية إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية في اللاذقية، وتوحيد ملفاتهم ضمن المحافظة، للحد من تكاليف النقل.

في مؤتمر نقابة التبغ: أكدت المداخلات على ضرورة الإقلاع بمعامل مؤسسة التبغ، ودوران عملية الإنتاج فيها، والعمل على جعل خدمة عمال التبغ السنة بسنة ونصف، لما يتعرضون له من غبار وروائح خلال عملهم في صناعة التبغ، وتجديد عقود المؤقتين وتثبيتهم،

تركزت مطالب عمال الغزل والنسيج خلال المؤتمر على ضرورة تأمين المواد الأولية، وعلى رأسها القطن، وبيع المخزون الإنتاجي عن طريق المزاد العلني، وإعادة جميع المفصولين عن العمل، وإيقاف فصل آخرين، في حين أكد رئيس النقابة على الأثر السلبية لواقع القطاع الإنتاجي المتردي، على العمال، مع توقف عجلة العمل والإنتاج، وعلى ضرورة العمل على الآليات والوسيل اللازمة من أجل إعادة إقلاعه وتطويره، والتغلب على كافة الصعوبات، وإعادة الدور الوطني الفاعل لهذا القطاع.

مؤتمرات نقابات استصلاح الأراضي والبناء والتنمية الزراعية والتبغ

تناولت مداخلات عمال مؤتمر استصلاح الأراضي والسدود ضرورة زيادة الأجور، وتثبيت العقود السنوية، مع تأمين درجات نارية لكوادر المشاريع، ومنح تعويض 5% للعاملين على خط التوتر المتوسط، أسوة بعمال الكهرباء، ومنح الوجبة الوقائية لعمال المخابز والإسبستوس ومعمل الكلور، أما عمال البناء والإسمنت، فقد طالبوا برفع سقف الحوافز الإنتاجية،

مؤتمرات نقابات الدولة والبلديات والنفط والمصارف والنسيج

البداية من مؤتمر نقابة الدولة والبلديات، الذي طالب العمال المؤتمرون فيه بموضوع العمال المفصولين، وتفعيل الطبابة، وإنشاء مشفى عمالي، وفتح سقف الأجور، واقتراح بتفويض مكتب النقابة بإجراء تعديلات على صناديق النقابة.

أما في مؤتمر النفط، فركزت المداخلات على ضرورة الزيادة الفعلية للأجور لتتناسب مع المعيشة، ورفع سقف الحوافز الإنتاجية، وتشميل عمال المقالع ومنجم إسفلت كفريا، ومعمل رخام اللاذقية بالأعمال المجهد، ورفد فرع محروقات اللاذقية بالصهاريج لنقل المواد البترولية.

في مؤتمر المصارف والتجارة والتأمين، طالب العمال بتحسين الوضع المعيشي لعمال القطاع العام، وتعديل أسعار شرائح الكهرباء بما يتناسب مع رواتب أصحاب الدخل المحدود، وتشميل العمال المتقاعدین بالتأمين الصحي، وتأمين وسائل نقل جماعي لجميع العاملين في الجهات العامة، وتعديل القانون رقم 17 العام 2010 وإنجاز السكن العمالي

خدعة «يلزمننا عامل مبيعات بعمولة مجزية»



يمكن ملاحظة حجم الطلب على شواغر عمل باختصاص مندوب مبيعات بشكل سهل من خلال الإعلانات الإلكترونية على صفحات التواصل الاجتماعي، وفي مجموعات «طلب عمل» الواتس اب، والتيلغرام، وما أكثرها، وللعلم، فإن الطلب المستمر على مندوبي المبيعات ليس بجديد، إلا أنه ارتفع بنسب مضاعفة خلال العام الماضي بشكل عام، وخلال الأشهر الأخيرة بشكل خاص، ولم يقتصر ذلك على قطاع بعينه، بل شمل العديد من القطاعات التجارية والخدمية أيضاً، وغالباً ما تتضمن الإعلانات معلومات عامة، لا تحوي التفاصيل التي تهم الباحث عن عمل، مثل: طبيعة العمل، وموقعه وساعاته، والمنتجات والخدمات التي من المفترض بيعها، وقيمة الأجر، ويركز الإعلان غالباً على جانبين أساسيين، أولهما: تعظيم وتجميل شأن الشركة، أو المؤسسة، كمقولة «شركة رائدة» أو «شركة كبرى» أو «مؤسسة عالمية ناجحة» وغيرها من المصطلحات الفاخرة، دون ذكر اسم الشركة، أو المؤسسة أصلاً، وثانيهما: مقولة «راتب + عمولة مجزية» وفي ظل الوضع المعيشي الصعب، وقلّة الشغل وتحت ضغط الحاجة للعمل هروباً من البطالة وانعكاساتها الاجتماعية والمعيشية، يتقدم الباحث عن العمل لهذه الوظائف التي بغالبها ليست في حقيقة الأمر إلا فخاً من فخوخ العقلية الاستغلالية لأصحاب العمل من هذا النوع.

مجرد الاتصال بالرقم المدرج بالإعلان ستفاجئك سرعة الرد، وتحديد موعد مباشر وسريع لمقابلة العمل، التي ستقتصر غالباً على بضعة أسئلة تتعلق بالوظيفة، فيما يذهب لجزء في شرح المدير لميزات العمل التي لا تحصى، وأهمية العمل فيها، وبأن جميع من سبقوك إلى الوظيفة ينعمون بخيراتها، فمنهم من اشترى منزلاً وتزوج، ومنهم من امتلك سيارته الخاصة، وأخر فتح مشروع خاص، وأصبح من أكبر التجار والخ.. من قصص النجاح الملهمة، وستظن أنك أخيراً حصلت على وظيفة العمر، وبأن طاقة القدر قد فتحت أمامك، والغريب في الموضوع، أن جميع المقابلات متشابهة بالمضمون والشكل وبالنتائج أيضاً، لأنه بعد أن تنتهي فقرة «البحر طينة» ستبدأ الفقرة التالية «مبدئياً نحن نراك مناسباً للعمل، ولديك الإمكانات التي نطلبها،

الطبقة العاملة

الأعمال وأصحابها، الذين يستوردون بالأطنان مواد غذائية وتجميلية وبلاستيكية.. الخ ويعتمدون في عملهم التجاري من خلال التواري في الظل، وعلى خداع الباحثين عن عمل يسد جزءاً من احتياجاتهم، في ظل بطالة شديدة، وحلول اقتصادية غائبة، ولا يلام الغريق إن تعلق بقشة، بل يلام من ترك الناس يغرقون، وهذه الظاهرة تتوسع يوماً بعد يوم، ولا بد من معالجتها بشكل شامل، من خلال المضي بسياسات اقتصادية تفتح جبهات عمل حقيقية من جهة، ومن خلال تشريعات قانونية تمنع استغلال العمال، وتضمن حقوقهم بعقد عمل وتأمينات اجتماعية وقضاء عادل.

بشكل مباشر، أي أنك ستكون مسوقاً وبائعاً بنفس الوقت، وبأن المنتجات التي ستسوقها سلع صينية أو تركية رديئة الصنع، زهيدة الثمن، وبأن المطلوب منك في نهاية الأمر أن تحل مشكلتهم القائمة في مخزون كبير، وبيع نادر، وبأنك ستلطف الأسواق والشوارع طوال النهار باحثاً عن زبون هنا، أو هناك، سواء كان المستهدف المستهلك النهائي أو بائعي التجزئة، بكل الأحوال ستكون مهمتك النحت في الصخر على راتب لا يساوي أجور مواصلاتك لمقر العمل، وستنتهي مغامرة العمل تلك بعد شهر أو شهرين «أبد من ورا وأبد من قدام» ليأتي غيرك ويشغل شاغرك الدوري، وهذا دين هذه الشريحة من

على العمولة لا على الراتب، وهذا متعارف عليه بعالم المبيعات، المهم دائماً، هو النسبة التي ستحققها من المبيعات و3% نسبة ممتازة، وشهراً بعد شهر ستزداد مبيعاتك مع ازدياد عملائك، خاصة بعد التدريب الذي سنوفره لك مجاناً على يد خبراء الشركة، هل تعلم أن فلان الشهر الماضي حصل على نسبة أكثر من 8 ملايين ليرة، تستطيع أن تصل لهذه النسبة بثلاثة أشهر فقط، إن اجتهدت بعملك وأخلصت له».

لا الشركة شركة... ولا الراتب راتب بعد موافقتك على العمل ومحاولتك التمسك بالقشة التي أمامك، ستبدأ التدريب وستكتشف بأنه مجرد تعريف بالمنتجات التي ستبيعها

وسيكون وجودك ضمن الفريق أمراً رائعاً للغاية، من الغد يبدأ التدريب ولمدة اسبوعين أو ثلاثة، وإذا نجحت بالاختبار سنضمك لفريق المبيعات، ونحدد لك الراتب والعمولة التي تستحقها» وحين السؤال عن الراتب المتوقع والعمولة المفترضة، سيحاول أن يؤجل الجواب حتى انتهاء التدريب، لأن الأجور متفاوتة حسب الإمكانات، وإن أصريت على ذلك، سيضطر ويجهك بكل ثقة الراتب من 200-300 ألف شهرياً والعمولة 3% ولأنه يعلم أنك ستعود للواقع بعد رحلة الخيال التي قضيتها في قصص النجاح والأموال، سيستطرد بشكل مباشر «طبعاً الراتب الثابت رمزي أنتم اعتمادكم



إضراب موظفي الخدمة المدنية في هولندا
يضرِب موظفو الحكومة في هولندا لمدة 24 ساعة يوم 3 آذار وهذا يعني، بحسب اتحاد FNV، أنه ستغلق وكالة التعليم التنفيذية المسؤولة عن تمويل الطلاب، ومركز إدارة الضرائب والجمارك، وغيرها.. ويوجد في هولندا أكثر من 165 ألف موظف حكومي يعمل معظمهم في هيئات، مثل: الأشغال العامة وإدارة المياه، ودائرة الهجرة والتجنيس، وإدارة الضرائب والجمارك. ويضرِب موظفو الحكومة الهولندية للاحتجاج على نظام الأجور الصفرية، الذي ينص على عدم حصول موظفي الخدمة المدنية على أي زيادات في الرواتب، أو تعديلات لمواكبة التضخم حتى عام 2026، مما يقلل من قدرتهم الشرائية. ولم يحصل موظفو الحكومة على أي زيادة هيكلية في رواتبهم منذ عام 2024. وأفاد FNV: أن نظام الأجور لا يقوّض دخل العاملين فحسب، بل يؤثر سلباً على جودة الخدمات العامة.



إضراب عمال الحافلات والقطارات ومترو الأنفاق في ألمانيا
تعطلت وسائل النقل العامة في جميع أنحاء ألمانيا، عندما بدأ آلاف عمال النقل إضراباً عن العمل، حيث توقفت الأنفاق والترام والحافلات عن العمل، بدءاً من يوم الجمعة 27 / 2. من المقرر استئناف الخدمات المعتادة في يوم الأحد، شهد صباح الجمعة أشد الاضطرابات في المدن الكبرى، بما في ذلك برلين، هامبورغ، كولونيا، دوسلدورف، فرانكفورت، شتوتغارت، وميونخ، حيث تم إلغاء خدمات الحافلات والمترو والترام إلى حد كبير. تطالب النقابة بتقليل ساعات العمل الأسبوعية ومدة الورديات، وزيادة فترات الراحة بين النوبات، وأن يحصل الموظفون على أجور أعلى مقابل العمل في الليل، وخلال عطلة نهاية الأسبوع. تمثل فريدي، إحدى أكبر النقابات العمالية في ألمانيا، حوالي 100,000 موظف في مجال النقل، وتعمل حالياً للتفاوض حول اتفاقية تفاوض جماعية جديدة نيابة عنهم.



عمال المصافي في الهند يضرِبون
بدأ آلاف العمال في مجمع مصفاة النفط والبتروكيماويات التابع للقطاع العام في بانيبات، بولاية هاريانا، إضراباً احتجاجاً على تمديد ساعات العمل في المجمع. وانضم إلى الإضراب، الذي بدأ يوم الاثنين 23 شباط، آلاف العمال المتعاقدين، الذين اشتكوا من إجبارهم على العمل 12 ساعة، بدلاً من ساعات العمل المقررة وهي 8 ساعات يومياً، دون الحصول على أجور العمل الإضافي. وتقود النقابات العمالية حركة وطنية ضد أربعة قوانين عمل جديدة أقرتها الحكومة في البلاد، والتي تُرسخ ساعات العمل الممتدة، وتجزد العمال من حقهم في الانضمام إلى النقابات. كما يطالب العمال، إلى جانب مطالب أخرى، بدفع أجورهم بانتظام، والحصول على إجازات أسبوعية، وتحسين ظروف العمل بشكل عام. ورغم استمرار المفاوضات، رفض العمال الخضوع لترهيب الإدارة العامة، والإدارة المحلية، ورفضوا محاولاتهم المتكررة لاستخدام القوة. ويواصلون اعتصامهم.



عمال سيارات فولكس فاجن يتجنبون الإضراب
صوّت عمال سيارات فولكس فاجن بنسبة 96% في المصادقة، على أول عقد نقابي في مصنع سيارات كبير في تشاتانوغا بولاية تينيسي، في 2/26 يتضمن العقد زيادات في الأجور بنسبة 20%، وتخفيضات في تكاليف الرعاية الصحية، وضمانات أمان وظيفي. وفقاً لبيان اتحاد عمال السيارات المتحدة؛ صدر عنه، وفولكس فاجن. يقول اتحاد عمال السيارات المتحدة في البيان: إن التصويت يختتم حملة استمرت سنوات من عمال سيارات فولكس فاجن في تشاتانوغا «عمال فولكس فاجن حركوا جبلاً جديداً مرة أخرى، من الشجاعة للوقوف وتشكيل نقابتهم، إلى امتلاك الشجاعة للموافقة على إضراب، والانتظار لعقد يكرم قيمتهم، إن الاتحاد يقود عمال فولكس واجن، ويفتح الطريق للحركة العمالية بأكملها، ولعمال السيارات غير النقابيين في كل مكان. وأفادت فولكس فاجن، هذا الإنجاز يعكس التزامنا بأجور جيدة، نتطلع إلى بناء مستقبل قوي معاً.

الأثر الاجتماعي لتدني الأجور والرواتب: تفكك البنية وصعود اقتصاد البقاء



يصبح الفقر عاملاً محفزاً على الانخراط في شبكات قوة غير رسمية، حيث يستبدل الأجر القانوني بعائد قائم على السيطرة، أو المخاطرة.

والشباب، هم الفئة الأكثر تأثراً بتدني الأجور، لأنهم في مرحلة بناء المستقبل، وحين يدرك الشاب أن العمل النظامي لن يحقق استقلالاً مادياً، تتغير حساباته، وتصبح الهجرة خياراً أساسياً، والعمل غير الرسمي، يبدو أكثر جدوى، والمخاطرة قد تغدو منطقية، مقارنة بعائد ضئيل من وظيفة مستقرة، في هذه البيئة قد تنشأ أنماط من العنف المرتبط بالبطالة، سواء في شكل جرائم صغيرة، أو انخراط في شبكات منظمة، أو نزاعات محلية تتفاقم بسرعة.

الأجور كمدخل

إعادة بناء العقد الاجتماعي

إن تدني الأجور ليس مجرد نتيجة لأزمة اقتصادية، بل أصبح عاملاً مكرساً لإعادة تشكيل المجتمع نفسه، فهو يضغط على الأسرة، ويقوض الطبقة الوسطى، ويغذي اقتصاد الظل، ويحفز الهجرة، ويعيد صياغة القيم والطموحات، أي إن مشروعاً إصلاحياً جاداً، لا يمكن أن يقتصر على زيادة شكلية في الرواتب، بل يحتاج إلى معالجة متكاملة، تشمل ضبط التضخم، وتحفيز الإنتاج الحقيقي، وإعادة ربط الأجر بالإنتاجية، واستعادة الثقة بين الفرد والمؤسسات.

فالأجر العادل ليس مجرد رقم في كشف الراتب، بل هو حجر أساس في الاستقرار الاجتماعي، وحين يستعيد الراتب قدرته على تأمين حياة كريمة، يستعيد المجتمع معه شيئاً من توازنه المفقود.

حيث يضعف جاذبية الاقتصاد القائم على العنف والعمل الأسود، ويعزز الالتزام بالقانون، وفي بيئة هشة أمنياً يصبح مستوى الدخل جزءاً من استراتيجية منع العنف لا مجرد إصلاح اقتصادي، فحين تتقلص مساحة الفقر، تتقلص معها المساحة التي يتحرك فيها اقتصاد المخاطرة، والعنف والعمل الأسود.

أن الاستقرار الحقيقي لا يبنى فقط عبر إجراءات أمنية، بل عبر إعادة تمكين الفرد اقتصادياً، بحيث يصبح القانون خياراً منطقياً لا عبثاً لا يمكن تحمله.

في النهاية إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات، وانهيار المجتمع. والأخطر من انتشار اقتصاد الظل، هو اتساع الفقر، وخطر الانزلاق نحو العنف والعمل الأسود والانحلال الأخلاقي، خاصة في بيئة، مثل: سورية هشة، أمنياً واجتماعياً، فتزداد احتمالات الانجرار نحو العنف والعمل الأسود، حيث تراكمت آثار الحرب، وضعفت البنية المؤسسية، وتراجعت قدرة الدولة على الضبط الشامل.

الفقر كحالة بنيوية لا ظرف عابر

الفقر الناتج عن تدني الأجور ليس فقراً موسمياً أو طارئاً، بل يتحول إلى حالة بنيوية ممتدة، ومع اتساع رقعة التضخم، وتآكل القوة الشرائية، تصبح شريحة واسعة من العاملين، حتى الموظفين الدائمين تحت خطر الفقر الفعلي، وفي هذه الحالة لا يعود الفقر يعني فقط نقص المال، بل يعني هشاشة غذائية، وعجزاً عن الحصول على الرعاية الصحية، وضعفاً في التعليم، وانعداماً في قدرة على الادخار، أو التخطيط.

في المجتمعات المستقرة، قد يمتص النظام المؤسسي جزءاً من آثار الفقر، عبر شبكات الضمان الاجتماعي، والقانون الرادع، أما في بلد هشا أمنياً كسورية، حيث تضررت مؤسسات الضبط، وتعددت مراكز النفوذ، فإن الفقر قد يتحول إلى أرضية خصبة لانتشار أنماط عنف مختلفة.

الفقر ذاته لا يخلق العنف تلقائياً، لكنه يرفع مستوى الإحباط، ويضعف الالتزام بالقواعد، ويزيد قابلية الأفراد للانخراط في أنشطة عالية المخاطر، مقابل عائد سريع، وحين يترافق ذلك مع انتشار السلاح، وضعف الثقة بالمؤسسات، وتراجع فرص العمل المشروعة، يصبح العنف خياراً متاحاً في حالات النزاع الفردي، أو الجماعي.

العنف كافتصاد بديل

في البيئات الهشة، قد يتحول العنف نفسه إلى مورد اقتصادي، أي إن بعض الأفراد والجماعات قد تجد في الابتزاز، أو فرض الإتاوات، والسيطرة على موارد محلية، أو الانخراط في شبكات مسلحة غير نظامية، وسيلة لتعويض العجز الاقتصادي، وهنا

لم يعد تدني مستوى الأجور والرواتب في سورية مسألة اقتصادية، أو رقمية تقاس بين الدخل وسلطة الاستهلاك، بل تحول إلى ظاهرة اجتماعية مركبة تمس جوهر الاستقرار الأسري، وتعيد تشكيل القيم، وتغير أنماط السلوك الفردي والاجتماعي، فحين يفقد الراتب قدرته على أداء وظيفته الأساسية، أي ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم، يتحول من أداة استقرار إلى مصدر ضغط دائم، وتتراكم حوله سلسلة من التدايعات التي تتجاوز الاقتصاد إلى الاجتماع والنفس والسياسة.

تآكل الشرائح الوسطى واختلال التوازن المجتمعي

الشرائح الوسطى تاريخياً هي عنصر التوازن والاستقرار في أي مجتمع، فهي حاملة التعليم، ومصدر الكفاءات، والرافعة الأساسية للاستهلاك المنتج، لكن حين تصبح الرواتب عاجزة عن حماية هذه الطبقة من الانحدار نحو الفقر، تتآكل تدريجياً.

وينتج عن ذلك تضخم في الفئات ذات الدخل المحدود، مقابل فئة تملك مصادر دخل بديلة «تحويلات خارجية نشاط تجاري مضاربات» هذا الاستقطاب الحاد بين أقلية تملك القدرة على التكيف، وأكثرية تكافح للبقاء، يخلق شعوراً متنامياً بعدم العدالة، ويغذي التوتر الاجتماعي الصامت.

أثر نفسي ممتد

الضغط المالي المزمن ينتج حالة نفسية جماعية يمكن وصفها بالإجهاد الاجتماعي، يشعر الفرد بالعجز عن تحسين وضعه، مهما بذل من جهد، فتتراجع الدافعية ويضعف الانتماء ويزداد شعور بالامبالاة، ومن مظاهر ذلك ارتفاع مستويات القلق والاكتئاب وفقدان الحافز المهني وانتشار السلوك الانسحابي، أو العدوانية في بعض الحالات، ومع غياب الأفق الاقتصادي الواضح، يتكرس شعور عام بانسداد المستقبل، خاصة لدى الشباب.

صعود اقتصاد الظل وثقافة التحايل

حين لا يكفي الراتب، يبحث الأفراد عن مصادر دخل إضافية، ربما منها: العمل الأسود، كما يتغير الموقف الأخلاقي تجاه بعض الممارسات حتى اللاأخلاقية، بوصفها تعويضاً غير رسمي عن ضعف الراتب، وينظر لها كأدوات ضرورية لتجاوز صعوبة الحياة، ويصبح الالتزام الصادر بالقانون عبثاً لا ميزة، وهذا التحول القيمي لا يحدث فجأة، بل يتشكل تدريجياً تحت ضغط الحاجة، ويؤدي

من أزمة دخل إلى أزمة أمان اجتماعي

الراتب أو الأجر في أي مجتمع، ليس مجرد مقابل عمل، بل هو عنصر من عناصر العقد الاجتماعي بين الفرد والدولة أو المؤسسة، وحين يختل هذا التوازن ويصبح الدخل عاجزاً عن تغطية الاحتياجات الأساسية، كالغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية، يشعر الفرد بأن هذا العقد قد تآكل، ويتراجع الإحساس بالأمان، ويحل محله قلق دائم مرتبط بتأمين الاحتياجات اليومية.

في الحالة السورية، ومع تآكل القدرة الشرائية بفعل التضخم المستمر، أصبحت فئات واسعة من الموظفين تعيش في حالة اقتصاد الطوارئ، أي إن التفكير ينحصر في كيفية تدبير يوم الغد، لا في التخطيط للمستقبل، ومع الزمن يتحول هذا النمط من التفكير إلى ثقافة عامة قائمة على البقاء لا على التنمية.

الأسرة تحت ضغط اقتصادي مزمن

الأسرة هي أول من يتلقى صدمة تدني الأجور، فالضيق المالي المستمر يولد توتراً دائماً داخل المنزل، ويزيد من احتمالات النزاعات الزوجية، خاصة عندما تتراكم الديون، أو تتكرر حالات العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية، ومن أبرز النتائج: تأخر سن الزواج، أو العزوف عنه، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، وما يؤدي لاحقاً إلى زيادة نسبة العنوسة في المجتمع، وانخفاض معدل الولادات، وازدياد اعتماد الأسرة على أكثر من مصدر دخل، بما في ذلك عمل المرأة والأبناء في سن مبكرة، وربما هجرة أحد أفراد الأسرة - غالباً إلى الخارج، بحثاً عن فرص أفضل، مما يؤدي إلى تفكك أسري فعلي، حتى وإن بقي الزواج قائماً قانونياً.

هذا التفكك لا يقتصر على البعد المادي، بل ينعكس على التنشئة الاجتماعية للأطفال، ويضعف الرقابة الأسرية، ويخلق فجوات عاطفية قد تمتد آثارها لسنوات.

مؤشر «نومبيو»، سياحي بثوب معيشي، سورية الأقل تكلفة عربياً..!



25 نقطة، ليس مجرد رقم بل مفارقة إحصائية تستحق التوقف عندها، فقد صنفت سورية على أنها الدولة الأقل تكلفة وفق التقرير السنوي لمنصة «نومبيو» العالمية لمؤشر تكلفة المعيشة الصادر مطلع العام الحالي، لكن خلف هذا المؤشر تختبئ حقيقة أكثر قسوة تتجاوز لعبة الأرقام هذه، فالفجوة الهائلة بين انهيار قيمة الليرة وارتفاع الأسعار محلياً، يجعل من هذا التصنيف خدمة رقمية لا تعكس المعاناة اليومية للمواطن السوري.

رهف ونوس

مليون ل.س، مقابل حد أدنى للأجور بالكاد يصل إلى مليون ليرة، وهذا يؤكد التناقض الواضح مع صورة «الرخاء الرخيص» الذي رسمها المؤشر العالمي، وأمام هذه المفارقة كان من المفترض أن يتبعها تفسير واضح، بأن وضع سورية في ذيل القائمة في تكلفة المعيشة لا يعني بالضرورة سهولة العيش ويجب الاعتماد أساساً في التصنيف بناءً على الفجوة الكبيرة بين مستوى الدخل وأسعار السلع والخدمات، وذلك على اعتبار أن المنصة تدعي الموضوعية والمصداقية وبالتالي تتطلب دراسة جوانب الواقع السوري كافة قبل الإقرار برقم لا يلامس حقيقة ما يعيشه السوريون!

هذا كله يضعنا أمام الأخطر من ذلك، وهو تعميم هذا التقرير أو التصنيف بهشاشة مصادره والاستشهاد به مثلاً في دراسات أخرى، فالمنصة تعتمد على استبيانات يملؤها مستخدمون متطوعون وفق تصوراتهم وأرائهم دون تمثيل إحصائي دقيق للسكان، بمعنى أن أي شخص مسجل يمكنه التأثير على النتائج.

هذا المؤشر يصلح كدليل سياحي أكثر من كونه مؤشر لتكلفة المعيشة، فهو ربما يخاطب المغترب أو السائح، وهذا صحيح وفق دخل ثلاثة آلاف دولار أو أكثر يجعلك تعيش بحبوحة ورغد في دولة، المواطن فيها يعجز عن شراء رغيف الخبز. لكن تحويل هذا المنطق إلى «مؤشر معيشي»

فالتصنيف وضع سورية في ذيل القائمة، بينما الإمارات تصدرتها عربياً بـ (55,2)، هذه القيم تبدو منطقية للوهلة الأولى، سلع غذائية رخيصة بالقياس إلى الدولار، كذلك تدن بأسعار الخدمات مقارنة بدولة الإمارات رأس التصنيف، لكن هذا المنطق ينهار عند الغوص في التفاصيل.

فمؤشر «نومبيو» يقيس أسعار السلع والخدمات كأرقام مجردة متناسياً العامل الأهم الأكثر تأثيراً في سورية أو غيرها، ألا وهو مستوى الدخل والقدرة الشرائية للمواطن، وهنا يكمن جوهر الأمر.

ففي الاقتصاد لا قيمة للرقم بمعزل عن سياقه، فأن تقول سلة الغذاء في دمشق أرخص من مثيلتها في دبي يعد صحيحاً بالمعيار الرقمي المجرد لكن خلط هذا الرقم مع مؤشر تكلفة المعيشة يجعلك تشعر بسهولة العيش في سورية، وهنا تكون المغالطة بعينها!

فمثلاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤشر القدرة الشرائية مرتفع والدخل متناسب إلى حد ما مع الأسعار «علماً أنها تعتبر مرتفعة» لكن هذا لا ينطبق على سورية، فالواقع مختلف جذرياً أمام متوسط تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من 5 أفراد بلغ 11,6 مليون ل.س وفق «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» لبدأ عام 2026، بينما الحد الأدنى لتكاليف المعيشة للأسرة نفسها بلغ 7,258,847

كما غيرها من أدوات الابتزاز، متجاهلة أن المواطن السوري يتعامل بليرة منهكة، ولا يتقاضى راتبه بالدولار، ويدفع فواتيره به، ويشترى رغيف الخبز بأسعار نيويورك.

فما قيمة أن تكون السلعة «رخيصة» عالمياً إذا كان المواطن لا يستطيع شراءها محلياً؟ وأي «تكلفة معيشة» هذه التي تحتسب بمعزل عن الدخل والقدرة الشرائية، وكأن المواطن السوري مجرد رقم عابر في معادلات لا تعنيه؟

فالمؤشرات التي تتجاهل الواقع المحلي لا تستحق أن توصف «بالعلمية»، بل تستحق أن توصف «بالدعائية» بأحسن أحوالها. فإذا كان الهدف من «نومبيو» هو رسم خريطة للسائح الباحثين عن رحلة رخيصة، فليقل ذلك صراحة، والتوقف عن التخفي خلف عباءة الاقتصاد، أما إذا كان الادعاء أنه مؤشر معيشي، فليسمح لنا بالضحك، ففي سورية حتى الضحك أصبح بأثمان باهظة.

هو إهانة واستهزاء بمعاناة شعب يعيش أكثر من 90% من سكانه تحت خط الفقر.

فهذا المؤشر العالمي يفرغ مصطلح تكلفة المعيشة من مضمونه الاجتماعي والاقتصادي، وهو مجرد أرقام للاستهلاك الإعلامي السريع، لا تعبر عن الواقع المعيشي للمواطن السوري بشكل خاص. فحين يكون ثمن «كيلو غرام البندورة» رخيصاً لكن المواطن لا يستطيع شراءه، فالمشكلة ليست في السلعة، بل في ظلم السياسات المتوحشة التي تتجاهل جيبه المفقر، بل تسعى جاهدة إلى إفقاره!

وهو على ذلك لا يستحق أن يقرأ في قوائم الاقتصاد الجاد. فحينما تصنف سورية كالأرخص عربياً فإن هذا ليس خطأ إحصائياً فحسب، بل هو انفصال تام عن الواقع ويرقى إلى درجة «العبث العلمي».

فالموضوعية التي تدعيها المنصة لا تتناسب مع أرقامها التي تقدمها وكأنها «هدايا ترويجية» قد تستثمر للابتزاز السياسي

العاصمة الإدارية الجديدة قرب دمشق... الطموح المشروع والأسئلة المؤجلة



الوظائف في قلب المدينة. من دون إصلاح شامل لمنظومة الإدارة الحضرية، قد نجد أنفسنا أمام ازدواجية: عاصمة إدارية حديثة من جهة، ومدينة تاريخية ما زالت مثقلة بالاختناقات من جهة أخرى.

أما الوعود المتعلقة بسرعة الوصول إلى مطار دمشق الدولي أو إنشاء شبكة مترو حديثة، فتفتقر استثماراً ضخمة في النقل والبنية التحتية. تطوير سكة حديد الحجاز إلى قطار خفيف مثلاً يتطلب إعادة تأهيل شاملة وتكنولوجيا تشغيل متقدمة، وهو مشروع قائم بذاته قبل أن يكون جزءاً من عاصمة جديدة.

سياسياً وقانونياً، نقل العاصمة - إن كان المقصود عاصمة حكم كاملة الصلاحيات - قد يستدعي تعديلات دستورية وإعادة تنظيم مؤسسات الدولة. كما أن إشراك المجتمع المحلي في القرار، وضمان تعويضات عادلة في حال وجود استثمارات، يمثلان شرطين أساسيين لأي مشروع وطني جامع.

تجارب دولية من برازيليا إلى نوسانتارا تؤكد أن نجاح نقل العواصم يرتبط باستقرار اقتصادي طويل الأمد، وتمويل مستدام، ورؤية

أثار الحديث المتداول عن إنشاء عاصمة إدارية جديدة قرب دمشق نقاشاً واسعاً بين مرحّبين يرى في الفكرة خطوة تحدينية، ومنحفظ يطالب بإجابات واضحة قبل الانتقال من التصور إلى التنفيذ.

ونصوص قانونية قابلة للتدقيق. اقتصادياً، يبرز سؤال الأولويات. هل تمثل العاصمة الجديدة أولوية ملحة مقارنة بإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة، وتحسين خدمات الكهرباء والمياه والنقل في المدن القائمة؟

تجارب مشابهة - مثل العاصمة الإدارية الجديدة في مصر - أظهرت أن الكلفة الفعلية قد تتجاوز التقديرات، وأن وتيرة الإسهال السكاني قد لا تواكب سرعة البناء، ما يخلق فجوة بين الاستثمار والطلب الحقيقي.

تخطيطياً، نقل المؤسسات لا يعني تلقائياً حل أزمة الازدحام في دمشق. فجدور المشكلة ترتبط بضعف النقل العام، وتداخل الاستعمالات، وتركز

فالمشروع - كما يروّج له - يهدف إلى تخفيف الضغط عن العاصمة الحالية، ونقل مراكز الحكم إلى موقع أكثر تنظيماً واتصالاً بشبكات الطرق الإقليمية. غير أن الطموح العمراني، مهما بدا جذاباً، يحتاج إلى أرضية صلبة من الشفافية والجدوى الواقعية.

أول ما يلفت الانتباه هو غياب إعلان حكومي تفصيلي يتضمن مرسوماً تشريعياً، ودراسة جدوى منشورة، وخطة تمويل واضحة. كما أن الإشارة إلى اتفاق مع شركة لم يعلن عن اسمها تفتح باب التساؤلات حول آليات التعاقد، ومصادر التمويل، وضمائم الحوكمة. ففي مشاريع بهذا الحجم، لا تكفي العناوين العامة، المطلوب أرقام، جداول زمنية،

تبرير الكلفة وتحدد العائد، قبل أن تتحول من تصور إعلامي إلى التزام استثماري طويل الأمد.

فالمشاريع الكبرى لا تقاس بحجم الخرائط، بل بقدرتها على تحسين حياة المواطنين فعلياً، من دون أن تضيف أعباء جديدة على اقتصاد يواجه تحديات جسيمة.

عمرانية واضحة تحظى بقبول شعبي. فالعاصمة ليست مجرد أبنية حكومية، إنها منظومة حياة واقتصاد وثقافة.

الخلاصة أن فكرة العاصمة الإدارية الجديدة قد تحمل بعداً تحديثياً واعداً، لكنها تحتاج إلى نقاش وطني شفاف، وإلى دراسات منشورة

مسودة مشروع قانون العدالة



كما نشرت في كانون الأول الماضي مادة حول **العدالة الانتقالية من منظور نظري** وما هو المتوقع، وما هو المطلوب من العملية في سورية. ويمكن العودة إلى هاتين المادتين كخلفية لبعض الأفكار حول العدالة الانتقالية في السياق السوري، وكذلك مسودة مشروع القانون. في هذه المادة، نسلط الضوء على بعض نقاط القصور الأساسية في نسخة مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية التي يتم تداولها حالياً.

أولاً: في المحاسبة والأطراف والضحايا المشكلة الأساسية في مشروع القانون بشكله الحالي، هي أنه أقرب لأن يكون قانون عقوبات، من أن يكون قانون للعدالة الانتقالية، حيث لا يؤمن الأرضية القانونية والعملياتية والإجرائية الكافية للهيئة، للقيام بإدارة عملية عدالة انتقالية شاملة، تؤسس لتحقيق ما يجب تحقيقه من خلال العدالة الانتقالية، ويفتقر لتفاصيل مهمة متعلقة بكل آلية من آليات العدالة الانتقالية المذكورة أعلاه. في الوقت ذاته، يتضمن مشروع القانون الكثير من التفاصيل في المقدمة والتعاريف، والتي تتسم باللغة الإنشائية غير القانونية، والتي من خلالها، وعلى الرغم من ذكر أن القانون معني بجميع الأطراف التي ارتكبت انتهاكات بحق الشعب السوري، إلا أنه يؤسس لمسار يضع انتهاكات النظام السابق وضحايا تلك الانتهاكات بمكانة أعلى من ضحايا الانتهاكات التي ارتكبتها الأطراف الأخرى، والتي لم يعرفها القانون، بل تركها قابلة للتعريف لاحقاً.

كان يمكن تلافي هذه الإشكالية والتوجه الواضح نحو معالجة جميع الانتهاكات، دون التطرق إلى تسمية أي أطراف، والاكتفاء بتعريف الجرائم والانتهاكات، واعتبار كل من ارتكبها، أو كان مسؤولاً عنها، مشتبه به بالتورط، دون النظر إلى الجهة التي يتبع لها. وهنا تبرز أهمية تعريف هذه الجرائم، حيث تكرر ذكر مصطلح «انتهاكات جسيمة» دون تعريفها أو ربطها بشكل مباشر بالجرائم التي

بهذا المعنى، الجهة المسؤولة عن إدارة عملية العدالة الانتقالية، وعندما تكون هيئة مستقلة كما هو الحال - نظرياً - في الحالة السورية، ليست جهة تنفيذية، بل هي جهة تقوم بالعمل على جميع آليات العدالة الانتقالية لوضع التوصيات للجهات المعنية لتقوم بتنفيذها. بكلام آخر، لا تقوم هيئة العدالة الانتقالية بمحاسبة أي شخص، ولكنها يمكن أن تعمل على تحديد أشخاص من المشتبه بهم بالتورط في الانتهاكات المنصوص عليها في القانون، ولكن جميع مراحل المحاسبة من الإبلاغ إلى التحقيق والإحالة والمحاكمة، يجب أن تقوم بها جهة مختصة، في هذه الحالة القضاء.

كذلك الأمر فيما يتعلق مثلاً بالإصلاح المؤسساتي، والذي ينظر في الإصلاحات اللازمة للمؤسسات والمنظومات القانونية ذات الصلة، لمعالجة الأسباب التي أدت إلى حصول الانتهاكات، وفيما يضمن عدم التكرار. في هذا الجانب، الهيئة يمكن أن تضع المقترحات، والتي يمكن أن تشمل إصلاحاً يبدأ من الدستور وصلاحيات السلطات ومهامها وعلاقتها مع بعضها البعض، والقوانين الناظمة لعملها والرقابة عليها، وحتى معايير التوظيف الحكومي، ولكن كل من هذه المقترحات أو التوصيات، يجب أن يتم تنفيذه من قبل الجهات المعنية، أي ما يجب أن يكون في الدستور، يجب أن يتم وضعه في الدستور، ضمن عملية تعديل أو صياغة للدستور وفق العملية المنصوص عليها في الدستور نفسه، أو من خلال هيئة منتخبة، أو جمعية تأسيسية في حال الانتقال إلى دستور جديد، كما هو مطلوب في سورية في نهاية المرحلة الانتقالية، والقوانين الناظمة لعمل المؤسسات يجب أن يصدر عن سلطة تشريعية، ومعايير التوظيف الحكومي يتم وضعها من قبل الجهات الحكومية المختصة، وهكذا.

تقييم مسودة مشروع القانون نشرت قاسيون قبل ثلاثة أسابيع مادة وضعت **قراءة أولية في مسودة مشروع القانون**

مضى على صدور المرسوم الرئاسي رقم 20، والقاضي بإنشاء «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية»، أكثر من تسعة أشهر، وقرار تشكيل الهيئة بموجب المرسوم 149، ستة أشهر، وما زالت عملية العدالة الانتقالية وتفصيلها معطلة وفعالياً لم تبدأ بعد، على الرغم من بعض التسويات هنا وهناك، والتي لا يمكن اعتبارها جزءاً من عملية العدالة الانتقالية لعدة أسباب، أهمها من منظور قانوني هو: أن قانون العدالة الانتقالية لم يصدر بعد، ولا يمكن أن يصدر دون وجود سلطة تشريعية، والتي تتطلب استكمال عملية تشكيل مجلس الشعب، الذي ما زال غائباً بعد أكثر من عام على حل مجلس الشعب السابق. إلا أنه تم إعداد مسودة أولية لمشروع قانون العدالة الانتقالية، وتم تداولها رسمياً على نطاق ضيق منذ نهاية العام الماضي، وتداولها على نطاق أوسع، الأمر الذي جعلها موضع نقاش بين الجهات السورية وغير السورية المهتمة بالأمر.

■ ريم عيسى

لماذا الحاجة إلى قانون للعدالة الانتقالية؟

عملية العدالة الانتقالية، وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون، ليست معنية فقط بالمقاضاة أو المحاسبة من خلال المحاكمات للمشتبه بهم بتورطهم في ارتكاب انتهاكات من النوع الذي تنظر فيه عملية العدالة الانتقالية. فهي تشمل كذلك الإجراءات المعنية بألياتها الأخرى، أي كشف الحقيقة، وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار، وتفصيل كل من هذه الآليات، تتطلب إجراءات ومهام وصلاحيات ينص عليها القانون لتكون العملية مبنية على أسس قانونية، تنص على حقوق وواجبات جميع الجهات والمؤسسات والشخصيات المعنية ضمن إطار عملية العدالة الانتقالية.

فيما يتعلق بالمحاسبة، أي المحاكمات، فإن أهمية القانون تنبع من أن الانتهاكات التي تشملها عملية العدالة الانتقالية، ليست الجرائم العادية التي تغطيها منظومات القوانين الجنائية المعتادة، وكذلك فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، في السياق السوري، المنظومة القانونية السورية ليست كافية لتحقيق العدالة، أو محاسبة المسؤولين ضمن إطار العدالة الانتقالية، حيث إن الانتهاكات التي تشملها عادة العدالة الانتقالية، غير منصوص

عليها في القوانين السورية، أو في حال كانت منصوصاً عليها، فإن المسؤولية الجنائية غير كافية لمقاضاة المتورطين الحقيقيين، وهنا نقصد القيادات. وفي هذا السياق، يعتبر نظام روما الأساسي، المرجعية الرئيسية للجرائم والانتهاكات للمحاسبة ضمن عمليات العدالة الانتقالية في السياقات التي تشبه الحالة السورية.

من الجانب التنفيذي، فإن قانون العدالة الانتقالية، يضع الضوابط على عمل الجهة المسؤولة عن إدارة العملية - في الحالة السورية الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية - وإعطائها الصلاحيات اللازمة لضمان تعاون الجهات الرسمية الأخرى لتتمكن من القيام بعملها، ووضع توصيات بالخطوات اللازمة من قبل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في إطار عملية العدالة الانتقالية. كما أن القانون يضع ضوابط على عمل الهيئة نفسها، ويحدد النطاق الزمني والموضوعي للعملية ككل، ومن المفترض أن يضمن استقلاليته، وفي الوقت ذاته يضع آليات للرقابة على عملها، والتي في الحالة المثالية يجب أن تكون رقابة من قبل الشعب، عادة من قبل ممثليه في الجسم التشريعي، أي مجلس الشعب، ولكن يمكن أن تكون الرقابة من قبل جهات محلية أخرى، مثل: المنظمات المحلية والأهلية، وأصحاب المصلحة من الضحايا وأ/و ذويهم.

الهيئة يمكن أن تضع المقترحات والتي يمكن أن تشمل إصلاحاً يبدأ من الدستور وصلاحيات السلطات ومهامها وعلاقتها مع بعضها البعض والقوانين الناظمة لعملها والرقابة عليها وحتى معايير التوظيف الحكومي

الانتقالية: هل يلبي ما تحتاجه سورية؟



رابعاً: في النطاق الزمني

تنص مسودة مشروع القانون على أنه يغطي الفترة الزمنية الممتدة من 16 تشرين الثاني 1970 وحتى 8 كانون الأول 2024. هناك بعض الانتقادات بأن تاريخ البداية يعود إلى الوراء كثيراً، وأن ذلك يمكن أن يجمع عملية العدالة الانتقالية ويثبتت جهودها، ولكن هذه الانتقادات تنطلق من ربط العدالة الانتقالية فقط بالمحاسبة، وأنه من الصعب وربما من المستحيل محاكمة المتورطين بالانتهاكات التي حصلت منذ عقود، وهذا نقد مشروع. ولكن، عملية العدالة الانتقالية كما أسلفنا، ليست فقط المحاسبة والمحاكمات، وإنما جزء أساسي منها هو ضمان عدم التكرار، الأمر الذي يتطلب النظر في جذور المشكلة، والتي كما أسلفنا، لم تبدأ في 2011، ولكنها كذلك لم تبدأ في 1970. إذا أردنا النظر في جذور المشكلة والممارسات التي أدت إلى العنف البنيوي، لا سيما السياسي والاقتصادي، والممارسات والسياسات التي أدت إلى الخلل في علاقات القوة والإنتاج والملكية، والقضاء على التعددية السياسية وتفوق الأجهزة الأمنية في جميع مفاصل الحياة العامة والخاصة، فإن التاريخ الذي يجب العودة إليه، وبالتحديد فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي، الذي يشمل الإصلاح الدستوري والقانوني، هو تاريخ الوحدة بين مصر وسورية في عام 1958.

الخلاصة

هذه بعض الجوانب الأساسية التي يجب معالجتها في مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية، ويمكن التوسع لاحقاً في تفاصيلها الأخرى، ولكن دون معالجة هذه الأمور الأساسية، لا يمكن أن يكون هذا القانون أداة حقيقية في معالجة جذور المشكلة في سورية، وجزءاً من عملية الانتقال الحقيقية، وإعادة بناء الدولة والمجتمع. مسودة مشروع القانون الحالية هي أقرب إلى مشروع قانوني-قضائي بحث، وفي شكله الحالي لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق عدالة انتقالية تحويلية تعالج جذور الأزمة السورية، ويقتصر على تحقيق عدالة انتقالية قضائية جزئية، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تعميق الانقسام والعنف البنيوي السياسي والاقتصادي، وإعادة إنتاج للمنظومة السابقة بشكل جديد.

اقتصاد الحرب، من خلال برامج إعادة الدمج وترسيخ العدالة المجتمعية. مسودة مشروع القانون الحالية لا تتطرق لأي من هذه الأمور، ولا تعطي الهيئة الصلاحية في وضع توصيات نصب في ضمان عدم التكرار الحقيقي. بالمحصلة: الإصلاح المؤسسي بموجب مسودة مشروع القانون الحالية لا يؤدي إلى تفكيك بنية العنف، ويكتفي بمعالجة سطحية لا إلى معالجة الاستبداد البنيوي، أو ترسيخ العدالة الاقتصادية وتفكيك علاقات القوة والملكية والإنتاج، أو إنهاء حالة التهميش السياسي واحتكار السلطة، أو القضاء على التمييز المناطقي.

ثالثاً: في استقلالية الهيئة

يعتبر الكثيرون أن تسمية الهيئة من قبل رأس السلطة التنفيذية إشكالية، وتقوض استقلاليتها، وتجعلها تابعة للسلطة التنفيذية، وبالتالي للرئيس. لكن عند تقييم الاستقلالية، لا يتم النظر إلى من شكل الهيئة، ولكن إلى طريقة عملها بعد تشكيلها. نظرياً، من الطبيعي أن تقوم إحدى السلطات - عادة التنفيذية أو التشريعية - بتشكيل هيئات أو لجان، ولكن العبرة هي في كيفية عملها، وعلاقتها بالجهة التي شكلتها عندما تبدأ عملها. في هذا الجانب، نص المرسوم الذي بموجبه تم تشكيل الهيئة، وكذلك مسودة مشروع القانون، على أن الهيئة مستقلة، ولكن ذلك يبقى دون معنى في ظل غياب تفاصيله.

يجب أن ينص القانون بشكل واضح على علاقة الهيئة بالسلطات الثلاث، لا سيما السلطة التنفيذية، وضمن استقلالها عنها، وبالتحديد عدم التدخل بعملها، وإعطاء أعضائها الحصانة السياسية والمالية، وفي الوقت ذاته وضع آليات رقابية شعبية ومجتمعية على عملها، والذي يمكن أن يكون من خلال تقديم التقارير المواضيعية والمالية للسلطة التشريعية مثلاً، على أن تكون متاحة لعامة الشعب، ويمكن أن يكون هناك دور للسلطة القضائية في النظر في بعض الأمور المتعلقة بعملها، طبعاً على أن تكون السلطة القضائية ذاتها مستقلة.

عملية العدالة الانتقالية ليست فقط المحاسبة والمحاكمات وإنما جزء أساسي منها هو ضمان عدم التكرار الأمر الذي يتطلب النظر في جذور المشكلة

الوجودي. بهذا المعنى، العدالة الانتقالية يجب أن تعالج الضرر البنيوي والذي أدى إلى تدمير اقتصادي واجتماعي وسياسي. الإصلاح المؤسسي هو الآلية الرئيسية في عملية العدالة الانتقالية لضمان عدم التكرار، وغالباً ما يركز على المؤسسات الأساسية في العنف المباشر، مثل: القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية والقضاء، والتي جميعها بحاجة إلى إصلاح وإعادة الهيكلة، بما في ذلك وضع معايير في التوظيف والرقابة على عملها. ولكن ذلك ليس كافياً.

مسودة مشروع القانون الحالية فيها فقط مادتان في الباب المعني بالإصلاح المؤسسي، ويركز على فحص السجلات للتأكد من أهلية شاغلي الوظائف ذات الصلة، دون وضع معايير واضحة، ما يجعل من السهل توظيف القانون لاستبعاد موظفي الدولة السابقين على أساس سياسي، الأمر الذي يعيد إنتاج المنظومة السابقة بوجه جديد، بدل أن يضمن عدم التكرار. كما أن المادة المعنية بهيكلة المؤسسات تفتقر للمعايير الموضوعية والواضحة للتغيير البنيوي، وتنص فقط على إثبات الانخراط «في الانتهاكات الجسيمة أو الفساد الممنهج» دون تعريفها، ودون التطرق إلى العنف والفساد الاقتصادي والاجتماعي. قد تكون الثغرة الأكبر، هي عدم التطرق إلى الإصلاح المؤسسي الأهم، وهو إصلاح البنية القانونية، وعلى رأسها الإصلاح الدستوري، حيث إن ضمان عدم التكرار يتطلب الضمانات الدستورية والقانونية لمعالجة جذور المشكلة، والتي لا تقتصر على العنف، الذي كان مجرد أداة، بل يجب أن يعالج أمور على عدة مستويات.

المستوى السياسي: يجب أن يعالج الإصلاح المؤسسي أموراً، مثل: احتكار السلطة، وقمع التعددية السياسية، وتسييس الوظائف الحكومية والمؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية.

المستوى الاقتصادي: يجب أن يعالج الفساد البنيوي، وتركز الثروة وإفقار مناطق وشرائح معينة، من خلال وضع آليات لضمان استعادة الأموال المنهوبة وتوزيع عادل للثروة.

المستوى الاجتماعي: يجب أن يعالج الانقسام الطائفي، والتغيير السكاني، وأثار

يعزفها نظام روما الأساسي، والتي تم أخذ بعضها كما هي، ولكن في بعض الحالات مع تعديلات غير مفهومة. وهنا يجب الوقوف عند سبب عدم اعتماد جميع الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي كما هي، وإضافة ما لا يغطيه من خلال سد الثغرات للجرائم التي حصلت في سورية.

لكن من خلال قراءة ما تم وضعه وكيفية تعديله، تبدو هناك محاولة للتوجه إلى تفصيل القانون بطريقة لا يشمل فيها جميع الأطراف، أو يستثنى بعضها، دون ذكر ذلك بشكل صريح، وهذا يخلق إشكالية تعريف، أو تحديد الضحايا على أساس من قام بالانتهاكات، وليس على أساس من كان ضحية الانتهاكات، بغض النظر عن ارتكابه. وهذا له تداعيات ليس على المحاسبة والمحاكمات فحسب، بل كذلك على آليات أخرى، مثل: جبر الضرر، فالتعويضات، سواء كانت مادية أو معنوية، فردية أو جماعية، تتطلب تحديد الضحايا لتقوم بتحديد جبر الضرر اللازم.

كل ذلك يصب في دفع القانون ليكون أداة لعملية قائمة على أساس عدالة المنتصر، وتعميق حالة «الغالب والمغلوب» ليس فقط على مستوى القوى والأطراف المتصارعة، وكذلك ضمن الشعب نفسه، ما له تداعيات خطيرة على ملف السلم الأهلي، من بين أشياء أخرى.

ثانياً: في الإصلاح المؤسسي وضمن عدم التكرار

إضافة إلى المحاسبة وجبر الضرر لمعالجة آثار ما حصل في الماضي، تركز العدالة الانتقالية بشكل كبير على ضمان عدم التكرار، وذلك من خلال الإصلاح المؤسسي، الذي يتطلب النظر في جذور المشكلة، أي في الأسباب التي هيأت الظروف التي أدت إلى انفجار النزاع وتفاقمه وحصول الانتهاكات ذات الصلة.

في السياق السوري، العنف الذي بدأ في 2011 لم يكن هو السبب، بل كان أداة من الأدوات التي وظفتها الدولة ضمن البنية التي أنتجت السلطة، وكرستها من خلال القمع والنهب ومنظومة الفساد. بكلام آخر، العنف لم يكن حالة استثنائية، وإنما وسيلة استخدمتها السلطة عندما تعرضت منظومتها للتهديد

استراتيجية 2026-2030 الزراعية... رؤية طموحة أم انسحاب تدريجي



نشرت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عبر صفحتها الرسمية بتاريخ 23 شباط 2026 بياناً صادراً عن دائرة الإعلام الزراعي تعلن فيه إطلاق الاستراتيجية الزراعية للمرحلة 2026-2030، بوصفها خطة شاملة لتطوير القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي واستدامة الموارد الطبيعية، مع توسيع دور القطاع الخاص واعتماد التكنولوجيا والزراعة الذكية.

ورغم اللغة الطموحة التي صيغت بها الوثيقة، فإن القراءة المتأنية لمضمونها تثير جملة من الملاحظات النقدية الجوهرية، سواء على مستوى الرؤية أو الأدوات أو قابلية التنفيذ.

عمومية الأهداف وغياب المؤشرات الملزمة

تطرح الاستراتيجية عناوين كبيرة مثل «تحقيق الأمن الغذائي» و«استدامة الموارد» و«تعزيز سلاسل القيمة»، لكنها لا تقدم مؤشرات كمية واضحة أو جداول زمنية تفصيلية قابلة للقياس والمساءلة. فالحديث عن «مرونة» الخطة وقابليتها للتعديل وفق المتغيرات قد يكون مبرراً في سياق اقتصادي وسياسي غير مستقر، لكنه في الوقت ذاته يمنح الخطة طابعاً عائماً وفضفاضاً، يفتقر إلى الالتزامات الصريحة.

فإذا كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي قد تراجعت من 23% عام 2005 إلى 13% عام 2022، وكان إنتاج القمح والشعير في انخفاض مستمر، فإن المطلوب ليس توصيف الأزمة فقط، بل تحديد أهداف رقمية ملزمة لاستعادة جزء من هذا الدور، مع توضيح آليات التمويل.

حياد الدولة أم إعادة تعريف لدورها؟

من أبرز ما يلفت الانتباه في الاستراتيجية هو التركيز المتكرر على «مشاركة القطاع الخاص» في الإنتاج والتصنيع والتسويق، مقابل إبراز دور الدولة في «تحسين الخدمات» و«إعادة الهيكلة» و«تخفيف العبء عن الدولة».

هذا الطرح يشي بتوجه ضمني نحو تكريس حياد الدولة عن العملية الإنتاجية المباشرة في الزراعة، والاكتفاء بدور تنظيمي وخدمي. غير أن القطاع الزراعي - بخلاف قطاعات أخرى - يرتبط عضويًا بالأمن الغذائي والسيادة الوطنية، ما يجعل انسحاب الدولة أو تقليص إنفاقها العام تحت عنوان «تخفيف الأعباء» مسألة شديدة الحساسية.

كيفية يمكن تنفيذ خطة طموحة لإعادة هيكلة الإنتاج، وتوسيع شبكات الري الحديث، وتأهيل الغابات، ودعم البحث العلمي، مع استمرار سياسات تخفيض الإنفاق العام؟ وما هي الموارد المالية التي ستغطي تكاليف التحول نحو الزراعة الذكية والتحول الرقمي، إذا كانت الدولة تقلص دورها الاستثماري؟

القمح... الأمن الغذائي بلا دعم واضح

القمح، بوصفه محصولاً استراتيجياً مرتبطاً مباشرة بالأمن الغذائي، لم يحظ في النص المنشور بأي صياغة صريحة تؤكد التزام الدولة بدعمه مالياً وتسويقياً وسعرياً. جرى الحديث عن «إنعاش زراعة القمح» ضمن قائمة مشاريع داعمة، لكن من دون تحديد آلية تسعير مجزية، أو ضمان شراء حكومي، أو دعم لمستلزمات الإنتاج.

في ظل تقلبات المناخ وارتفاع تكاليف المدخلات، فإن أي حديث عن أمن غذائي وطني لا يستند إلى سياسة دعم واضحة لمحصول القمح يبقى ناقصاً. إذ لا يمكن ترك هذا المحصول لمعادلات السوق وحدها، ولا لاعتبارات الربحية قصيرة الأجل، دون مخاطر استراتيجية.

المحاصيل الصناعية... تشخيص بلا خطة إقلاع

أشارت الاستراتيجية إلى إعادة هيكلة بعض المحاصيل الصناعية «الأقل جدوى» مثل الشوندر السكري والقطن، مع التوجه نحو محاصيل ذات قيمة مضافة أعلى كالمحاصيل الطبية والعطرية. غير أن المشكلة في الشوندر والقطن لم تكن زراعية بحتة، بل مرتبطة بسلاسل إنتاج كاملة تشمل التسعير، والدعم، والطاقة، وتشغيل المعامل، وسياسات الاستيراد.

لم يظهر في الوثيقة تصور متكامل لإعادة إقلاع إنتاج هذه المحاصيل من خلال: إعادة تفعيل دور الدولة في شراء المحصول بأسعار تشجيعية.

ربط الإنتاج الزراعي بخطة تشغيل المعامل الوطنية.

حماية الصناعات المحلية التي تعتمد على هذه المحاصيل كمدخلات إنتاج أساسية.

ضمان مصلحة المزارعين وعدم تحميلهم وحدهم مخاطر التحول.

فالقطن، على سبيل المثال، ليس مجرد محصول زراعي، بل قاعدة لسلسلة صناعات نسجية وتشغيلية واسعة. وكذلك الشوندر يرتبط بصناعة السكر الوطنية. إن الاكتفاء بوصفها «أقل جدوى» دون معالجة أسباب تراجعها البنوية قد يؤدي إلى تفكيك قطاعات إنتاجية متكاملة.

التنمية الريفية بين الخطاب والتمويل

تضع الاستراتيجية التنمية الريفية في صلب محاورها، بما يشمل تنويع الدخل والحد من الهجرة وخلق فرص عمل. غير أن التنمية الريفية تحتاج إلى استثمارات في البنى التحتية، والطرق الزراعية، والتمويل الصغير، والدعم الإرشادي، وهي جميعاً مجالات تتطلب إنفاقاً عاماً منظماً وطويلاً الأمد.

وفي ظل تأكيد الخطة على «تخفيف العبء عن الدولة»، يبرز تناقض جوهري:

هل يمكن تحقيق تنمية ريفية حقيقية في غياب

دور مالي وتنموي قوي للدولة؟

الزراعة الذكية...

بين الطموح والقدرة التنفيذية

الحديث عن منظومة إنذار مبكر، والتحول الرقمي، والزراعة الذكية، يعكس توجهاً حداثياً مهماً، لكنه يتطلب:

بنية تحتية رقمية مستقرة.

تدريباً واسعاً للمزارعين.

تمويلاً لتحديث المعدات.

قدرة مؤسسية على إدارة البيانات.

من دون خطة تمويل واضحة، قد تبقى هذه العناوين في إطار المشاريع التجريبية المحدودة، لا التحول البنوي الشامل.

الزراعة لا تدار بمنطق

تخفيض الإنفاق وحياد الدولة

الاستراتيجية الزراعية 2026-2030، كما وردت في بيان وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتاريخ 2026/2/23، تمثل محاولة لصياغة رؤية شاملة لإعادة تعافي القطاع بعد سنوات من التراجع. لكنها في صيغتها المعلنة تبدو أقرب إلى إطار توجيهي عام منها إلى خطة تنفيذية ملزمة. الإشكالية الأبرز لا تكمن في الأهداف المعلنة، بل في الفجوة بين الطموح والسياسات الاقتصادية السائدة، وخاصة توجهات تخفيض الإنفاق العام وتعزيز حياد الدولة.

فالزراعة، بحكم ارتباطها بالأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية، لا يمكن أن تدار بمنطق تقليص الدور العام فقط.

إن أي نهضة زراعية حقيقية تستلزم وضوحاً في دور الدولة الإنتاجي والتمويلي.

سياسات الدعم والتسعير، خاصة للقمح.

إعادة بناء سلاسل المحاصيل الصناعية.

ضمان حماية المزارع الصغير من تقلبات السوق.

من دون ذلك، قد تبقى الاستراتيجية إطاراً نظرياً طموحاً، يفتقر إلى الأدوات الكفيلة بتحويله إلى تحول فعلي في بنية القطاع الزراعي.

تقرير صندوق النقد الدولي في 25 شباط 2026.. احتفال رسمي بلا أرقام



من يقرأ بيان بعثة صندوق النقد الدولي الأخير حول سورية بتاريخ 25 شباط 2026، ويطالع في الوقت نفسه عبارات الحماسة التي صدرت عن كل من حاكم مصرف سورية المركزي ووزير المالية السورية عبر صفحات «فيسبوك» الخاصة بكل منهما بالتاريخ نفسه، يخيل إليه أننا أمام معجزة اقتصادية غير مسبوقة. لكن التمحيص الهادئ يكشف أننا أمام نص إنشائي فضفاض، خال من الأرقام، ومليء بالوعود المعلقة في الهواء.

لغة إنشائية بلا أرقام

يقول التقرير إن الاقتصاد «يواصل إظهار بوادر تعافٍ حقيقية»، ويتحدث عن «تسارع واضح في وتيرة النشاط الاقتصادي»، و«تباطؤ ملحوظ في التضخم»، و«تحسن سعر الصرف مقارنة بعام 2024»، و«الوصول إلى تضخم منخفض من خانتين بنهاية 2025».

لكن أين الأرقام؟

ما هو معدل النمو؟

كم بلغ التضخم فعلياً؟

ما هو سعر الصرف الذي يقاس عليه التحسن؟

ما حجم الاحتياطات؟

ما كلفة «الموقف النقدي الصارم» على الإنتاج والأجور والطلب الداخلي؟

لا شيء.

البيان، كما التصريحات الرسمية، يتجنب الخوض في أية معطيات رقمية دقيقة، ويكتفي بتوصيفات عامة مطاطة يمكن إسقاطها على أي سياق. وهذا بحد ذاته مثير للريبة، حين يكون الأداء قويا فعلاً، تُعرض الأرقام بثقة. أما حين يغيب القياس الكمي، فغالباً ما تكون اللغة ديبلاً عن الواقع.

بهجة رسمية غير مفهومة

حاكم المصرف المركزي عبر عن تطلع للعمل مع الصندوق في «إصلاحات القطاع المالي» و«تعزيز الاستقلالية» و«وضع إطار حديث للسياسة النقدية»، فيما رأى وزير المالية أن التقييم الإيجابي «يقوّب سورية خطوة إضافية نحو إعادة الاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية»، وأنه سيعزز «ثقة المستثمرين الدوليين».

لكن السؤال الجوهرى:

هل المطلوب هو نيل شهادة حسن سلوك من الصندوق؟

أم بناء اقتصاد وطني منتج مستقل؟

التجارب العالمية - من أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا

الأثمان الباهظة

الرسالة الرسمية تقول إن البلاد «تدخل مرحلة جديدة من التعافي الاقتصادي المنظم». لكن من دون أرقام، ومن دون نقاش علني شفاف حول كلفة السياسات المقترحة، ومن دون ضمانات واضحة لحماية الفئات الاجتماعية الأضعف، يبدو هذا التفاؤل أقرب إلى احتفال مبكر منه إلى قراءة واقعية.

الرهان المستمر على وصفات صندوق النقد الدولي، بوصفها طريقاً وحيداً للاندماج الدولي، قد يتحول إلى رهان خاسر جديد، تدفع كلفته من السيادة الاقتصادية ومن جيوب المواطنين.

والأخطر من كل ذلك، أن الإصرار على المسار نفسه - رغم دروس الماضي - يوحي بأن هناك استعداداً لتحصل أثمان باهظة مرة أخرى، على حساب مقدرات الوطن واستقلال قراره الاقتصادي.

تحميل الفئات الأضعف كلفة «الإصلاح».

تأكل الصناعة الوطنية أمام الانفتاح غير المتكافئ. رهن القرار الاقتصادي بالتزامات طويلة الأمد. لقد دفعت مجتمعات كثيرة أثماناً باهظة نتيجة التحويل المفرط على سياسات الصندوق. والسؤال المؤلم: لماذا الإصرار على إعادة التجربة ذاتها وتوقع نتائج مختلفة؟

تعافٍ لمن؟

حين يقال إن الاقتصاد يتعافى، يجب أن يسأل:

هل تعافت الأجور؟

هل تعافت القدرة الشرائية؟

هل عاد الإنتاج الصناعي والزراعي إلى مستويات مستقرة؟

هل انخفضت معدلات الفقر فعلياً؟

غياب هذه المؤشرات من البيان والتصريحات يثير الشك في أن «التعافي» المقصود هو تعاف في المؤشرات المالية الكلية فقط، لا في حياة الناس اليومية.

السورية للتجارة... التضحية بآخر ما تبقى من شبكات الحماية الاجتماعية!



وطالما أن الحكومة الانتقالية اصطدمت بعد أكثر من عام بضرورة وجود سلع تناسب القدرة الشرائية، فلماذا لا تفسح المجال لتستعيد الدولة دورها لتكون عبر المؤسسة كتاجر الجملة العملاق للمواد والسلع الأساسية، وخاصة الغذائية، مثل السكر والرز والزيت والشاي والمعلبات، استيراداً وتوزيعاً وبيعاً، سواء عبر صالاتها مباشرة أو من خلال تجار الجملة ونصف الجملة وباعة المفرق.

بدلاً من الاستمرار في نهج إجهاض أي دور للدولة، واستكمال السياسات الاقتصادية للسلطة الساقطة، عبر تقديم الخدمات الجليلة لكبار الحيتان والمستوردين فقط، وصولاً إلى «تعهد» الأصول لمستثمر أجنبي!

رعية جديدة

تحت غطاء التحديث

بين مسؤول يطالب التجار «بالتقوى» وآخر يتحدث عن «السوق الحر»، وثالث يمنح «إعفاءات حصرية»، تتخبط السياسات الاقتصادية وتتفجر غلاءً فاحشاً في وجه المواطن المعدم. فما يتم التخطيط له وتنفيذه تباعاً

في خطوة جديدة نحو «اقتصاد السوق المفتوح» أعيد فتح ملف «استثمار» صالات السورية للتجارة، وهذه المرة لم يكن الحديث كما ورد في شهر آب من العام الماضي؛ أي تنظيم مزاد علني لتشغيل أكثر من 1500 عقار تابع للمؤسسة، فاليوم تتحدث وزارة الاقتصاد عن إدارة وتشغيل نحو 500 صالة تابعة «للسورية للتجارة» خلال عام، عبر شراكة مع مستثمر خارجي، بهدف توفير المنتجات الرئيسية للمواطنين بأسعار تنافسية.

فالدولة اليوم، كما أكد نائب وزير الاقتصاد، ماهر الحسن، على شاشة الإخبارية في 23 شباط، ليست مُصنّعة أو تاجر أو منافس، ويقتصر دورها على «التنظيم» و«الرقابة».

وما سيجعل هذا «المستثمر» قادراً على تقديم سلع بأسعار منخفضة مقارنة بالسوق، هو الإعفاءات الجمركية العالية التي سيحصل عليها، وهذا الإجراء سيخلق، وفق منطق «السوق» نفسه، ساحة غير متكافئة لصالح التاجر الأجنبي. فيما صغار التجار خاصة سيجدون أنفسهم عاجزين عن منافسة أسعار كيان عملاق مغطى من الرسوم الجمركية، ما سيدفع بقطاع التجزئة المحلي إلى الإفلاس.

فالتحدي اليوم، كما أكد نائب وزير الاقتصاد، ماهر الحسن، على شاشة الإخبارية في 23 شباط، ليست مُصنّعة أو تاجر أو منافس، ويقتصر دورها على «التنظيم» و«الرقابة».

تفكيك آخر ما تبقى من أمان

من الجدير بالذكر، أن «السورية للتجارة»، رغم ما عانته من فساد وسوء إدارة، كانت خلال العقود الماضية إحدى أدوات الدولة المحدودة للتخفيف من حدة الأزمة المعيشية، فكانت تقدم سلعاً غذائية أساسية، إلى جانب الأدوات الكهربائية والسلع المعمرة، بأسعار شبه مدعومة، في محاولة لامتصاص جزء من صدمة انهيار القدرة الشرائية.

دخله فريسة لتسعير يحكمه كيان احتكاري جديد، لكن هذه المرة بأيادٍ وإدارة أجنبيتين! وبكل اختصار إن هذه «الصفقة» مقامرة بقوت الناس، وبالانسج الاجتماعي، وتنازل عن الدور السيادي للدولة في حماية المستهلك، بل وتقديمه قرباناً لسوق لا يرحم.

ليس إصلاحاً بقدر ما هو تحويل لأصول الدولة الثمينة إلى أصل ريعي يستثمر لتحقيق أرباح هائلة لقلّة منتفعة، فيما تتخلى الدولة عن مهامها وتتحول إلى «وسيط عقاري» يسهل دخول مستثمر «كبير» في ظل أزمة معيشية خانقة، وليصبح المواطن الذي انهار

إيقاف معمل تاميكو... إغلاق مؤقت أم مقدمة للخصخصة؟!



لا يمكن اعتبار توقف معمل «تاميكو» عن الإنتاج مجرد توقف لمنشأة حكومية، بل هو توقف لكيان صناعي تراكمت فيه الخبرات على مدى عقود. فالقطاع الدوائي الخاص اعتمد على كوادره منذ التأسيس عام 1956 وحتى هذه اللحظة، وهذا يعني أن «تاميكو» كانت بمثابة «الحاضنة الأم» للصناعة الدوائية الوطنية. والتفريط بخبراتها المتراكمة يعني تفريطاً بذاكرة صناعية كاملة، واستكمال ما بدأتها السلطة الساقطة؛ أي استبدال ما تمثله «تاميكو» من الناحية الصناعية، بمنطق السوق الذي يضمن الربح، ولا يضمن استمرارية نقل الخبرات وتطويرها.

صرح شرف

والتدريب، وكان يشكل ضرورة لتغذية القطاع الدوائي الخاص بالكوادر المؤهلة. علماً أن تاميكو كانت تنتج ما قبل عام 2011، نحو 200 صنف دوائي متنوع، تشمل أدوية حيوية مثل أدوية السكري والضغط والمضادات الحيوية وأغذية الأطفال والسيرومات، بل وحتى بعض أدوية السرطان، وهذه الأصناف هي جزء من الاحتياجات الأساسية للصحة العامة وليست مجرد سلع، وفقدانها يشكل ثغرة في شبكة الأمان الدوائي للمواطن السوري.

وحتى مطلع العام الماضي، بلغت الطاقة الإنتاجية للمعمل 60 صنفاً دوائياً، بزيادة أكثر من 80% مقارنة بالعام السابق، وبقيمة إجمالية تقدر بنحو 102 مليار ليرة «أي ما يزيد عن 8 ملايين دولار»، فهل أخذت الوزارة هذه المعطيات بعين الاعتبار قبل القرار؟!

المواد الأولية والبدائل المحلية

تعاني مصانع القطاع الدوائي، الخاص والعام، من مشكلة نقص وتكلفة المواد الأولية، رغم أن سورية تمتلك أعشاباً ونباتات طبية ذات قيمة مضافة، أهملت لعقود بسبب غياب استراتيجية وطنية للاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية في الصناعات الدوائية. وتوقف تاميكو أو تحييدها عن الإنتاج حالياً يعني توقفاً لأي جهود محتملة في هذا الاتجاه، الذي يجعل من الصناعة الدوائية المحلية أكثر صموداً واستقلالية؛ فالقطاع العام هو الأقدر على تحمل تكاليف البحث والتطوير نظراً لطبيعته غير الربحية. بالإضافة إلى فرص

أما عن سبب التوقف، فقد صرح رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية، عهد الديري، على هامش مؤتمر النقابة السنوي في شهر شباط، بأنه جاء بناء على قرار من وزارة الصحة من أجل «تأهيل وتحقيق شروط نظام الأدوية».

القرار الوزاري بين التنظير والواقع

إن التبرير الوزاري لإيقاف الإنتاج في المعمل - حتى وإن كان في إطار تلميحيات لفساد أو عدم مطابقة للمواصفات - يثير عدة إشكاليات، منها التوقيت والإجراء؛ فلماذا يتم إيقاف الإنتاج كلياً إذا كان الهدف «التأهيل» وليس التمهيد «للخصخصة» مثلاً؟! ولأخذ الأمور بحسن نية، لماذا لا يتم هذا «التأهيل»، بشكل تدريجي أو توزيع الإنتاج على خطوط متزامنة مع «التطوير»؟ فالتوقف الكلي، أو التصنيع الجزئي عبر الغير، يعني خسارة للإنتاج والكفاءات والحصة السوقية.

بين القطاع العام والخاص

كان القطاع العام الدوائي يمتلك معملين فقط هما تاميكو والديماس مقابل 98 مصنعا خاصاً. هذا التفاوت العديدي عكس نهج تحول الدولة من الريادة في القطاعات الحيوية إلى دور «المكثّل» أو «المنظّم». والأين «المفكك» و«المتفجّر» كما يبدو! لكن المفارقة أن القطاع الدوائي العام رغم قلته العديدية، ظل يشكل القاعدة الصلبة للخبرة

العمل التي توفرها هذه الاستراتيجية، بحال تبنيها، وقدرتها على استيعاب خريجي الصيدلة والكيمياء والزراعة، وغيرها من الاختصاصات العلمية ذات الصلة.

أبعاد متعددة

خروج تاميكو من السوق لصالح القطاع الخاص والاستيراد سيؤدي حتماً إلى ارتفاع جديد في أسعار الأدوية، خاصة الأدوية التي كان ينتجها المعمل. بالإضافة إلى فقدان الثقة في قدرة الدولة على توفير أبسط الخدمات. ولا يبدو أن وزارة الصحة تدرك مخاطر الرهان على القطاع الخاص وحده، الذي يبحث عن الربحية أولاً، والذي قد يتخلى عن إنتاج أصناف غير مربحة، حتى ولو كانت ضرورية، لصالح أصناف أكثر ربحية، ما سيؤدي إلى مزيد من الاستيراد وخسارة في فرص العمل، ونزف الكوادر، وفي القيمة المضافة لإنتاج الدواء محلياً.

انتحار استراتيجي!

في الوقت الذي تتسابق فيه الدول لتحقيق الأمن الدوائي عبر التصنيع المحلي ومحاربة احتكار الشركات الدولية الكبرى، تتخلى سورية عن دورها ومعرفتها وخبراتها المتراكمة «عن طيب خاطر». وهذا التخلي ليس قراراً اقتصادياً، بل تراجعاً عن مسؤولية سيادية. فالدواء اليوم هو أداة من أدوات الأمن القومي الصحي. وما نحتاجه اليوم ليس إيقاف المعامل بحجة «التأهيل»، بل استراتيجية متكاملة لتطويرها، واستثمار الموارد الطبيعية المحلية، وتأمين الدواء للمواطن بوصفه حقاً أساسياً. فصناعة الأدوية ليست مجرد قطاع اقتصادي وصحي، يعرض للاستثمار العشوائي مثله مثل أي منتج سياحي، بل ركن أساسي لضمان الأمن الدوائي واستقلالية وسيادة الدولة.

أسطوانة الغاز... وعود الحل وجشع السوق السوداء



تشهد سورية منذ نحو أسبوعين أزمة متجددة في توفر أسطوانات الغاز المنزلي، أزمة لم تعد مجرد خبر عابر في نشرات الاقتصاد، بل تحولت إلى معاناة يومية تنقل كاهل المواطنين في توقيت بالغ الحساسية مع حلول شهر رمضان.

على أسطوانة غاز مسالة حظ أو انتظار طويل، فيما اضطرت عائلات إلى البحث في السوق غير الرسمية لتأمين احتياجاتها الأساسية. ومع استمرار التعثر في التوزيع، بدت الوعود الرسمية منفصلة عن واقع الناس الذين لا يملكون رفاهية الانتظار.

الأخطر من النقص ذاته هو ما كشفه من ثغرات. فالأزمة، كما في مرات سابقة على زمن السلطة الساقطة، فتحت الباب واسعاً من جديد أمام مستغلي السوق السوداء. فارتفعت الأسعار إلى مستويات احتكارية، مستفيدين من حاجة المواطنين الملحة، خصوصاً مع دخول شهر رمضان الذي يزداد فيه استهلاك الأسر للغاز المنزلي. وبينما السعر الرسمي محدد ومعروف، كانت الأسطوانة في السوق السوداء تباع بأضعافه في بعض الحالات، بلا رقيب فعلي يردع أو يحاسب.

ما يجري ليس مجرد خلل لوجستي عابر كما قدّم رسمياً، بل مؤشر على هشاشة منظومة التوريد والتخزين والتوزيع. فإذا كانت عاصفة أو تأخر في تفريغ ناقلة كفيلاً بإحداث هذا الاضطراب الواسع، فأين المخزون الاستراتيجي؟ وأين خطط الطوارئ؟ وأين آليات التدخل السريع التي

الاعتراف الرسمي بالأزمة جاء هذه المرة صريحاً. ففي 16 شباط 2026، نقلت وكالة الأنباء العربية السورية «سانا» تصريحات لوزير الطاقة السوري محمد البشير أقر فيها بوجود نقص في مادة الغاز المنزلي خلال الأيام الماضية، عازياً السبب إلى «ظروف جوية أثرت على عمليات ربط وتفريغ ناقلات الغاز في الميناء»، مؤكداً أن الوضع «سيتحسن خلال أيام قليلة» بعد استكمال التفريغ وعودة التوريد إلى مستوياته الطبيعية.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بالحاح: كم مرة سمع السوريون عبارة «خلال أيام»؟ على الأرض، لم تختف الطوابير سريعاً، ولم تختف الشكاوى. في كثير من المناطق أصبح الحصول

وتحسين كفاءة التوزيع بحيث لا تتكرر الأزمة كلما طرأ طارئ. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل ضرورة تشديد الرقابة بشكل صارم على حلقات التوزيع كافة. يجب ملاحقة المتاجرين بالأزمة، وإغلاق منافذ الاحتكار، وفرض الالتزام بالأسعار الرسمية دون تهاون. فترك السوق السوداء تتحكم مجدداً بضرورات الناس يعني عملياً مكافأة

تضع تحول أي تعثر تقني إلى أزمة معيشية خانقة؟ الاعتراف بوجود المشكلة خطوة أولى، لكنه لا يكفي. فالمواطن لا يحتاج تبريراً بقدر ما يحتاج حلاً ملموساً وسريعاً. المطلوب اليوم ليس استكمال تفريغ باخرة أو شحنة فقط، بل وضع خطة مستدامة تضمن استقرار الإمدادات، وتعزيز القدرة التخزينية،

الاستغلال ومعاقبة المواطن. أزمة الغاز الحالية ليست مجرد نقص في مادة، بل اختبار لقدرة الإدارة على حماية المواطنين في لحظة ضعف. وبين تصريح يعد بانفراج «خلال أيام» وواقع يستمر فيه النقص، يبقى السوريون عالقين بين الانتظار والغضب، بانتظار حل لا يكون مؤقتاً، بل يكون جذرياً وحاسماً.

الثروة السمكية في سورية، كنز استراتيجي يغوص في بحر الإهمال الرسمي...



يعتبر قطاع الثروة السمكية شاهداً على مأساة وطنية صامتة، فهو يملك من المقومات ما يكفي ليكون ركيزة أساسية في الأمن الغذائي، لكنه يغوص في بحر الإهمال الرسمي، تاركاً خلفه مواطناً لا يجد في وجبة السمك سوى رفاهية منسية، بينما تغرق الأسواق بالمعلبات والمستوردات المجمدة التي لا تضاهي جودة المنتج المحلي، ولا قيمته الغذائية.

رشاد عيد

فما واقع الثروة السمكية في سورية؟ وما أسباب تراجعها؟ وأين دور وزارة الزراعة الغائب، أو المغيّب عمداً على ما يبدو؟!

حصّة المواطن من السمك لا تتجاوز الوهم

تبدو الأرقام صادمة، لكنها تعكس واقعا مؤلماً، ففي الوقت الذي تتربع فيه سورية على شريط ساحلي يمتد لأكثر من 183 كم، ومساحات مائية داخلية شاسعة، تصلح لأن تكون مزارع طبيعية للأسماك، نجد أن الإنتاج السمكي المحلي يتراجع ولا يغطي احتياجات السوق، فتشير التقديرات إلى أن الفجوة الإنتاجية تصل إلى نحو 30 ألف طن سنوياً، مما جعل حصّة الفرد السوري من السمك أقل من كيلوغرام واحد في العام.

هذا الرقم ليس مجرد إحصائية، بل انعكاس لتراجع خطر في توفير مصدر بروتين حيواني منخفض التكلفة وعالي القيمة. فالأنهار التي كانت تغذي المسامك تعاني الجفاف، والبحر الذي كان يعطي مواسم سخية أصبحت موارده موسمية ومحدودة بفعل التغيرات المناخية أيضاً والصيد الجائر والتلوث. ومع ذلك، يبقى السؤال الأهم: لماذا تتراجع المزارع السمكية التي يمكن أن تكون بديلاً استراتيجياً؟

خطط إنقاذ وهمية والإهمال ممنهج

تقول وزارة الزراعة إن لديها خططا طموحة لإنتاج ملايين الإصبعيات السمكية وإعادة تأهيل المزارع الحكومية في مناطق مثل

«السن وشطحة والروج»، لكن الحديث عن الخطط على منصات التواصل الاجتماعي لم يعد يخدم أحداً، فالواقع يروي قصة مختلفة تماماً عن مربي أسماك وصيادين ينسحبون من المهنة تبعاً، ومزارع حكومية تغلق أبوابها، وتكاليف الإنتاج ترتفع بشكل جنوني، فيما الدعم الحكومي غائب كلياً.

فالمربون يئنون تحت وطأة أسعار الأعلاف المستوردة، وغلاء المحروقات اللازمة لتشغيل المضخات، وكذلك الكهرباء التي تعد شريان الحياة للمزارع، وهنا يظهر السؤال الأكثر إلحاحاً، أين دور الدولة؟ أليس من واجب وزارة الزراعة توفير الدعم اللازم لمستلزمات الإنتاج، وتأمين الأعلاف بأسعار مدعومة، وحماية المنتج المحلي من إغراق السوق بالمستورد والمهزّب؟

الواقع يشير إلى أن السياسات المتبعة تدفع القطاع نحو الانهيار، وكأن هناك إرادة خفية لإنهائه بالكامل، بدلاً من إنقاذه.

فوضى السوق والمواطن يدفع الثمن

عندما يغيب الإنتاج المحلي المنظم، تحضر الفوضى، فالأسواق المحلية تحولت إلى ساحة مفتوحة للسمك المجمد استيراداً وبطرق غير مشروعة عبر منافذ التهريب، وبأسعار لا تتوقف عن الارتفاع، ليجد المواطن المفقّر نفسه مضطراً لجوء إلى الخيار الأرخص والأكثر توفيراً، لمعلبات التونة والسردين. لكن المأساة لا تقف عند حدود السعر، فالرقابة على الأسواق شبه معدومة، وأصبحت المنتجات منتهية الصلاحية أو رديئة الجودة تغزو الأسواق.

أما المواطن، الذي يجهل أنواع السمك الجيد، ولا يثق بمصدر الطازج منه ونظافته في ظل

غياب الرقابة الفعالة، يشتري المعلبات وفق معيار «المضمونية» وهو لا يدري أنه يشتري وهم الجودة.

والحقيقة المرة أن السمك الطازج، حتى مع ارتفاع سعره، يظل الأقل كلفة إذا ما قورن بقيمته الغذائية وفوائده الصحية، فهو مصدر لا يعوّض للبروتين والأوميغا 3 الطبيعي، الذي لا تنافسه بالفعالية أية كبسولات دوائية أو مكملات غذائية.

الاستراتيجية الشاملة لا تحتمل التأجيل

إن استمرار إهمال هذا القطاع لم يعد مقبولاً، فالثروة السمكية ليست ترفاً، بل هي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن الغذائي القومي، وإنقاذها يتطلب أكثر من تصريحات نارية أو خطط نظرية، والمطلوب اليوم تدخل

حكومي جاد وحقيقي، يبدأ بتوفير الدعم المادي والعيني للمربين، وتأمين الأعلاف والمحروقات بأسعار مخفضة لزيادة الإنتاج وتحسين كفاءة القطاع، وأيضاً إعادة تأهيل البنى التحتية للمزارع المتوقفة عن العمل.

كما أن ضبط السوق وحماية المنتج والمخزون المحلي يتطلبان تشديد الرقابة على الاستيراد وترشيده وتحديد السقوف، ومنع إغراق السوق بالمنتجات الرديئة مع تشديد الخناق على المهربيين. ودون ذلك، سنظل نراوح مكاننا، نشترى الوهم الملعّب، ونترك كنزنا الوطني يغوص في بحر من الإهمال، بينما تظل الوزارة تعمل وفق مبدأ «نسخ لصق» لخطتها وتكتفي بتسويقها إعلامياً، وكان كتابة الخبر تغني عن صنعته.

35% فساد في الأسواق... من يحمي المستهلك؟



في وقت يرفع فيه شعار «السوق الحر التنافسي» بوصفه الوصفة السحرية لضبط الأسعار وتحسين الجودة، تكشف الأرقام المنشورة في صحيفة الوطن وصحيفة الثورة حقيقة صادمة: السوق ليس حراً ولا تنافسياً، بل منفلت على حساب جيوب الناس وصحتهم.

ثلث السوق... غير صالح للاستهلاك!

بتاريخ منتصف شهر شباط 2026، نقلت الوطن عن مصدر في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق أن نسبة العينات المخالفة أو غير الصالحة للاستهلاك البشري بلغت 35% من إجمالي العينات المسحوبة منذ بداية شهر رمضان. خمسة وثلاثون بالمئة! أي إن أكثر من ثلث المواد التي خضعت للفحص في المخبر المركزي ثبت فسادها أو مخالفتها للمواصفات. هذه ليست مخالفة هامشية في سوق منضبط، بل مؤشر كارثي على سوق فقد الحد الأدنى من معايير السلامة. فعندما تصبح احتمالية أن تكون السلعة فاسدة أو مغشوشة أو منتهية الصلاحية هي واحد من كل ثلاث منتجات تقريباً، فنحن لا نتحدث عن خلل عابر، بل عن بنية رقابية منهارة.

700 ضبط...

ولا يزال النزييف مستمراً وفي سياق متصل، نشرت الثورة

بتاريخ منتصف شباط 2026 أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق نظمت نحو 700 ضبط تمويني منذ بداية رمضان، شملت مخالفات تتعلق بمواد فاسدة، وعدم إعلان الأسعار، وعدم إبراز الفواتير، ومخالفات صحية.

سبعمئة ضبط خلال أسابيع قليلة رقم ضخم، لكنه لا يعكس قوة الردع بقدر ما يكشف حجم الفوضى. فلو كانت السوق «تنافسية» فعلاً، لكانت المنافسة تدفع التجار إلى تحسين الجودة وخفض الأسعار، لا إلى المخاطرة ببيع مواد منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات.

أين التنافسية؟

التنافسية تعني تعدد المنتجين الحقيقيين - حرية دخول السوق - شفافية في الكلفة والتسعير - قدرة المستهلك على الاختيار بين بدائل متقاربة الجودة والسعر.

لكن الواقع مختلف، فالأسعار مرتفعة رغم تراجع القدرة الشرائية، والبدائل محدودة في كثير من السلع الأساسية، والرقابة الفعلية ضعيفة، وتكاد تنحصر - كما يلمس المواطن يومياً - في التأكيد على وضع «الإعلان السعري» على الرف، بينما تترك الجودة والمطابقة أحياناً لاختبارات لاحقة قد تكشف أن

السلعة أصلاً لا تصلح للاستهلاك.

فأي تنافسية هذه التي تسمح بأن يكون ثلث السوق مخالفاً؟

وأي سوق حر هذا الذي لا يحمي أبسط حقوق المستهلك في سلعة آمنة؟

استغلال مزدوج... الجيب والصحة

المستهلك اليوم يدفع الثمن مرتين: من جيبه عبر أسعار مرتفعة لا تعكس جودة حقيقية. ومن صحته عبر مخاطر مواد فاسدة أو مغشوشة. والنتيجة أن مفهوم «السوق الحر»

تحول إلى مظلة تستخدم لتبرير رفع الأسعار، لا لضبطها، وإلى عنوان فضفاض يغطي غياب الرقابة الفعالة.

فالسوق الحر لا يعني غياب الدولة، بل يعني وجود دولة تنظم المنافسة وتحمي المستهلك وتمنع الاحتكار والغش.

المطلوب...

رقابة حقيقية لا شكلية

الأرقام المنشورة في الوطن «35% عينات مخالفة» وفي الثورة «700 ضبط تمويني منذ بداية رمضان - شباط 2026» يجب أن

تكون جرس إنذار لا مادة خبر عابر.

والمطلوب:

معالجة أسباب الاحتكار وغياب المنافسة الحقيقية.

تكثيف الفحوصات المخبرية لا الاكتفاء بالجولات الشكلية.

إعلان نتائج الضبوط بشفافية وأسماء المخالفين.

تشديد العقوبات إلى حد الإغلاق الفعلي والرادع.

لأن السوق إن لم تضبط بقانون عادل ورقابة صارمة، ستبقى «حرة» فقط في استغلال الناس... وحررة في تعريض صحتهم للخطر.

هل هناك حقاً ما يبرر منح صكوك



يهمل أن مصلحة الشعب السوري تقتضي تطهير البيئة الاستثمارية القادمة من هذه الطفيليات، لا تثبيتهم كشركاء في سورية المستقبل. واسترداد جزء من المال مقابل منحهم الشرعية هو خسارة على المدى الطويل، لأن التكلفة السياسية والاجتماعية لوجودهم في المشهد الاقتصادي تفوق بكثير المبالغ المالية التي سيضخونها في الخزينة «هذا على افتراض أنهم لم يتلاعبوا بذلك أيضاً».

مغالطة فصل المالي عن الجنائي: السلاح الاقتصادي كدرع للمجرم

قال السيد سويدان إنه رغم التسويات المالية لكن المسارات القضائية الأخرى تبقى قائمة، محاولاً طمأنة الشارع بأن المحاسبة الجنائية لن تتأثر بالتسوية المالية. والمشكلة الأساسية في هذا النمط من الطروحات أنه يقوم على فرضية جزر العدالة المنعزلة التي لا وجود لها في الواقع. ففي سياق الدول الخارجة من النزاعات والتحول الكبرى، تعتبر القوة الاقتصادية هي الأداة الأقوى لإجهاض أي عدالة جنائية مفترضة. ولكن واقعيين: رجل الأعمال الذي يخرج من تسوية مالية مع السلطة وهو يملك أرصدة ضخمة وشبكة علاقات متينة وواسعة، سيكون قادراً على التلاعب بسهولة بأي مسار قضائي ولن يعدم الوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

الأهم من ذلك أن هؤلاء لم يرتكبوا مخالفات إدارية أو مالية، بل ما فعلوه هو جرائم حرب اقتصادية بامتياز. فمن مول ميليشيات هو شريك أصيل في القتل، ومن استخدم نفوذه لاحتكار الغذاء بينما كان الأغلبية الساحقة من الشعب السوري تعيش تحت خط الفقر هو شريك في

إجرامية للاقتصاد السوري حولت الحرب وجرائمها وويلاتها إلى أرباح تصب في جيوب هؤلاء المنتفعين. وبالتالي، فإن هؤلاء لم يكونوا مجرد تجار انتهزوا الفرص و«سايروا» النظام السابق، بل كانوا وكلاء وواجهات وشغيلة عند سلطة الأسد، تولوا مهام قذرة لم تنته عند حدود تمويل مليشيات التشبيح وإدارة اقتصاد التعفيش.

لهذا، فإن هذه النخبة كانت عملياً هي العمود الفقري المالي الذي أطال أمد الصراع، فكل سلعة تم احتكارها لرفع الأسعار، وكل صفقة مشبوهة للاستيراد، وكل حاجز تم تقاسم أرباحه بين الفاسدين الكبار، كان يقابلها موت سوريين جوعاً أو برداً أو تحت الأنقاض. بناءً عليه، فإن فكرة أن يفصح هؤلاء طوعياً عن حجم الكسب غير المشروع هي نكتة سمجة وتستهين بتضحيات السوريين، لأن أصل الثروة بالكامل في هذه الحالات هو ثمرة الجريمة. وفي منطق العدالة الانتقالية الرصين، لا توجد تسوية على مال مسروق بالكامل، بل يجب أن تخضع هذه الثروات للمصادرة الشاملة كإجراء وقائي وعقابي في آن واحد.

السماح لهؤلاء بالاحتفاظ بكتل مالية ضخمة تحت مسمى التسويات يعني بالملحوس منحهم القدرة على السيطرة على مفاصل الاقتصاد الوطني. وهذا يضعنا أمام مفارقة مرعبة حيث من دمر سورية ومن استغاد من دمارها، هو نفسه من سيربح مجدداً من عملية إعادة بنائها بفضل السيولة التي «شرعتها» له لجنة مكافحة الكسب غير المشروع.

هذا التمييز الطبقي في تطبيق العدالة يؤسس لاحترق اجتماعي عميق سينفجر لاحقاً في وجه من يرعاه وينظر له وهو

بعد عقود من التغول الأمني والنهب الممنهج الذي مارسه السلطة السابقة، يجد السوريون أنفسهم اليوم أمام فصل جديد من فصول الالتفاف على تطعاتهم في التحرر والعدالة. حيث أن التصريحات الأخيرة لرئيس لجنة مكافحة الكسب غير المشروع، باسل سويدان، حول التسويات المالية مع رجال الأعمال الذين تضخمت ثروتهم في ظل نظام بشار الأسد، توهي بأن عمل اللجنة صار يتركز بشكل أساسي على عزل الجانب الاقتصادي كمسار منفصل ومنعزل عن السياق الجنائي والحقوقية مما يوحي بمحاولة إعادة تدوير النخب الفاسدة ومنحها صكوك غفران اقتصادية تتيح لها العبور الآمن نحو سورية المستقبل.



**هؤلاء لم
يكونوا مجرد
تجار انتهزوا
الفرص
و«سايروا»
النظام السابق
بل كانوا وكلاء
وواجهات
وشغيلة عند
سلطة الأسد**

مشروعة، بل كانت وقوداً لاستمرار آلة القمع والتهجير. وعليه، فإننا نقف اليوم أمام سياسة توهم الشعب بأن استعادة جزء يسير من المنهوبات هو انتصار، بينما الحقيقة هي تثبيت لمراكز القوى الفاسدة في قلب البنية الاقتصادية وربما السياسية القادمة.

لماذا تشكل التسويات بشكلها الحالي إجحافاً بحق السوريين؟

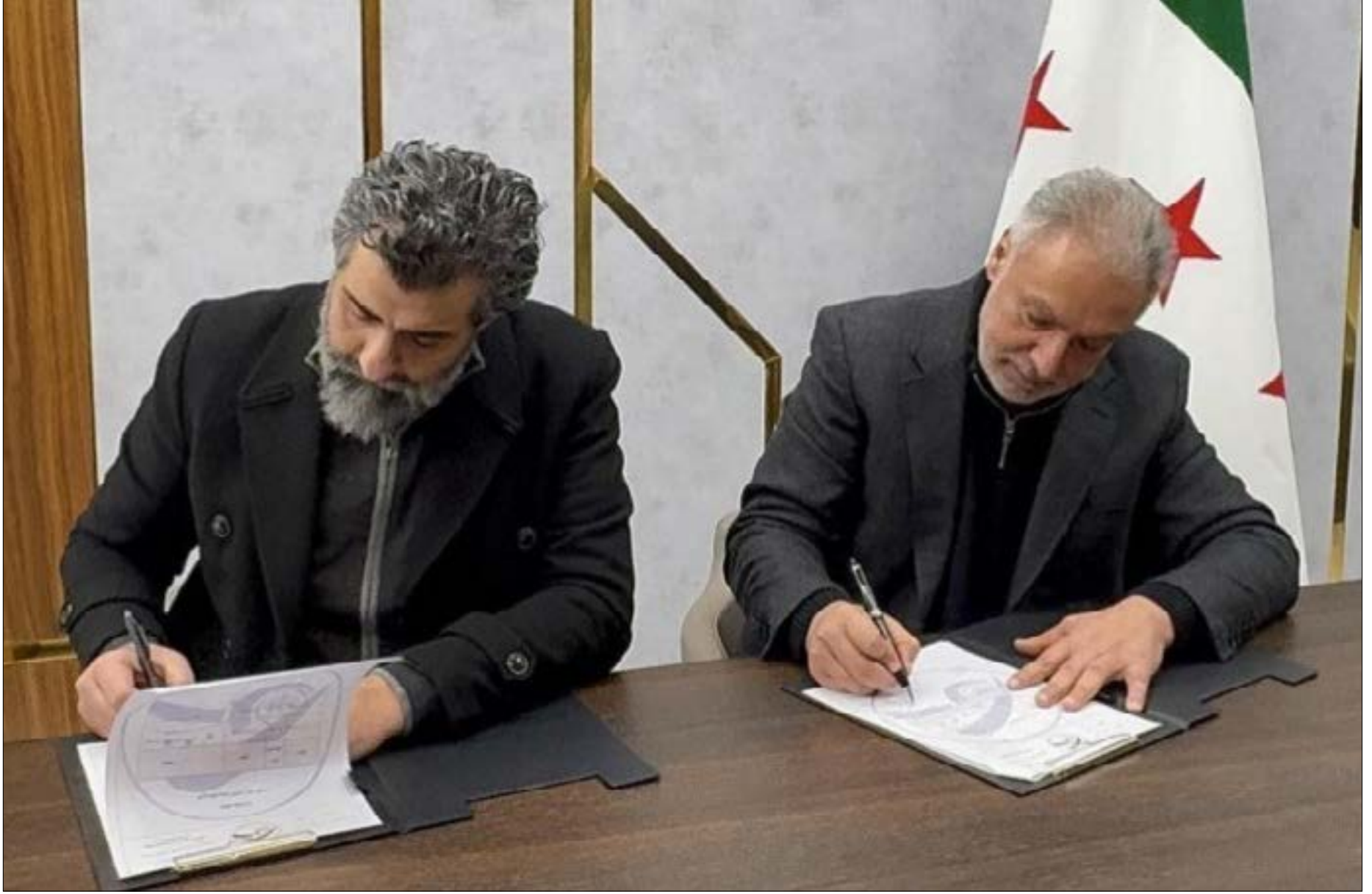
تتمن الخطورة الكبرى في منطق عمل لجنة مكافحة الكسب غير المشروع في التعامل مع ثروات رجال الأعمال المرتبطين بمنظومة الأسد كخلاف ضريبي بسيط أو كسب غير مشروع تقليدي يمكن حله عبر الغرامات. أما الحقيقة التي يتجاهلها من يتحدثون باسم اللجنة هي أن ثروات هؤلاء وغيرهم لم تتراكم في سوق تنافسية تخضع لقوانين العرض والطلب، بل نمت عبر هندسة

■ احمد الرز

تحاول بعض الأصوات الرسمية وغير الرسمية تصوير التسويات مع رجال أعمال من وزن سامر الفوز وطريف الأخرس كإنجاز وطني يسترد حقوق الدولة، لكن التدقيق في فلسفة هذه التسويات يكشف عن تشويه متعمد لمفهوم العدالة الانتقالية وتزييف لوعي الشارع. فالادعاء بأن هذه التسويات «لا تمنح حصانة جزائية» هو ادعاء نظري يفقر للواقعية السياسية والاجتماعية، إذ كيف يمكن ملاحقة مجرم حرب جنائياً وهو يمتلك مفاصل الاقتصاد والقدرة على شراء الولاءات بفضل الأموال التي سمح له بالاحتفاظ بها؟

إن فصل الجرم المالي عن المسار القضائي العام هو فعلياً عملية بتر لذاكرة السوريين، تهدف إلى إخفاء حقيقة أن هذه الثروات لم تكن نتاج تجارة

غمران اقتصادية لواجهات الأسد؟



من لقمة عيش السوريين. ومسؤولية اللجنة اليوم هي الانحياز للشعب، لا التحول إلى وسيط لتجميل القبح. وعلى السوريين جميعاً الوقوف بحزم ضد هذه السياسات، والمطالبة بمحاسبة شاملة لا تستثني أحداً، لأن الوطن الذي يبني على مساومات فاسدة هو وطن محكوم بالسقوط مرة أخرى في براثن الاستبداد والجوع.

قدرا محتوما على سورية كما يحاول البعض تصويرهم تحت ذريعة أن لديهم الخبرة والسيولة. فسورية مليئة بالكفاءات الشريفة في الداخل والخارج، وهؤلاء هم من يستحقون الدعم، لا من بنوا ثروتهم على أنقاض المنازل المهمة. لهذا، وكما قلنا سابقاً: إن الطريق إلى سورية الجديدة لا يمر عبر صالونات رجال الأعمال الفاسدين، بل عبر منصات القضاء العادل واستعادة كل قرش سرق

يجب أن تقبل أي حكومة سورية بأي شكل من أشكال التسويات التي تترك لهؤلاء الفاسدين الكبار أي نفوذ مالي. والبديل الحقيقي يكمن في استراتيجية شاملة للمصادرة والمساءلة العلنية.

الخطوة الأولى تبدأ بإلغاء برنامج الإفصاح الطوعي فوراً، فهذا البرنامج مصمم لخدمة الفاسد الذي يعرف أين يخبئ أمواله وكيف يظهر جزءاً بسيطاً منها ليشتري صمت الدولة. وبدلاً من ذلك، يجب تبني مبدأ المصادرة الشاملة لكل الثروات التي تراكمت عبر القرب من دوائر القرار في عهد الأسد. القاعدة القانونية هنا يجب أن تكون بسيطة، حيث أن كل ثروة لا يمكن إثبات مصدرها عبر نشاط تجاري نزيه وتنافسي هي ثروة مسروقة من الشعب ويجب استردادها. وعلى رجال الأعمال هؤلاء تقع بيعة إثبات مشروعية أموالهم، وهو ما لن يستطيعوا فعله لأن سجلاتهم مليئة بالامتيازات الاحتكارية والعقود الممنوحة بالأمر المباشر والشراكات مع الأجهزة الأمنية.

على هذا النحو، يجب تشكيل لجان تحقيق قضائية مستقلة ومتخصصة في تتبع الأصول، لا تكتفي بما يفصح عنه الفاسد، بل تنبش في الحسابات الخارجية وشركات الأوفشور والأسماء المستعارة. وهذا يجب أن ينطلق من مبدأ أن الثروات المنهوبة هي أصول وطنية مختطفة وليست ملكيات خاصة يجب التفاوض عليها مع لجنة هنا أو هيئة هناك. واستعادة هذه الأصول بالكامل هي حق غير قابل للتصرف لكل مواطن سوري خرم من الرعاية الصحية أو التعليم أو المسكن بسبب جشع هؤلاء وممارساتهم. أخيراً، فإن رجال الأعمال هؤلاء ليسوا

جريمة التجويع. ومن استثمر في عقارات تم الاستيلاء عليها من أصحابها المهجرين هو شريك في جريمة التهجير القسري. وبالتالي، فإن منح براءة ذمة اقتصادية لهؤلاء يمثل عملياً منح حصانة جنائية فعلية، لأنك تركت للمجرم السلاح الذي ارتكب به الجريمة والذي سيستخدمه لاحقاً لتعطيل العدالة.

وبقاء النفوذ الاقتصادي بيد هؤلاء يعني أن الدولة السورية لا تزال تحت الارتهان، وأن سيادة القانون ستقف دائماً عند عتبات قصورهم. لهذا، فإن المصلحة الوطنية تكمن في كبح قدرتهم على النهب المستقبلي، وهذا لا يتحقق إلا بتجريدهم من أدوات قوتهم غير المشروعة وتحويلها إلى موارد وطنية. وفصل المسارات هو بمثابة منح القاتل سكيناً جديدة بعد أن غسل يديه من دم الضحية السابقة.

وفوق ذلك، فإن هذا التوجه يحبط معنويات السوريين الذين آمنوا بأن زمن «فوق القانون» قد انتهى. فعندما يرى المواطن أن تجار الدم عادوا إلى الصدارة بمجرد دفع إتاوة للدولة تحت مسمى التسوية، فإنه سيفقد الثقة في سورية الجديدة برمته. لهذا، فإن التفاوضي عن أصل الثروات تحت حجة الواقعية الاقتصادية هو خليقة كبرى، لأن الدولة التي تبدأ حياتها بمقايضة العدالة بالمال هي دولة تحكم على نفسها بالتبعية بمسيرة الفساد.

من التسوية إلى المصادرة والجبر الشامل للضرر

المخرج من هذا المأزق يبدأ بالعودة إلى المبادئ الوطنية الصارمة التي تضع مصلحة الشعب السوري أولاً. حيث لا

كل ثروة لا يمكن إثبات مصدرها عبر نشاط تجاري نزيه وتنافسي هي ثروة مسروقة من الشعب ويجب استردادها



المؤشرات الاقتصادية بعد أربعة أعوام على حرب أوكرانيا



مضت أربعة أعوام على بداية الحرب الروسية الغربية في أوكرانيا. رغم الحرب، شهد الاقتصاد الأوكراني بعض التعافي في العامين الأخيرين، على الأقل من حيث الناتج المحلي الإجمالي. لا تزال موانئ أوكرانيا على البحر الأسود تعمل، ويتدفق جزء من التجارة غرباً عبر نهر الدانوب، وأن بدرجة أقل عبر السكك الحديدية. كما حقق القطاع الزراعي تعافياً متواضعاً. ومع ذلك، لا يزال إنتاج الحديد والصلب عند جزء بسيط من مستواه قبل الحرب، إذ تراجع من 1,5 مليون طن شهرياً قبل الحرب إلى 0,6 مليون طن فقط. وانخفض الإنتاج الصناعي في أوكرانيا بنسبة 3,5% على أساس سنوي في نهاية 2025.

■ مايكل روبرتس

التأثير الاقتصادي على روسيا

أما روسيا، فقد منحتها الحرب دفعة اقتصادية أولية رغم العقوبات. خصصت نحو ثلث الموازنة للدفاع، ووجهت صادرات الطاقة نحو الصين والهند، حيث تستحوذ الصين على 45% من صادرات النفط الروسي. كما ارتفعت الواردات الصينية إلى روسيا بأكثر من 60% منذ بداية الحرب.

لكن روسيا تواجه نقصاً حاداً في اليد العاملة بسبب التراجع الديموغرافي وهجرة نحو 750,000 شخص من الطبقة الوسطى والعمال الرقميين ومن يشبههم منذ 2022، إضافة إلى تجنيد ما بين 10,000 و30,000 شهرياً. انخفضت عائدات النفط والغاز 27% على أساس سنوي، والتضخم عند 8%، بينما أسعار الفائدة 16%. بلغ الإنفاق الحربي أكثر من 7% من الناتج المحلي. رغم ذلك، تملك روسيا احتياطات نقد أجنبي كبيرة وديناً عاماً منخفضاً نسبياً، ما يسمح لها بالاستمرار في تمويل الحرب.

تم تعديل تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام بأكمله بالخفض إلى أقل من 1% لعام 2025. وفق تقديرات صندوق النقد، ما يضعه في حالة «ركود تضخمي». يتوقع معهد التنبؤ الاقتصادي التابع للأكاديمية الروسية للعلوم نمواً بنسبة 1,4% في 2026، مع تسارع النمو إلى حوالي 2% في عام 2027. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة 1,0% في 2026.

ورغم الحديث الغربي، ليس من المتوقع حدوث انهيار مالي، فالإقتصاد الروسي تمكن من الصمود، ولديه كل المقومات ليكون قوياً بما يكفي لمواصلة الحرب حتى عام 2026 وما بعده. وعلى عكس أوكرانيا، يمكن الاقتراض أكثر، لأن روسيا لديها رصيد منخفض نسبياً من الديون، ويمكن رفع الضرائب مجدداً. كما يستطيع البنك المركزي طباعة النقود، وتستطيع الحكومة مواصلة تأميم الشركات لتعزيز اقتصاد الحرب.

سيكون الأمر مختلفاً إذا ما انتهت الحرب. فالإنتاج الحربي في جوهره غير منتج من منظور تراكم رأس المال على المدى الطويل. عند انتهاء الحرب، سيعود الاقتصاد الروسي إلى نمط التراكم المدني، وعندها قد تتكشف هشاشة قطاعاته الإنتاجية. من المرجح جداً حدوث ركود في مرحلة ما بعد الحرب.

يبقى الاقتصاد الروسي مرتبطاً أساساً بالموارد الطبيعية. يعتمد على الاستخراج أكثر مما يعتمد على التصنيع. لا تزال روسيا متأخرة تكنولوجياً، وتعتمد على واردات التكنولوجيا المتقدمة. وهي ليست لاعباً مهماً في أي من التقنيات المتقدمة، من الذكاء الاصطناعي إلى التكنولوجيا الحيوية. ولم تنتج بعد تقنيات قادرة على المنافسة في أسواق التصدير العالمية خارج قطاعي السلاح والطاقة النووية، حيث يخضع الأول لعقوبات، فيما يقترب الثاني من ذلك.

ماذا عن أوروبا؟

لم تدمر الحرب أوكرانيا فحسب، بل أضعفت الاقتصاد الأوروبي أيضاً، بعدما ارتفعت تكاليف الإنتاج نتيجة فقدان واردات الطاقة الروسية الرخيصة. على سبيل المثال: تسجل المملكة المتحدة أعلى تكاليف للكهرباء والطاقة بين دول مجموعة السبع، وألمانيا ليست بعيدة عنها. أظهر استطلاع حديث لاتحاد الصناعات البريطاني، أن الأسعار الصناعية في المملكة المتحدة أعلى بنحو الثلثين من متوسط دول وكالة الطاقة الدولية، وهي الأعلى بين دول مجموعة السبع. تبلغ أسعار الكهرباء في المملكة المتحدة نحو ضعف متوسط الاتحاد الأوروبي. وتواجه الشركات البريطانية حالياً تكاليف كهرباء أعلى بنحو 70% مقارنة بما قبل الأزمة، فيما تزيد تكاليف الغاز بأكثر من 60%. وأشارت أربع شركات من كل عشر إلى أنها تخطط لخفض استثماراتها نتيجة لذلك.

في 2025 ارتفعت المساعدات الأوروبية بشكل ملحوظ، إذ زادت المساعدات العسكرية بنسبة 67%، والمساعدات المالية والإنسانية بنسبة 59% وارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي التمويل المدني إلى 90% بعدما كانت نحو 50% في بداية الحرب، لكن بسبب الانسحاب الأمريكي، انخفض إجمالي الدعم العسكري بنسبة 13%، وتراجع التمويل المدني بنسبة 5% بالقيمة الحقيقية.

تعتمد المساعدات العسكرية الأوروبية على عدد محدود من الدول، خصوصاً ألمانيا والمملكة المتحدة، اللتين شكلتا نحو ثلثي المساعدات العسكرية لأوروبا الغربية بين 2022 و2025. ويواجه الاتحاد الأوروبي صعوبة في إيجاد تمويل للعام الحالي. فخطته لاستخدام الأصول الروسية المجمدة انهارت بسبب مخاوف «يوروكليبر» في بلجيكا من خسائر قضائية. أما خطة إصدار سندات سيادية بقيمة 100 مليار دولار فما زالت معلقة. أعلنت المفوضية الأوروبية عن «صندوق رائد أوروبي» كأداة استثمار مشتركة لإعادة الإعمار، ما يعني فعلياً انتقالاً واسعاً للملكية نحو المستثمرين الغربيين. بالفعل، يملك مستثمرون محليون وأوروبيون وأمريكيون وصندوق الثروة السيادي السعودي 28% من الأراضي الزراعية في أوكرانيا. استثمرت «نستله» 46 مليون دولار في منشأة جديدة في فولين، وتخطط «باير» الألمانية لاستثمار 60 مليون يورو في إنتاج بذور الذرة. كما حصلت شركة MHP، أكبر شركة دواجن أوكرانية، على أكثر من خمس قروض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وتسيطر على 360,000 هكتار من الأراضي.

يرى الأوروبيون، أن روسيا ضعيفة وقريبة من الهزيمة، لكنهم في الوقت ذاته يحذرون من أنها قد تغزو أوروبا بعد انتصارها في أوكرانيا، وهو تحليل ينطوي على تناقض واضح. مع ذلك، يُستخدم هذا الطرح لتبرير مضاعفة الإنفاق الدفاعي وصولاً إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأوروبية الكبرى، خلال السنوات العشر المقبلة، بحجة الاستعداد لغزو روسي محتمل. وقد اعتبرت برونوين مادوكس أن الإنفاق على «الدفاع» هو «أعظم منفعة عامة على الإطلاق»، مضيفة أن المملكة المتحدة قد تضطر إلى زيادة الاقتراض لتمويل هذا الإنفاق، وأن السياسيين سيضطرون إلى استعادة الأموال عبر خفض إعانات المرض والمعاشات والرعاية الصحية، وإقناع الناخبين بالتنازل عن بعض المزايا لصالح الدفاع.

سيعني ذلك تحويل استثمارات ضخمة بعيداً عن الخدمات العامة الضرورية والاستثمار التكنولوجي، وتوجيهها نحو إنتاج الأسلحة غير المنتج اقتصادياً والمدمر طبيعته. وهذا يضع مستقبل أوروبا الاقتصادي أمام حالة من عدم اليقين العميق خلال ما تبقى من هذا العقد وما بعده.

يضع مستقبل أوروبا الاقتصادي أمام حالة من عدم اليقين العميق خلال ما تبقى من هذا العقد وما بعده

المتقاعدون أزمة مركبة... تأخر في صرف الرواتب والترويج لعجز مرتقب لصندوق التأمينات



لا تزال معاناة المتقاعدين مستمرة منذ ما يزيد عن عام، فالرواتب لا تُصرف بشكل منتظم شهرياً، وبعد أشهر من انتظار بيانات رسمية تُشرح وتبين الوضع بشفاافية، تنصب الردود حول «الدولة الوليدة»، ونقص الإمكانيات المادية لحماية المتقاعدين!

ومن عمرها لصالح التأمينات، على أساس أن مدخراتهم هي أمانة ستعود إليهم بشكل معاش كريم. وقد أدت سياسات الاستدانة من قبل الحكومات المتعاقبة من صندوق التأمينات الاجتماعية، واستخدام أموال الموظفين والعمال لسد عجز إنفاق الدولة أو لتمويل مشاريع فاسدة، إلى إفقاد الصندوق قدرته الذاتية على الاستثمار والتنمية. ما حول حقوق المتقاعدين إلى «منحة». وخلق هذا الوضع علاقة مشوهة، حيث أصبح المتقاعد يتلقى راتبه وكأنه «صدقة» أو «مساعدة اجتماعية» تتأخر أو تهدد بالانقطاع، بدلاً من أن تكون حقاً مكتسباً ناتجاً عن سنوات من الاقتطاع.

وتعد الزيادة التي منحها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بموجب المرسوم رقم 103 لعام 2025، والبالغة 200% خطوة على مستوى تحسين الدخل «الاسمي» للمتقاعدين، لكن الواقع اليومي يكشف عن إشكاليات هيكلية تعكس أزمة أعمق في نظام الحماية الاجتماعية.

فقد بلغت الكتلة الإجمالية للرواتب بحسب المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حسن خطيب، 423 مليار ليرة سورية قديمة، لنحو 475,994 متقاعد، بمتوسط معاش شهري 880,000 ليرة، أي ما يعادل 76 دولاراً.

وقد صرح في حينها أن هذه الزيادة ستعكس «بشكل إيجابي» على أوضاع المتقاعدين المعيشية، إلا أن المتقاعد الذي حصل على «الزيادة التاريخية»، أصبح الآن يحمل فاتورة الكهرباء بيد، وروشتة الدواء باليد الأخرى، ليكتشف أن «مكافأته» بالكاد تغطي 3% من حاجاته الأساسية!

فالزيادة التي تتحدث عنها المؤسسة وعن انعكاساتها «الإيجابية» ليست في الواقع سوى رقم إضافي في لعبة الأرقام التضخمية، وكان الحكومة تخاطب المتقاعدين بلغة الاصفار: «خذوا اصفاراً أكثر لتشعروا أنكم أغنياء!»

الأمانة الضائعة ومسؤولية الدولة

المتقاعدون هم شريحة أنفقت من دخلها

تأخر صرف الرواتب: انسحاب تدريجي

في كل شهر يتأخر فيه صرف الرواتب، يتضح أكثر فأكثر أن الدولة تنسحب تدريجياً من مسؤوليتها تجاه المتقاعدين.

فالتأخر المتكرر لم يعد مجرد مشكلة تقنية أو إدارية، بل تحول إلى ما يبدو مؤشراً على أزمة سيولة وعجز في صندوق التأمينات. مما يولد حالة من القلق والهلع لدى فئة لا تملك أدوات أو طاقة للعمل مجدداً. وليتحول المتقاعد في حسابات الدولة من صاحب حق إلى «عبد» تحاول التخفيف من ثقله أو تسويق التزاماتها نحوه.

ولكن لا تعلقوا، فالمؤسسة تقول: «ما زالت

هناك مبادرات فردية وجمعيات تكافل»! وكان على المتقاعد أن يتسول لقمة عيشه ودواءه بعد أن أمضى عمره في خدمة الدولة!

معادلة صعبة وحلول جزئية

إن الزيادة 200% هي زيادة في الحسرة للمتقاعد، ومحاولة لإخماد النار تحت الرماد. فالمتقاعد السوري يقف اليوم في موقع الخاسر الأكبر من الانهيار الاقتصادي؛ فهو من دفع باقتطاعاته، ثم خسّر قيمة مدخراته بسبب التضخم والفساد، وهو اليوم ينتظر ما تبقى من حقوقه على أبواب مؤسسات يتم تسويقها وكأنها على وشك الإفلاس.

فما يحصل هو تحويل للحقوق المكتسبة إلى وعود هشة تواجه خطر العجز الكامل، وكارثة حقيقية إذا لم يحصل تغيير جذري شامل؛ يتضمن إعادة هيكلة صناديق التأمينات لمصلحة أصحابها، وتنويع مصادر تمويلها، وضمان حسن استثمار أموالها والرقابة عليها، وإيجاد نظام تأمين صحي عادل للمتقاعدين، وتصحيح المعاشات بشكل دوري وربطها بمؤشر غلاء المعيشة وليس بقرارات «خيرية»، ومحاسبة الجهات التي تسببت في استنزاف أموال التأمينات، والجهات «العامة والخاصة» المقصرة بالتزاماتها تجاهها.

تقارير أممية جديدة... أطفال سورية بين النزوح والفقر وأكثر من 2.45 مليون طفل خارج المدرسة



بعد أكثر من 14 عاماً من الأزمة المستمرة، لا تزال سورية تواجه واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يكافح ملايين الأطفال والنازحين للحفاظ على حقهم في التعليم والحياة الكريمة. وفقاً لتقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) الصادرة في شباط 2026، هناك ما لا يقل عن 2.45 مليون طفل سوري خارج المدارس، بينما يواجه 1.6 مليون آخرون خطر التسرب بسبب تدمير البنية التحتية، الفقر المستشري، والنزوح المستمر.

«يونيسف» (UNHCR) في تقريرها لشهر شباط 2026، يحتاج 16.5 مليون شخص في سورية إلى مساعدات عاجلة تشمل الغذاء، الصحة، المياه، المأوى، والحماية، من بين هؤلاء، عاد منذ نهاية عام 2024 حتى شباط 2026 نحو 1.3 مليون لاجئ سوري من الدول المجاورة، بينما عاد 1.7 مليون نازح داخلياً إلى مناطقهم الأصلية.

مع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، فبحسب UNHCR: يقدر أن نحو مليون لاجئ سوري إضافي قد يعودون إلى البلاد خلال 2026، لكن هذه العودة لن تكون مستدامة من دون استقرار الخدمات الأساسية وحماية الأطفال من المخاطر. وبحسب UNICEF: الفقر المدقع لا يزال يطال ربع السكان إلى ثلثهم، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.

وتؤكد اليونيسف في بيانها أن الأولوية القصوى هي ضمان التعليم والأمان للأطفال. من دون المدارس، لا يمكن للأطفال أن يطمحوا بمستقبل أفضل، ومن دون الأمان، لا يمكنهم حتى العيش بسلام. كما شددت المفوضية على أهمية الاستثمار الدولي المستمر في الخدمات الأساسية لضمان عودة اللاجئين والنازحين بطريقة آمنة ومستدامة.

إن أرقام شباط 2026 الرسمية من اليونيسف و UNHCR تظهر حجم التحدي...

الوضع لا يقتصر على التعليم فقط، فقد سجلت اليونيسف نحو 1,000 حادثة مرتبطة بمخلفات الحرب غير المنفجرة أسفرت عن مئات الضحايا من الأطفال، مما يعكس حجم المخاطر اليومية التي يواجهها الصغار في حياتهم اليومية. علاوة على ذلك، يعيش نحو 4 ملايين نازح داخلياً خارج المخيمات، فيما يقيم 1,35 مليون آخرون داخل المخيمات.

وتتوسع الأزمة الإنسانية لتشمل جميع أفراد المجتمع السوري. فبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

سورية، من ملايين الأطفال خارج المدارس، ونازحين داخلياً وخارج المخيمات، وضحايا مخلفات الحرب غير المنفجرة، لتؤكد أن الاعتماد على المساعدات الدولية وحدها غير كاف لمعالجة هذه الأزمة. فمن دون خطط علاج رسمية من قبل الحكومة واتباع سياسات واضحة لضمان استدامة الخدمات الأساسية والمعيشة الآمنة، ستظل الجهود الإنسانية عاجزة عن تحقيق استدامة حقيقية. الحل النهائي

لملايين الأطفال خارج المدارس. ملايين آخرون معرضون للخطر. وملايين من النازحين الذين يحتاجون إلى الأمان والدعم. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل تمثل قصص حياة حقيقية لأطفال وعائلات يبحثون عن فرص البقاء والنمو وسط واحدة من أصعب الأزمات الإنسانية في العالم. التقارير الأممية الصادرة في شباط 2026 تشير إلى حجم الكارثة الإنسانية المستمرة في

للازمات والكوارث التي يعيشها السوريون لا يبدأ إلا بتأمينهم من التحكم بحاضرهم ومستقبلهم وحقهم في تقرير مصيرهم، وبوابة ذلك هي المؤتمر الوطني العام الذي يمكن أن يكون نقطة انطلاق لتحقيق حل شامل وجذري وعميق لكل مفردات الأزمة الوطنية وتداعياتها على الأطفال والعائلات السورية، ليصبح التعافي أكثر من مجرد أرقام، بل واقعاً ملموساً يضمن كرامتهم وحقوقهم الأساسية.

من «المعركة العميقة» إلى الحرب الهجينة والهيمنة الغرامشية

كان مفهوم المعركة العميقة «أو العمليات العميقة» نظرية ثورية طورها الجيش الأحمر السوفييتي في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وأعدت التفكير بشكل جذري في الحرب الحديثة. واستخدمها قادة مثل جوكونغ ببراعة لسحق النازيين. فيما يلي تعريف بمبادئها الأساسية، وكيف تطورت الحرب الهجينة، وما صلة ذلك بالصراع الأوسع من العسكري من أجل الهيمنة.

إعداد: د. اسامة دليقان

الفن العملياتي «الجسر»

قدم المنظرون السوفييتي المستوى العملياتي كجسر يربط بين التكتيكات الفردية «كسب معركة واحدة» والاستراتيجية الكبرى «كسب الحرب». هذا هو فن تصميم وترتيب سلسلة من المعارك - أي الحملة بأكملها - لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الأسلحة المشتركة «التزامن»

أكدت النظرية على الاستخدام المنسق لجميع الأسلحة - المشاة، والدبابات، والمدفعية، والطيران - لضرب العدو في الوقت نفسه عبر عمق ساحة المعركة بالكامل، وليس فقط على خط الجبهة الأمامية.

مراحل الهجوم «الاختراق إلى الاستغلال»

كانت العملية تتألف من مرحلتين متميزتين: المعركة العميقة التكتيكية «اختراق الخطوط الأمامية» واستغلال النجاح «الدفع بالاحتياطات المتنقلة الجديدة إلى عمق مؤخر العدو لإحداث انهيار كامل».

الدفاع بالعمق

لم يكن المفهوم هجومياً فحسب، بل أملي أيضاً دفاعاً متعدد الطبقات، يتكون من مناطق محصنة متعاقبة مصممة لإنهك قوات العدو قبل دفع الاحتياطات العملياتي لشن هجوم مضاد ساحق.

المقارنة مع «الحرب الخاطفة»

على عكس «الحرب الخاطفة» الألمانية، التي كانت تراهن على توجيه ضربة قاضية واحدة وحاسمة، ضمنت «المعركة العميقة» كنظام مستدام يستخدم مستويات «أمواج» متعددة للحفاظ على الزخم الهجومي لفترة طويلة وعبر مسافات شاسعة.

أدوات الصراع المعاصرة

في سياق التكنولوجيا الحديثة والانتقال لعصر الحرب الهجينة والعمليات السيبرانية والذكاء الاصطناعي، اندمجت هذه المبادئ الكلاسيكية مع أدوات الصراع المعاصرة. وشهد الفكر الاستراتيجي تحولاً جوهرياً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، تمثل في الانتقال من عقيدة تركز على العمل المسلح المباشر إلى عقيدة «تجنب العمل المسلح» أو استخدامه المحدود، أو ما يعرف بالحرب الهجينة. هذا التحول يمكن اعتباره امتداداً وتطوراً لمفهوم «المعركة العميقة» الكلاسيكي،



استهداف خاطئ لمواقع غير مقصودة، ويعقد المشهد السياسي للصراع. هذا يمثل تحدياً جديداً لفكرة «العمق»، حيث قد تنتج الهيمنة الاستراتيجية عن أخطاء تكتيكية ناتجة عن تقنية «موثوقة».

الصلة بغرامشي وحرب الهيمنة

في مؤلف لإيغان دانيال من جامعة بوسطن، بعنوان «ديالكتيك الموقع والمناورة: فهم الاستعارة العسكرية عند غرامشي» يستخدم هذا التاريخ العسكري لإظهار أن مفاهيم غرامشي ليست استعارات مجردة. فبالنسبة لإيغان، فإن «حرب المواقع» عند غرامشي في المجتمع المدني هي المعادل السياسي للفن العملياتي. فكما يخطط الجنرال لحملة عبر معارك متعددة، يجب على الطبقة الثورية أن تخطط لحملة طويلة الأمد لكسب الصراعات الثقافية والسياسية.

والمعركة العميقة تفهم هنا كصراع هيمني: فهدف «المعركة العميقة» هو تحطيم نظام العدو بالكامل، وليس فقط خطه الأمامي - يشبه الهدف من الصراع للتغلب على الهيمنة البرجوازية. يتطلب القتال على جبهات متعددة «الثقافة، الاقتصاد، السياسة» في وقت واحد. والأهم من ذلك، كما يجادل إيغان بأنه كما تتطلب «المعركة العميقة» كلا من الاختراق الأولي والاستغلال العميق، فإن الصراع السياسي يتطلب كلا من «حرب المواقع» «العمل الثقافي البطيء» و«حرب المناورة» «المواجهة المباشرة». وهما ثنائي ديالكتيكي، وليس خيارين منفصلين.

في الجوهر، باستحضار «المعركة العميقة»، يوضح إيغان أن «حرب المواقع» عند غرامشي هي حملة متطورة متعددة الأبعاد من أجل «العمق الاستراتيجي» للمجتمع، وتتطلب نوعاً مشابهاً من التخطيط المنسق الطويل الأمد الذي تتطلبه العملية العسكرية الحديثة.

واليوم، تطورت هذه القدرات بشكل كبير، لتشمل شلل المنظومات الدفاعية، حيث يمكن للقوات السيبرانية التشويش على أقمار العدو الاصطناعية، وتعطيل أنظمة الملاحة (GPS)، واختراق شبكات القيادة والتحولات العسكرية. وعبر استهداف البنية التحتية لم يعد الهدف مقتصرًا على المنشآت العسكرية، بل يشمل شبكات الكهرباء ومحطات المياه والاتصالات، بهدف شل الحياة العامة وخلق الفوضى. ويخلق الاعتماد المتزايد على التقنيات السحابية والأنظمة الشبكية فرصاً جديدة للهجوم، حيث يمكن لاختراق نقطة دخول واحدة أن يعرض للخطر كميات هائلة من البيانات ويعطل عمليات قتالية متكاملة.

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل سرعة ودقة العمليات

يمثل الذكاء الاصطناعي نقلة نوعية في تطبيق مبادئ «المعركة العميقة» حيث يعيد تشكيل ملامح الحروب الحديثة من خلال قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات واتخاذ القرارات بسرعة فائقة، وهذا ما يفسر مثلاً إصرار وزارة الحرب الأمريكية على إخضاع واستثمار شركات ذكاء اصطناعي والحصول على وصول كامل لقدراتها، كما لاحظنا مؤخراً بخصوص شركة «أوبن إيه أي» المطورة لـ ChatGPT.

وفي الصراعات الأخيرة، كشفت تقارير عن استخدام جيوش لأنظمة ذكاء اصطناعي متقدمة لتحليل المعلومات الاستخباراتية وتحديد الأهداف بشكل أسرع بكثير من البشر. هذا يسمح بتنفيذ هجمات بوتيرة أعلى وتغطية «عمق» أكبر للعدو.

مع ذلك وعلى الرغم من الوعود بالدقة، فإن الاعتماد الحصري على الذكاء الاصطناعي يحمل مخاطر جسيمة. فقد تؤدي التحيزات في الخوارزميات أو سوء تفسير البيانات إلى

حيث لم يعد «العمق» مجرد مسافة جغرافية خلف خطوط العدو، بل أصبح يشمل العمق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي للدولة المستهدفة. وتم تطوير استراتيجيات تهدف إلى إخضاع الخصم باستخدام مجموعة من التدابير المنسقة:

- أدوات غير عسكرية: وتشمل الضغط السياسي والدبلوماسي، والحرب الإعلامية والدعائية، والحرب النفسية، والعقوبات الاقتصادية، والحرب الرقمية والسيبرانية.

- قوات غير نظامية: يتم توظيف قوات العمليات الخاصة والميليشيات المسلحة والجماعات شبه العسكرية التي تعمل بالوكالة، بهدف زعزعة الاستقرار من الداخل دون الحاجة إلى إعلان حرب تقليدية شاملة.

- الردع الاستباقي: يتضمن هذا الأسلوب التهديد بالغزو وحشد القوات على الحدود كوسيلة للضغط، وهي مرحلة تسبق للجوء إلى العمل المسلح.

الفضاء السيبراني: ساحة جديدة للمعركة العميقة

يمثل الفضاء السيبراني التجسيد الأحدث لمفهوم «العمق الاستراتيجي». فالحروب السيبرانية تتيح شن «معارك غير مرئية» ضد العدو، مستهدفة البنية التحتية الحيوية وشبكات المعلومات، وهو ما يحقق ضرب العدو في عمقه دون عبور حدوده الجغرافية. وتعود جذور هذه الاستراتيجية إلى حقبة الحرب الباردة، حيث تمكنت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) من اختراق خط أنابيب الغاز السوفييتي في سيبيريا عام 1982 عبر زرع أخطاء برمجية في مخططات مسروقة، مما أدى إلى انفجار هائل، واعتبر ذلك الحادث مثلاً مبكراً على المزوجة بين «العمق» «كهدف استراتيجي» و«التكنولوجيا» «كوسيلة».

المعركة العميقة

كصراع للهيمنة

تطلب القتال على

جبهات متعددة

كالثقافة والاقتصاد

والسياسة في وقت

واحد

الحرب بدأت... استهداف إيران بوابة لإعادة تشكيل غرب آسيا



بعد أسابيع من التحضير شنت القوات «الإسرائيلية» والأمريكية في صباح يوم السبت 28 شباط عدواناً منسقاً وواسع النطاق على إيران، وذلك بالتزامن مع انعقاد جولات مفاوضات بين واشنطن وطهران، لتشهد منطقة غرب آسيا في الساعات الماضية واحدة من أعنف المواجهات وأوسعها نطاقاً منذ عقود، فما هي أهداف هذه الحرب؟ وكيف يمكن أن يتطور المشهد، خاصة بعد اغتيال المرشد الإيراني الأعلى، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تداعيات؟

■ علاء ابوفراج

أثبتت الولايات المتحدة مجدداً، أنها طرف غير جدير بالثقة، بعد أن قامت للمرة الثانية بتوجيه ضربة عسكرية أثناء عقد المفاوضات، فيحسب تصريحات وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، قال: إن اجتماعاً ناجحاً كان قد عقد في جنيف يوم الخميس بمشاركة ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، وكانت الفرق الفنية تتجهز لمتابعة المفاوضات، قبل أن يبدأ العدوان العسكري في صباح يوم السبت، لكن إيران هذه المرة كانت تتحضر لكل السيناريوهات المتوقعة، وبدأت هجومها المضاد بعد أقل من ساعتين، واستهدفت 14 قاعدة أمريكية في 7 دول مختلفة، بالإضافة إلى قصف عنيف متواصل لا يتوقف على «إسرائيل» طال مواقع حيوية وعسكرية فيها.

إيران بعد الاغتيالات

الضربات الأمريكية-«الإسرائيلية» الأولى كانت مؤثرة إذ استهدفت اجتماعات للقادة الإيرانيين، وأسفرت عن مقتل المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، بالإضافة إلى رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية عبد الرحيم موسوي، ووزير الدفاع الإيراني عزيز ناصر زاده، وقائد القوات البرية في الحرس الثوري الإيراني محمد باكبور، ومستشار المرشد علي شمخاني، ويبدو أن هذه الاغتيالات كانت نتيجة للضربات الافتتاحية ما دفع إيران لتنفيذ تهديدها باستهداف كل القواعد والمصالح الأمريكية في المنطقة إلى جانب «إسرائيل»، ذلك مع توقف حركة الملاحة في مضيق هرمز، الذي يبدو أنه تم إغلاقه من قبل طهران بعد ساعات قليلة من بدء العدوان. ومع ذلك تظهر تصريحات المسؤولين الإيرانيين أن

البلاد ورغم كونها دخلت في مرحلة انتقالية بحسب الدستور، كانت مستعدة لسيناريوهات مشابهة، ويظهر أن الرد الإيراني مستمر لا بل سيتوسع ويزداد شدة، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتحذير طهران من الرد على الضربات، ما يعني أننا لا نزال في بداية المعركة، التي يمكن أن تستمر أياماً، أو أسابيع بحسب تقديرات المحللين.

إيران ليست الهدف النهائي!

إن منطقة غرب آسيا تدخل مرحلة مفصلية حقيقية، فالمسألة في الواقع لا ترتبط بإيران، بل نحن بحاجة لنسأل السؤال الأهم: ما الذي دفع واشنطن وتل أبيب إلى هذه المعركة حقاً؟ وعندما نجيب عن هذا السؤال يمكن لنا أن ندرك حجم خطورة ما يجري. في البداية، كانت واشنطن و«إسرائيل» قد بدأت حرباً بالفعل قبل أشهر، واستمرت 12 يوم ويبدو أن الظروف الميدانية كانت صعبة إلى تلك الدرجة التي رأت واشنطن وتل أبيب أن وقف الحرب الآن هو حاجة ضرورية، لكن نهاية الحرب لم تلغ أو تخفف من الخطاب العدواني تجاه طهران، وكانت مسألة تجدد الحرب مطروحة وحتمية، والأخطر من ذلك، أن الرسالة بدت مفهومة في طهران، ولم يكن من الصعب إدراك أنهم أمام خطر وجودي حقيقي، وهو ما يفسر اليوم طبيعة وحجم الرد الإيراني، لكن السؤال يظل: ما هو الملح بالنسبة لواشنطن و«إسرائيل» لبدء هذه الحرب، على الرغم من أن الخبراء العسكريين يدركون أنها مخاطرة غير محسوبة! إن طبيعة التغيرات التي يعيشها العالم عميقة وواسعة التأثير، وهو ما تدرته واشنطن وتل أبيب جيداً، ولأن هذه التغيرات الجارية هي نتيجة موضوعية لتوازنات دولية متغيرة، فكان من الضروري إيجاد بيئة تسمح

«إسرائيل» بالبقاء، لكن هذه المهمة لم تكن يسيرة، ولم تتحقق، وظهر وضوحاً منذ حرب غزة أن «إسرائيل» ترى تهديداً وجودياً، وإن كان هذا لا يبدو ظاهراً أمام الناس، إلا أنه موجود بالفعل، فمن جهة يبدو بوضوح أن قدرات الولايات المتحدة محدودة أكثر من أي وقت مضى، وأنها مضطرة لتوزيع هذه الموارد المحدودة على جبهات أخرى، وبدلاً من بناء شبكة متينة تجمع بين «إسرائيل» ودول المنطقة، حدث العكس تماماً، فتعثرت الاتفاقات الإبراهيمية، ولم يعد من الممكن التفكير بسيناريو كهذا، وهنا بدأ يظهر وضوحاً أن بقاء «إسرائيل» لم يعد مضموناً، ولذلك كان مستوى العدوانية يرتفع بشكل مضطرب، وبدأ الخطاب الرسمي «الإسرائيلي» يأخذ منحى بعيداً كل البعد عن الدبلوماسية، فليس هناك أي حديث عن دولة فلسطينية، بل ضم للضفة وتصفية للقضية، وبات حديث المسؤولين الصهيونية عن «حقهم» في أراضي المنطقة مسألة اعتيادية، دائمة التكرار، وأخذوا ينخرطون في ملفات متعدد تمثل تهديداً حقيقياً لمجموعة من دول المنطقة، من مصر إلى تركيا والسعودية وإيران وغيرها، ولم تعد المسألة مجرد تهديد، بل هناك نية للاستيلاء على أراضي دول المنطقة، والعمل على تقسيمها، عبر رفع عنوان «الشرق الأوسط الجديد» و«إسرائيل الكبرى».

بقاء «إسرائيل» على المحك...

من هنا ترى «إسرائيل» أن بقاءها يعتمد على حد بعيد على تغيير كل خريطة المنطقة، ويخبثها كقوة إقليمية أساسية ووحيدة إن أمكن، وإن ذلك لا يمكن أن يتم على الإطلاق

بوجود إيران موحدة، لكن ذلك لا يعني أن إيران هي الهدف النهائي، بل هي في الواقع الحاجز الأول الذي يمنع «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية من إعادة رسم «الشرق الأوسط»، لذلك فالعمل على إسقاط إيران هو مرحلة من خطة شاملة لا تستثني السعودية وتركيا ومصر، وعلى الرغم من أن نتائج هذه الحرب ليست محسومة، ولا يمكن التنبؤ بها، إلا أنها فيما يبدو «الأمل» الأخير بالنسبة «لإسرائيل» ومن يدعمها من صهاينة في واشنطن، حتى وإن كان ذلك يعني استنزاف قدرات الولايات المتحدة بالمعنى العسكري، كما لو أن المطلوب منهم هو تقديم آخر صاروخ يملكونه ثم يواجهون مصيرهم المحتوم.

إن هذا المخطط لم يعد مجرد أفكار مبعثرة هنا وهناك، بل هو في الواقع خطة قيد التنفيذ، لكن نجاحها يظل مسألة ثانية تماماً، ففي العالم هناك مشاريع أخرى أيضاً، فضلاً عن أن استهداف دول بحجم إيران هو بحد ذاته مخاطرة كبيرة، فالشعب الإيراني وغالبية قواه السياسية لن يقبلوا بإنهاء وجودهم، وتقويت دولتهم وتقسيمها، سوف يخوضون معركة البقاء بكل ما يملكون، حتى وإن جرى استهداف واغتيال شخصيات بارزة في النظام القائم، فذلك لا يعني أن الإيرانيين سيستقبلون المعتدين بالورود، بل سيترسخ موقفهم المعادي للولايات المتحدة و«إسرائيل»، وإن استهداف إيران بهذا الشكل هو أيضاً استهداف لروسيا والصين، خصوصاً أن موقع إيران هو عنصر أساسي في مشاريع استراتيجية روسية وصينية، مثل: طريق «شمال جنوب» والحزام والطريق.

إن العدوان على إيران هو بمثابة اختبار كبير للمنطقة، فإيران التي بدأت بضرر المصالح الأمريكية في الإقليم تلقت موجات من الاستنكار الدبلوماسي والإعلامي، لكن وجود القواعد الأمريكية في المنطقة وتحديداً في الخليج بات يتحول تدريجياً إلى عبء على تلك الدول بدلاً من الدور «الحماي» المفترض، وبالرغم مما يرافق ذلك من حالة اضطراب كبيرة لا بد أن يخرج منطقة غرب آسيا موحدة أكثر مما كانت عليه سابقاً، فنحن اليوم أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن تنجح «إسرائيل» في تقويت كامل الإقليم والسيطرة عليه وإما أن توحده شعوب المنطقة طاقتها وتفرض مصالحها عبر ضرب مشروع «إسرائيل» التوسعي.

زيارة مودي للكيان الصهيوني... ودلالات التقارب الهندي-«الإسرائيلي»



تضع زيارة مودي الأخيرة للكيان الصهيوني الثقل الهندي في قلب تجاذبات غرب آسيا، ضمن مسعى «إسرائيلي» واضح لاستمالة نيودلهي نحو انخراط يتجاوز حدود التبادل التجاري. فخلف مشهد الاحتفاء الاستثنائي، تبرز محاولة لتوظيف القوة الهندية الصاعدة كموازن لمشاريع إقليمية لم تعد مضمونة النتائج وظرف دولي يتغير بسرعة.

حلا الحايك

بين البلدين، خاصة في بيع أنظمة الدفاع وتكنولوجيا الأمن، ولم تتبلور بعد في مشاريع تنفيذية كاملة. أما البنود المتعلقة بالتجارة والتحول نحو اتفاقية تجارة حرة، فهي قيد النقاش ولم تنجز بعد، مما يعني أن تنفيذها سيحتاج وقتاً أطول. وعليه، تبقى التفاهات الأكبر حجماً في مراحل مبكرة من التفاوض والتنفيذ وقابلة لإعادة التقييم اللاحق.

لماذا التقارب الآن؟

لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال دون رؤية أوسع، تستند إلى التغيير الحاصل في ميزان القوى الدولي وانعكاسه على العلاقات الإقليمية، بالصد من مصالح الكيان ومن خلفه واشنطن، وعلى وجه الخصوص دول ذات وزن أساسي في المنطقة كالسعودية، تركيا، إيران، وباكستان، ومصر، ومثالا: التقارب السعودي-الإيراني، وكذلك اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان.

لسنوات، راهن الأمريكي ومعه الكيان على ما سمي بمشروع «الناتو العربي» الذي ضم في تصوره دولاً، مثل: السعودية والإمارات والبحرين ومصر والأردن، في إطار جبهة موحدة ضد إيران. غير أن هذا المشروع تعثر بفعل التغييرات الإقليمية المذكورة. هنا يبرز الخيار الهندي كخيار بديل تجلّى بالطرح الذي عبر عنه نتنتياهو قبل الزيارة، إذ أشار إلى رؤية لإقامة ما وصفه بـ «تحالف سداسي» يضم الهند ودولاً عربية وأفريقية، اليونان وقبرص، ودولاً آسيوية أخرى. في مواجهة ما وصفه بـ «المحور الشيعي المتطرف» و«المحور السنّي الناشئ» في إشارة للقوى الإقليمية التي ترفض الهيمنة «الإسرائيلية». بالتالي، تعمل «إسرائيل» على استبدال فشلها في بناء تحالف «عربي-صهيوني»، ببناء تحالف «هندي-صهيوني» خارج الجغرافيا العربية ويطلق المنطقة من الخارج.

بعد 9 سنوات من زيارته الأولى عام 2017، ووسط عزلة دولية يعيشها الكيان الصهيوني إثر استمرار الحرب في قطاع غزة، وإدانته دولية واسعة لمحاولات توسيع السيطرة «الإسرائيلية» في الضفة الغربية المحتلة. وعلى الرغم من انتقادات داخلية وشعبية واسعة طالتها. اختتم رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في 26 شباط 2026 زيارته التي استمرت ليومين إلى الأراضي المحتلة. حيث استقبل بحفاوة بالغة من الجانب «الإسرائيلي» وأصبح أول زعيم هندي يلقي كلمة أمام «الكنيست» خلال جلسة خاصة عقدت على شرفه، معرباً عما وصفه بـ «وقوف الهند بحزم» إلى جانب «إسرائيل» في «الأوقات الصعبة» حسب تعبيره في إشارة إلى أحداث السابع من أكتوبر 2023.

أسفرت الزيارة عن توقيع نحو 16 مذكرة تفاهم تقدر قيمتها بـ 10 مليارات دولار، شملت الزراعة المتقدمة، والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتعاون الدفاعي، وتوسيع فرص العمالة الهندية في «إسرائيل» لتعويض آلاف الفلسطينيين الذين منعوا من العمل، وهو ما وصفته النقابات الهندية بـ «التواطؤ الأخلاقي في سياسة الإبادة». كما أعلن الجانبان عن الارتقاء بالعلاقة إلى «شراكة استراتيجية خاصة» وطرحت مبادرات من بينها مشروع ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا «IMEC»، مشروع النقل المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يهدف إلى ربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط.

إلا أن الواقعي من هذه الاتفاقيات لا يزال محدوداً، إذ يظن إلى بعض بنود التعاون التقني والدفاعي على أنها استمرار لمسار طويل من العلاقات التجارية العسكرية

توسيع شبكتها الأمنية، أو إنهاء دور باكستان إن أمكن. في نهاية المطاف، يبدو دفع الهند نحو تحالف «عضوي» مع الكيان الصهيوني انحرافاً استراتيجياً لا يضر بمكانتها التاريخية فحسب، بل يهدد مصالحها العميقة، ففي الوقت الذي يسعى فيه الجنوب العالمي لبناء قطب مستقل بعيداً عن الهيمنة الغربية، يأتي رهان مودي ليعطل التضامن بين القوى الصاعدة، ويقدم الهند في صراعات تستنزف طاقتها. مقامرة كهذه، إن استكملت، لن تدفع ثمنها حكومة مودي فحسب، بل ستدفع ثمنها مكانة الهند الدولية لجيل كامل. فهل ستستمر الهند في فعل ما يضر بمصالحها الاستراتيجية في مقابل رهان خطر في ظل عالم متغير؟ الأيام القادمة وتفاعلات الشارع الهندي هي التي ستجيب...

لماذا تندفع الهند؟
سعي نيودلهي لهذا التقارب يرتبط بالتحول الذي شهدته سياستها تجاه القضية الفلسطينية خلال حكم مودي. فالهند التي عُرفت تاريخياً بدعمها الصريح لحقوق الفلسطينيين ضمن إرث عدم الانحياز، أبقت رسمياً على خطاب «حل الدولتين»، لكنها خلّفت عملياً من مركزية فلسطين في سياستها الخارجية، ورفعت مستوى الشراكة مع «إسرائيل» إلى موقع ملعن واستراتيجي منذ 2014 بعد أن كانت تدار بحذر نسبي. يتقاطع هذا التحول مع النزعة القومية الصاعدة لدى حزب بهاراتيا جاناتا، التي تجد صدى أيديولوجيا في قومية الدولة لدى الكيان. وفي الخلفية يبقى عامل باكستان أساساً لدى الهند، إذ تتحرك بحساسية عالية تجاه أي محور يمكن أن يعزز موقع إسلام آباد، وتسعى إلى موازنته أو تطويقه عبر

النووي يطرق الأبواب: عوضاً عن التسوية... «قنبلة قدرّة» في أوكرانيا



عن مأزق استراتيجي أوروبي، أكثر منه مغامرة معزولة. الحديث يدور تحديداً حول احتمال نقل رأس نووي صغير من طراز TN75، أو تزويد كيبف بقدرات إشعاعية يمكن استخدامها كـ «قنبلة قدرّة». مثل هذه الخطوة، إن حدثت، ستكون انتهاكاً واضحاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ستدخّل أوروبا نفسها في مواجهة مباشرة مع موسكو، التي اعتبرت ذلك بمثابة «هجوم مشترك» عليها، ولوح مسؤولون روس، بينهم ديميتري مدفيديف، برد نووي غير تقليدي، إذا تم تجاوز هذا الخط الأحمر.

في المقابل، يتضح تباين داخل المعسكر الغربي، فبينما تميل بعض العواصم الأوروبية إلى التشدد، بل وتبحث في إنشاء قوة متعددة الجنسيات، ونشر قوات في مرحلة ما بعد الحرب، تبدو واشنطن أكثر ميلاً إلى تسويات تنسجم مع توجهاتها، فجولات التفاوض في جنيف خلال شباط، والاتصالات المتكررة بين دونالد ترامب وفولوديمير زيلينسكي، تعكس توجهاً أمريكياً لإيجاد مخرج

دخلت الحرب في أوكرانيا عامها الخامس على وقع تصعيد نوعي جديد، تجاوز حدود الصواريخ بعيدة المدى، والطائرات المسيّرة إلى التلويح النووي المباشر، فقد كشف جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي عن معلومات تفيد بنية لندن وباريس تزويد كيبف بسلاح نووي تكتيكي، أو ما يعرف بـ «القنبلة القدرّة»، في خطوة إن صحّت، فإنها تمثل أخطر انتقال في مسار الصراع منذ شباط 2022.

يزن بوظو

بحسب المعطيات الروسية، فإن التفكير الأوروبي لم يأت من فراغ، بل نتيجة إدراك متزايد بأن موازين القوى الميدانية لا تسير لمصلحة كيبف، فعلى الأرض، تواصل القوات الروسية تثبيت مواقعها في الشرق والجنوب، بعد التقدم الواسع خلال الأشهر القليلة السابقة، مع تحضير لهجوم أوسع في الربيع والصيف المقبلين، بينما تعاني أوكرانيا من ضغط بشري واقتصادي متصاعد، وضربات مركزة على البنية التحتية للطاقة... في هذا السياق، يبدو طرح خيار «ردع نووي محدود» تعبيراً

«تقاسم كعكة الإعمار» تلوح في الأفق، وربما تكون المكسب الأخير. لكن الطريق إلى تلك المرحلة لا يسير عبر خفض التصعيد، بل عبر رفع سقفه، وضمن هذا المسار ستبقى الحرب مستمرة، وشبح «القنبلة القدرّة» إن صحّ يعد عنواناً لمرحلة أشدّ خطورة، لا أقل.

عن إعادة إعمار أوكرانيا، حيث صدرت تقارير دولية تقدر الكلفة بنحو 588 مليار دولار خلال عقد، وقد دار حديث مقتضب بين ترامب وزيلينسكي هاتفاً حول هذه النقطة... هذا الحراك المالي لا ينفصل عن قراءة ضمنية بأن الحرب تقترب من خواتيمها، وأن مرحلة

سياسي قبل منتصف 2026، إلا أن أي طرح بـ «حل وسط» لا يعالج جوهر الأزمة- أي تمدد الناتو شرقاً، وملف حياض أوكرانيا، وضمان الأمن القومي الروسي- سيبقى هشاً، وقابلاً للانفجار. كما أن التناقض يزداد وضوحاً مع بدء الحديث الغربي المكثف

فرنسا... صورة استعمارية راسخة في أفريقيا!

تشهد العلاقات الفرنسية-الأفريقية مرحلة إعادة تشكيل عميقة، في ظل تحولات متسارعة داخل القارة السمراء وصعود قوى دولية جديدة تنافس باريس على النفوذ والمصالح. وتأتي الزيارات المتتالية لعدد من القادة الأفارقة إلى قصر الإليزيه، في مقدمتهم رئيس مدغشقر الجديد، ورئيس ساحل العاج، ورئيس الكونغو الديمقراطية، كمؤشر على سعي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى ترميم الحضور الفرنسي، وإعادة صياغة العلاقة مع أفريقيا. غير أن هذه المساعي تصطدم بواقع إقليمي ودولي مختلف جذرياً عما كان عليه قبل عقدين.

■ معترز منصرف

زيارات الإليزيه:

دبلوماسية إعادة التموذج

استقبل الإليزيه يوم 24 شباط رئيس مدغشقر الجديد مايكل رانديانيرينا في أول زيارة عمل له إلى فرنسا منذ توليه السلطة في تشرين الأول الماضي. وتأتي هذه الزيارة بعد أيام قليلة من محطة موسكو، حيث دشّن الرئيس الملاغشي في 19 شباط مرحلة جديدة من التعاون مع روسيا، تركز على مجالي الدفاع والطاقة. وقد أوضح رانديانيرينا قبل مغادرته إلى باريس، أن بلاده «تسعى إلى تحقيق منافع ملموسة لشعبها، دون تمييز بين شركائها». في تعبير واضح عن براغماتية أفريقية جديدة تقوم على تنوع الشركاء.

وتزامنت الزيارة مع الإعلان عن إطلاق مشاريع تعاون بقيمة تقارب 70 مليون يورو منذ تشرين الأول، بينها دعم مشاريع حيوية، مثل: سد فولوبي الكهرومائي، غير أن هذا الانحراط الاقتصادي الفرنسي يأتي في سياق تنافسي، حيث لم تعد باريس الشريك الأوحد القادر على تمويل المشاريع الكبرى في القارة، هذا إن كانت فرنسا جادة أصلاً في هذا التوجه. في السياق ذاته، أجرى رئيس ساحل العاج الحسن واتارا محادثات مع ماكرون في 24 شباط 2026، تناولت التعاون الثنائي والوضع الإقليمي. ورغم أن واتارا يعد من أقرب القادة الأفارقة إلى باريس، فإن بلاده قررت عام 2024 إغلاق قاعدة «بونت بويه» الفرنسية وتحويلها إلى قاعدة إيفوارية، في خطوة تعكس تحولاً رمزياً وعملياً في طبيعة العلاقات العسكرية. كما استقبل ماكرون رئيس الكونغو

الديمقراطية فيليكس تشيسيكودي في 25 شباط، في ثاني لقاء بينهما خلال أقل من شهر، لبحث الأزمة الأمنية المتفاقمة في شرق الكونغو، وخصوصاً في إقليم شمال وجنوب كيفو. ويعكس هذا التقارب محاولة فرنسية للعب دور دبلوماسي في تسوية النزاعات الإقليمية، بعد تراجع نفوذها في مناطق أخرى من القارة.

تآكل النفوذ العسكري: من الساحل إلى الأطلسي

الأزمات التي قلصت نفوذ فرنسا لم تعد مقتصره على منطقة الساحل، حيث اضطرت باريس إلى إنهاء وجودها العسكري في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. بل امتد التراجع إلى غرب أفريقيا الأطلسية، بالإضافة إلى مطالبات من السنغال بالخروج الكامل للقوات الفرنسية. هذا التراجع يعكس تحولاً عميقاً في المزاج الشعبي الأفريقي، حيث باتت مسألة السيادة الوطنية ورفض الإرث الاستعماري في صلب الخطاب السياسي. ولم تعد القواعد العسكرية أو شبكات النفوذ التقليدية كافية لضمان استمرار الدور الفرنسي، وكمثال واضح: عبرت القوى التي ساهمت في الانتفاضة الأخيرة التي أطاحت برئيس مدغشقر عن حذرهما من زيارة الرئيس رانديانيرينا إلى فرنسا متسائلة عن المقابل لهذه الزيارة.

تنافس دولي محتدم

وأفريقيا أكثر استقلالاً

تسعى باريس إلى تعويض تراجعها في غرب أفريقيا عبر تعزيز علاقاتها بشرق القارة ووسطها، غير أن هذه الاستراتيجية تواجه بيئة تنافسية شديدة. فالصين تركز حضورها



كما كانت. صحيح أن الإليزيه ما زال قادراً على جذب شركاء أفارقة، لكن طبيعة العلاقة تغيرت جذرياً: لم تعد فرنسا راعياً حصرياً أو قوة مهيمنة، بل طرفاً ضمن معادلة تنافسية معقدة. في ظل صعود الصين وروسيا وتركيا، وتنامي خطاب الدول الأفريقية دفاعاً عن سيادتها ومصالحها، يبدو أن مستقبل العلاقات الفرنسية-الأفريقية سيحدد بقدرة باريس على تقديم مزايا ملموسة وحقيقية، لا الاكتفاء بخطاب رمزي حول «إعادة البناء». فالقارة السمراء اليوم تقاوض من موقع قوة نسبية، وتتعامل مع شركائها بمنطق المصالح المتبادلة، لا الامتيازات التاريخية، لكن مشكلة فرنسا هي أنها غير قادرة على تغيير وجهة نظر الأفارقة اتجاهها، فهي مستعمر تاريخي وترتبط بدور أسود في التاريخ الأفريقي.

عبر التمويل والبنية التحتية، وروسيا توسع شراكاتها في مجالات الدفاع والطاقة، وتركيا تعزز حضورها الاقتصادي والعسكري، فيما تتنامى أدوار قوى إقليمية أفريقية تمتلك طموحات مستقلة ورؤية سيادية. الأهم من ذلك، أن أفريقيا نفسها لم تعد «حديقة خلفية» لأي قوة خارجية. فالدول الأفريقية اليوم أكثر ميلاً إلى تنوع الشراكات، والموازنة بين القوى الكبرى، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التنافس الدولي. خطاب «الاستقلال الاستراتيجي» لم يعد موجهاً ضد فرنسا وحدها، بل يعكس قناعة متزايدة بعدم قدرة الغرب، خلال عقود، على تلبية تطلعات التنمية والاستقرار. تعكس زيارات القادة الأفارقة إلى باريس محاولة فرنسية لإعادة التموذج في قارة لم تعد

باكستان وأفغانستان... نقطة ساخنة ضمن صورة أوسع



كابول وإسلام آباد، يعالج الملف الأمني والحدودي، بعيداً عن منطق التصعيد، غير أن نجاح هذا المسار يبقى رهناً بتقليص التدخلات الغربية، المباشرة وغير المباشرة، التي كثيراً ما حولت أزمات الإقليم إلى ساحات استنزاف مفتوحة.

انزلاق إضافي مغامرة استراتيجية. بالعودة إلى باكستان وأفغانستان، فإن استمرار المعركة لن ينتج حلاً، بل سيعمق الفوضى ويغذي الجماعات المسلحة على جانبي الحدود... الطريق الأقل كلفة يمزج عبر حوار سياسي مباشر بين

وتقف سياسياً إلى جانب إيران التي تتعرض لضغوط وهجمات أمريكية «إسرائيلية» في الوقت الراهن، فيما تشتعل حدودها الغربية مع أفغانستان، أربع جهات ضغط كبرى تحيط بإسلام آباد في آن واحد- ضمناً الجبهة الداخلية- ما يجعل أي

والجيش في خيبر بختونخوا والسند والبنجاب، وتحركات تنظيمات، مثل: «طالبان باكستان» وجماعات منشقة عنها، تكشف شبكة تشابكات مسلحة عابرة للحدود، تراكم ضغطاً أمنياً داخلياً متزايداً. هذه التنظيمات، مهما اختلفت مسمياتها، تضرب في المحصلة العمق الباكستاني، وتستنزف الدولة ومؤسساتها، وتحول أي تصعيد خارجي إلى عيب داخلي مضاعف.

وفي الخلفية، يبرز الموقف الأمريكي الداعم لـ«حق باكستان في الدفاع عن نفسها»، من دون دعوة واضحة لوقف النار، هذا الدعم، ظاهرياً، يبدو وكأنه يمنح غطاءً سياسياً لإسلام آباد، لكنه عملياً يزعجها في مواجهة مفتوحة على حدودها الغربية، في وقت لا تعنى به واشنطن بمصلحة باكستان، بقدر ما يهتمها بإبقاء ساحات الإقليم مشتتة، فطالبان ليست الهدف النهائي لواشنطن اليوم، بل إن استنزاف الجميع- باكستان، أفغانستان، وإيران- يخدم معادلة إضعاف شاملة. وهنا تتقاطع الملفات، فباكستان تعيش توتراً مزمناً مع الهند شرقاً،

دخلت المواجهة بين باكستان وأفغانستان مرحلة غير مسبوقه من التصعيد، بعد إعلان إسلام آباد «حرباً مفتوحة» وتنفيذها غارات جوية على كابول وقندهار وبكتيكا، أعقبها اشتباك حدودي واسع، وتبادل للقصف على امتداد خط ديورند البالغ طوله نحو 2600 كيلومتر... الطرفان يتهمان بعضهما ببدء الهجوم، وبإيواء أو دعم جماعات مسلحة تنفذ عمليات عبر الحدود، فيما تتصاعد أرقام القتلى والجرحى من الجانبين، وسط تضارب في الروايات.

■ ملاذ سعد

عسكرياً، تمتلك باكستان تفوقاً جويّاً، وقد أعلنت تدمير عشرات المواقع داخل الأراضي الأفغانية، فيما تؤكد طالبان أنها ردت بهجمات برية، واستهدفت مواقع حدودية، وزعمت إسقاطها طائرة مقاتلة في جلال آباد، وأسرت طيارها. لكن الأخطر بالنسبة لباكستان، ليس ما يجري خلف الحدود، بل ما يتفجر داخلها، فالهجمات الانتحارية والكمائن التي تستهدف الشرطة

البنية الماركسية بين التجربة



في الجزء الأول من هذا المقال، ناقشنا الخلفية النظرية للمقارنة بين التجربة السوفياتية والصعود الصيني، وتوقفنا عند الفارق بين «اقتصاد الحرب» الذي فرضته الشروط الجيوسياسية على الاتحاد السوفياتي، وبين مسار الإصلاح والانفتاح الذي أعاد الصين إلى ما يعتبره جون روس أقرب صيغة ممكنة إلى البنية الماركسية الأصلية.

جون روس

في هذا الجزء، نتناول كيف تترجم الصين هذا الفهم عملياً عبر تعميق «اجتماعية العمل» بأبعادها المختلفة، ثم نناقش مسألة الرخاء المشترك وحدود الاستهلاك الترفي بوصفها اختباراً نظرياً واقتصادياً للاشتراكية في مرحلتها الأولى.

حالياً، تواجه الصين وضعاً جديداً. رغم النجاح الكبير في التنمية الاقتصادية، ظهرت تحديات جديدة. كانت المهمة الأساسية في السابق حل مشكلة الخلف الشديد، أما الآن فالمهمة تتحول إلى بناء اقتصاد متقدم جداً ومتطور. في هذا السياق، استخدمت الصين الجوانب الخمسة الأكثر أهمية من «اجتماعية العمل» كما لخصها ماركس:

أولاً: اجتماعية العمل داخل دورة إنتاج واحدة، وهي جوهر نظرية تقسيم العمل لدى آدم سميث. بلغة الاقتصاد الغربي الحديث، يعني هذا زيادة «المنتجات الوسيطة». والمنتجات التي تستهلك داخل دورة إنتاج واحدة «المثال لشرح ما يقوله الكاتب هو السيارة، فقطع السيارة المتعددة-الهيكل والمحرك والعجلات... الخ - يتم صنعها في أكثر من مصنع، وهي وسيطة لأنها مصنعة كي تدخل في منتج نهائي آخر». هذا شكل من أشكال اجتماعية العمل، وهو شكل قوي جداً. ومنذ تحليل آدم سميث لتقسيم العمل في «ثروة الأمم» كان ذلك معروفاً. لتحقيق تطور أعمق، يجب دفع بناء البنية التحتية بقوة. قدرة الصين على تشكيل تقسيم عمل واسع النطاق جاءت من البناء المستمر للبنية التحتية وتحسينها. الصين ما زالت تدفع بناء البنية التحتية، وتؤكد الحاجة إلى «سوق وطنية موحدة» على مستوى البلاد. لم يتحقق بعد تكامل شامل لتقسيم العمل داخل نطاق الاقتصاد الوطني الواحد.

ثانياً: اجتماعية العمل عبر الزمن، أي الاستثمار الثابت. هذا يعني أن آلة ما لا تستخدم في دورة إنتاج واحدة فقط، بل في دورات متعددة. «يقصد الكاتب أن «اجتماعية العمل عبر الزمن» تعني أن الإنتاج يعتمد على تراكم عمل سابق مُخزن في آلات واستثمارات طويلة الأمد تستخدم لسنوات، مثل: روبوت تجميع السيارات الذي يجسد معرفة وجهداً استثمارياً متراكماً، ويشترك في إنتاج آلاف السيارات، ما يجعل كل سيارة نتيجة تراكم اجتماعي ممتد عبر الزمن لا جهد لحظي فقط. في الاقتصاد يسمى هذا «رأس المال الثابت» لأنه يبقى ويعمل عبر الزمن، مختلفاً عن «رأس المال المتداول» مثل: المواد الخام والمنتجات الوسيطة». هذا هو شكل اجتماعية العمل عبر الزمن.

ثالثاً: رفع مهارات قوة العمل. بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة، تكون قوة العمل في الاقتصادات المتخلفة أقل في مستوى التعليم والمهارة. كيف تكتسب قوة العمل المهارة؟ وكيف تتلقى التعليم؟ عبر نظام التعليم. التدريب المهاري يمر بالمدرسة، والتعليم العالي، والتدريب أثناء العمل. جوهر ذلك هو استخدام عمل الآخرين، مثل: عمل المعلمين والمربين، لرفع كفاءة وقدرة العمال المشاركين مباشرة في الإنتاج. هذا هو مسار اجتماعية العاملين.

رابعاً: البحث والتطوير، أي العلم. العلم في جوهره عملية «اجتماعية المعرفة». وبمعنى ما، على مدى الزمن، العلم هو الأكثر اجتماعية بين جميع المجالات، والدليل أننا ما زلنا نستخدم هندسة أنشئت قبل أكثر من 2500 سنة. ذلك أن المعرفة العلمية تراكمية: إذا اكتشفت لا تنسى. لكن في زمن ماركس أو آدم سميث، كان البحث والتطوير في الإنتاج أقرب إلى أن يعمل الفرد داخل المصنع على تحسين عمله بنفسه. اليوم توجد مؤسسات بحثية

تضم عشرات الآلاف، وربما مئات الآلاف من الباحثين، وتستثمر أموالاً ضخمة في البحث العلمي. هذا يعكس اجتماعية إنتاج المعرفة. تدفع الصين حالياً بقوة لتطوير «قوى إنتاجية جديدة النوعية». طرح شي جين بينغ في هذا المجال بالغ الدقة، لأنه يوسع تحليل ماركس لاجتماعية العمل، ويطبقه على عملية اجتماعية إنتاج المعرفة. هذا يسمح للصين بأن تتحول إلى اقتصاد متقدم جداً، وقوي علمياً وتكنولوجياً.

خامساً: العولمة، أي اجتماعية العمل على المستوى الدولي. يضم هذا البند عناصر النقاط الأربع السابقة، لكنه يتميز بعوامل بين الدول، مثل: الرسوم الجمركية وسعر الصرف وغيرها، لذلك له خصوصية، ويدير منفصلاً كمنطقة خامسة هي: اجتماعية العمل الدولية. تدفع الصين هذا المسار عبر دعم قوي للعولمة، بينما تظهر أمريكا ميلاً للابتعاد عن العولمة. رغم ذلك، حققت الصين نتائج ملحوظة في دفع اجتماعية العمل الدولية.

لذلك، منذ عام 1917، كانت العملية كلها في تطور الاقتصاد الاشتراكي امتداداً للمسار الأساسي الذي حلله ماركس: ارتفاع اجتماعية العمل. وفي هذا المسار، كانت الصين الأقرب إلى ما توقعه ماركس. لكن علينا أن ندرك أن قدرة الصين على دفع هذا الطريق كانت ممكنة بفعل شروط جيوسياسية محددة. لو كان تهديد الهجوم العسكري الأمريكي وشيكاً في ذلك الوقت، لما أمكن اختيار هذا الطريق. ربما كانت الصين ستضطر إلى بناء نظام اقتصادي أقرب إلى نموذج الاتحاد السوفياتي في ثلاثينيات القرن العشرين، لأن السياسة الاقتصادية مرتبطة بصورة وثيقة بالوضع الجيوسياسي، والأمن السياسي يبقى دائماً في موقع الأولوية.

الفهم النظري الصحيح يعود نجاح الصين منذ عام 1978 أساساً إلى أنها قيمت الوضع الدولي بصورة صحيحة. لم يكن التوتر غائباً، فقد كانت هناك تهديدات، لكن لم تظهر حالة حرب شاملة وشيكة. هذا أتاح للصين أن تنشئ بنية اقتصادية هي الأقرب تاريخياً إلى ما تصوره ماركس.

في الواقع، ما زالت توجد أنماط إنتاج صغيرة

لم تبلغ درجة عالية من الاجتماعية، ومسار اجتماعية العمل لم يكتمل. صحيح أن الاقتصاد الحديث يقوم أساساً على الإنتاج الكبير، لكن نسبة معتبرة من النشاط الاقتصادي ما زالت في إطار الإنتاج الصغير، مثل كثير من المتاجر الصغيرة وصالونات الحلاقة. المجال الأكبر في ذلك هو الزراعة. لذلك تتقدم اجتماعية العمل ببطء شديد وعلى نحو تدريجي.

في عام 1972 كان الاتحاد السوفياتي ناجحاً اقتصادياً، وكان نموه ما يزال أعلى من أمريكا. لكن من منظور نظري، وجدت أن وضعه الاقتصادي لا ينسجم مع طرح ماركس. كان منفصلاً نسبياً عن الاقتصاد العالمي، أي أنه في جانب كبير لم يشارك في اجتماعية العمل الدولية. في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كان الاقتصاد العالمي يتجه إلى التكامل تحت قيادة أمريكا. كان بإمكان الاتحاد السوفياتي محاولة الاندماج في هذا النظام العالمي المعولم، لكنه لم يفعل ذلك. وبهذا أبعد نفسه عن مسار اجتماعية العمل الدولية.

في الوقت نفسه، أتم الاتحاد السوفياتي أنماط الإنتاج الصغيرة، مثل: المطاعم المحلية والمتاجر المجتمعية وأدراجها في القطاع المملوك للدولة، وهذا لا يطابق طرح ماركس لأن هذه الأنماط ليست إنتاجاً اجتماعياً واسع النطاق. في مرحلة ما كان الريف السوفياتي في القاعدة المحلية مليئاً بالكفاءات والحيوية. من عام 1965 حتى أوائل الثمانينيات زاد عدد الفنيين المسؤولين عن تشغيل المعدات المتخصصة في المزارع 50%، وزاد عدد الخبراء 1,8 مرة. لكن بعد تفكك الاتحاد السوفياتي اختفى كل ذلك.

كما فرضت الجماعة الزراعية من أعلى إلى أسفل. هذا لم يكن تطوراً عضوياً من أسفل إلى أعلى يجعل الزراعة أكثر اتساعاً في الحجم، بل كان فرضاً من أعلى. من زاوية اقتصادية كان مجازفة.

في عام 1978 بدأت الصين «الإصلاح والانفتاح». شملت الإجراءات فتح الباب أمام التجارة الدولية، أي المشاركة في اجتماعية العمل الدولية، وإلغاء الجماعة الزراعية واستبدال كومنونات الشعب بنظام «مسؤولية التعاقد الأسري»، وتطبيق السياسة التي عُرفت

في زمن ماركس
أو آدم سميث كان
البحث والتطوير
في الإنتاج أقرب
إلى أن يعمل الفرد
داخل المصنع
على تحسين عمله
بنفسه

السوفييتية والصعود الصيني (2)



أمريكا، الاستهلاك الترفي يكاد لا يخضع لأي قيد، وهذا يضر الاقتصاد الأمريكي أيضا، لأن جزءا كبيرا من الاقتصاد يستهلك في توزيعات أرباح تستخدم للاستهلاك الترفي. وهذا أحد أسباب انخفاض مستوى الاستثمار في أمريكا. هناك مفارقة: نسبة أرباح الشركات من الاقتصاد في أمريكا تواصل الارتفاع، بينما نسبة الاستثمار المنتج من الاقتصاد تواصل الانخفاض. هذا يعني أن قسما متزايدا من الأرباح يستهلك في الاستهلاك الترفي بدل أن يستثمر لدفع النمو.

لذلك من الضروري بناء نظام يشجع الاستثمار ويقيّد الاستهلاك الترفي. وهذا أحد الأسس النظرية المهمة لفكرة الرخاء المشترك. لهذا أساس نظري واضح جدا. إذا أردتم المزيد يمكنكم قراءة «رأس المال» الجزء الثاني لماركس.

تقييد استهلاك السلع الترفيحية ليس مطلباً يخص المجتمع الصيني وحده، أو الاقتصاد الاشتراكي وحده. هذا تحليل نظري عام. في أي مجتمع يجب أن يوجد فائض اقتصادي يتجاوز استهلاك غالبية السكان، لأن استهلاك كل شيء غير ممكن. إذا استهلك كل شيء، سينهار الاقتصاد بعد سنوات، بسبب غياب تجديد الإنتاج على نحو منتج.

وجود الفائض الاقتصادي ضروري لأنه شرط الاستثمار. في المجتمع الاشتراكي، إذا استخدم الفائض للاستثمار فهذا أمر إيجابي، لأنه يدفع النمو ويزيد الاستهلاك لاحقاً. الهدف النهائي من التطور الاقتصادي ليس الاستثمار بذاته، بل رفع مستوى استهلاك السكان جميعاً. لكن لتحقيق نمو واستهلاك مرتفعين يجب الحفاظ على مستوى استثمار كاف. لذلك ينبغي تقليل الفائض المهدور إلى الحد الأقصى، أي ذلك الجزء من الفائض الذي يذهب إلى الاستهلاك الترفي، ولا يتحول إلى استثمار.

بالنسبة للصين، معالجة هذه المسألة مهمة لأن النموذج السوفييتي لم يكن يتضمن هذه المسألة. إذا لم يوجد رأسماليون فلن يكون هناك من يعيش على ثروة رأسمالية. لذلك، تشكل فكرة الرخاء المشترك وتطورها هو نتاج خاص لاقتصاد «السوق الاشتراكي» في الصين.

هذا يحقق مساواة، لكنه لا يخلق، بلغة ماركس، أفضل نظام اقتصادي. هذا أقرب إلى المساواة الحسابية، أو ما يمكن تسميته «الفقر المشترك»، وليس إلى أقصى تطوير ممكن للقوى المنتجة. لكن هذا ليس جوهر الاشتراكية، لأن الاشتراكية ليست مشروع «الفقر المشترك». ماركس لم يساو الاشتراكية بالمساواة. هدفه كان تحقيق التنمية الشاملة للإنسان، وبعبارة الوصول إلى حالة «لكل حسب حاجته». لكن عندما يوجد في الاقتصاد قطاع عام مهيم ومعه برجوازية، تظهر مشكلة اللامساواة الناتجة عن الثروة.

ماذا قال ماركس عن ذلك؟ قال: إن الرأسمالي يحصل على الربح عبر الاستحواذ على فائض عمل الطبقة العاملة، لكنه يستخدم هذا الربح في اتجاهين: الأول: الاستثمار، أي دفع تطور القوى المنتجة. الثاني: تخصيص جزء منه للاستهلاك الترفي. هذا هو التعريف الاقتصادي-التقني للاستهلاك الترفي: الاستهلاك الذي يدفع من الثروة والربح. قد يبدو خارجياً كشراء «فيراري» أو ما شابه، لكن هذا ليس تعريفه التقني.

ما الذي نستنتجه؟ من جهة، لا يمكن القضاء على الرأسماليين بالكامل، لأن فرض ذلك يقود إلى النموذج السوفييتي، لكنه ليس الشكل الأكثر إنتاجية. ومن جهة أخرى، طالما يوجد رأسماليون مع قطاع عام مهيم، فسيذهب جزء من دخلهم إلى الاستهلاك الترفي. من منظور تطور القوى المنتجة، هذا سلبي لأن هذه الأموال كان يمكن أن تذهب إلى الاستثمار. ومن زاوية المساواة البشرية والانسجام الاجتماعي والاستقرار، هذا غير مرغوب أيضاً.

إذن ما الحل؟ الحل هو «الرخاء المشترك». معناه أنه عندما يستثمر الرأسماليون لتطوير الإنتاج ينبغي دعم ذلك. إذا أراد شخص أن يصبح رأسمالياً ويبني شركة ناجحة للغاية، ويخلق ثروة، ويصنع منتجات جيدة، ويوفر وظائف لعشرات الآلاف، فهذا يُعد شيئاً إيجابياً. ثم ينبغي بذل الجهد لتخفيض إنفاق الرأسماليين على الاستهلاك الترفي إلى أدنى درجة. هذا الإنفاق لا يمكن منعه تماماً، لكنه يجب أن يُقلص قدر الإمكان.

كيف تتعامل الصين مع هذه المسألة؟ في

قرن: العالم والصين» أشرت إلى أنه في المرحلة الأولية من الاشتراكية لن يقضى على الرأسماليين، وأن دخلهم من الملكية إذا استخدم لدفع إنتاج اقتصادي مفيد، فسيحظى بدعم كبير. لكن بسبب وجود الرأسماليين، سيذهب جزء من دخل الملكية بصورة لا مفر منها إلى الاستهلاك الترفي لا إلى الاستثمار، ويجب خفض هذا الاستهلاك الترفي إلى أدنى حد ممكن.

هذا ما تفعله الصين الآن، مثل: عدم تشجيع التفاخر بالثروة، وعدم تشجيع بعض أنشطة الترف، مثل: سباق الخيل، ووضع «إشارات حمراء وخضراء» لرأس المال. لكن هذه الإجراءات، وخصوصاً قواعد «الإشارات الحمراء والخضراء» لرأس المال، أثارت انتقادات كثيرة. الشعب الصيني الذي مر بثورة اشتراكية يحمل عادة حساً قوياً بالمساواة، لذلك «الرخاء المشترك» ليس سعي الحزب الشيوعي فقط، بل هو رغبة عامة، فهل رفض تباهي الأغنياء والإفادة من الموارد العامة لأجل ذلك، هو موقف تشترك فيه كل الدول الماركسية، أم أنه خاص بالمجتمع الصيني؟ أرى أن مسألة الرخاء المشترك مثال آخر يبرز ابتكاراً نظرياً مهماً في الصين. سبب الإعجاب بها أنها أجابت عن مسألة جديدة تخص عصراً جديداً.

بالعودة إلى النموذج السوفييتي، إذا كانت كل الأشياء مؤمنة فلن تظهر مسألة اللامساواة بهذا الشكل البارز. لأن في أي مجتمع تكون اللامساواة في الدخل أقل بكثير من اللامساواة في الثروة. لذلك إذا لم يوجد رأسماليون فلن تظهر تلك اللامساواة الكبيرة الناتجة عن تفاوت الثروة. وبالمقارنة، يكون المجتمع أكثر مساواة بدرجة عالية. هذا لا يعني أن اللامساواة تختفي بالكامل، لكنه أقل بكثير من المجتمع الرأسمالي.

لكن المشكلة أن تأمين كل شيء في المرحلة الأولية من الاشتراكية هو، ضمن إطار ماركس، ممارسة «يسارية» متشددة. أي أن القضاء على رأس المال دفعة واحدة لا يطابق ما طرحه ماركس عن الاستيلاء «التدريجي» على الملكية. الفكرة التي تدعو إلى تأمين شامل وفوري تقفز فوق مرحلة طويلة من التطور. وبمصطلحات ماركسية، هذا «مغامرة».

لاحقاً باسم «الإمساك بالكبير وترك الصغير»، أي نقل المشروعات الصغيرة تدريجياً خارج ملكية الدولة.

يمكن اعتبار هذا خطوة أساسية نحو البنية الاقتصادية الماركسية. لذلك استنتجت نظرياً أن الاقتصاد الصيني ينبغي أن يحقق نتائج كبيرة. وإذا لم يحدث ذلك فسيعني أن معرفتي النظرية خاطئة. لذا قررت متابعة تطوره عن كثب. بحلول نحو عام 1981 كان الاقتصاد الصيني قد حقق نجاحاً كبيراً، ولم تعد هناك حاجة للقلق. نشرت في مطلع 1992 مقالاً باللغة الروسية بعنوان «لماذا ستنتج الإصلاحات الاقتصادية في الصين، بينما ستفشل روسيا وأوروبا الشرقية؟»، وكان يشرح لماذا ستنتج إصلاحات الصين، ولماذا كانت إصلاحات روسيا محكومة بالفشل، وكانت خلاصات التحليل واضحة.

في روسيا، كنت أدافع عن تعلمهم من التجربة الصينية التي كانت ناجحة آنذاك، لكن معظم الناس لم يوافقوني. كانوا يقولون: «لماذا تركز كثيراً على الصين؟ إنها دولة فقيرة. عليك أن تنظر إلى اليابان أو أمريكا أو ألمانيا». كنت أقول: إن السياسة الاقتصادية في الصين صحيحة على المستوى النظري الجذري. وإذا لم تقتنعوا الآن، فلننتق أن نناقش بعد 10 سنوات، وستجدون أن ما أقوله كان قائماً على دليل. خلال هذه السنوات تعرفت إلى كثير من أصدقاء روسيا والاتحاد السوفييتي، وبنيت علاقات واسعة اقتصادياً وسياسياً. من الواضح أنني لم أنجح في إقناع روسيا بتعلم تجربة الصين.

البحث ينبغي أن يبدأ بقراءة ما كتبه ماركس فعلاً، وبقراءة الحقائق ذات الصلة. وأعيد ما قلته للناس سابقاً: ممارسة الصين تتسجم مع تحليل ماركس للتطور الاقتصادي. وكانت «حظوظ» الصين أنها حصلت على فترة سلام سمحت لها بدفع التنمية، وتأكيد صحة ما قاله ماركس.

الحد الأدنى من الاستهلاك الترفي

السماح بوجود الرأسماليين هو في الواقع أحد محاور الخلاف المهمة بين النموذج الاشتراكي السوفييتي والنموذج الاشتراكي الصيني. في كتاب «التحول الكبير خلال

لا يمكن القضاء على الرأسماليين بالكامل لأن فرض ذلك يقود إلى النموذج السوفييتي لكنه ليس الشكل الأكثر إنتاجية

ما هو الاستغلال المفرط؟ «بريطانيا مثالا»



مصطلح «الاستغلال» الذي يستخدم في اللغة الدارجة للإشارة إلى أخذ ميزة غير عادلة من شخص ما، عاطفياً أو جسدياً، يستخدم من قبل الماركسيين بمعنى تقني دقيق للغاية، يتعلق بالكيفية التي يتم بها إنتاج وتبادل السلع والخدمات في إطار الرأسمالية، وبمن المستفيد.

تنشأ مشاكل مماثلة من الالتزام «التطوعي» للمعلمين وممرضى هيئة الخدمات الصحية الوطنية والأطباء ومسعفي الإسعاف، الذين تم الإشادة بهم خلال جائحة كوفيد-19 ثم تجاهلتهم الحكومات إلى حد كبير - سواء حكومة المحافظين أو حكومة العمال - منذ ذلك الحين.

غالباً ما يتم فرض الاستغلال المفرط من خلال آليات مثل تكوين «جيوش احتياطية» من العمال «السكان العاطلين عن العمل والعمالة الناقصة»، واستخدام العقود التقييدية، وقمع حقوق العمل والنقابات، واستخدام التمييز العنصري والجنسائي لتبرير الأجور غير المتكافئة. غالباً ما تترجم «المرونة» لأصحاب العمل إلى انعدام أمن مالي للعمال الضعفاء.

يتفاقم كل هذا بسبب انتشار سرقة الأجور والخداع: فقد وردت تقارير عديدة عن عمال مهاجرين في المزارع يتقاضون أجوراً تقل بمئات أو آلاف الجنيهات عما يستحقون، حيث يقوم أصحاب العمل أحياناً بإنشاء قسائم رواتب مزورة لإخفاء جرائمهم. في بريطانيا، أفاد عمال صناعة الملابس في ليستر أنهم يكسبون ما لا يقل عن 3 إلى 4 جنيهات إسترلينية في الساعة، أي أقل بكثير من الحد الأدنى القانوني.

أصبحت بعض أشكال الاستغلال المفرط سياسة رسمية. فموافقة وزارة الداخلية، يمكن للمحتجزين في مراكز ترحيل المهاجرين أن يتقاضوا مبلغاً زهيداً قدره جنيه إسترليني واحد في الساعة مقابل القيام بأعمال - كالتنظيف والصيانة وأعمال المطبخ وغيرها - التي تبقى هذه المراكز قيد التشغيل. يمكن القول إن هذه المدفوعات - بالإضافة إلى تكاليف الإقامة - تعود بفائدة على النزلاء: إلا أنها تساهم أيضاً في تحقيق الأرباح الفائقة - التي تتراوح من 25 في المائة إلى أكثر من 40 في المائة - لشركات خاصة مثل G4S وسيركو وسوديكسو.

كما تم توسيع مفهوم الاستغلال المفرط ليشمل العرق والنوع الاجتماعي، وتحليل من هم «المستغلون إفرطاً» ضمن سياقات وطنية وعالمية محددة. ويشمل ذلك التمثيل غير المتناسب للعمال المنتمين إلى أقليات إثنية والعمال المهاجرين في أعمال التدبير المنزلي منخفضة الأجر «النساء بشكل أساسي» وأعمال «الاقتصاد المرن» «الرجال بشكل أساسي». لقد تطور هذا المفهوم من مجرد ملاحظة وصفية إلى أداة نظرية وتحليلية لفحص آليات بقاء الرأسمالية العالمية.

التكاليف والسعي وراء الربح. إنجلس نفسه قارن بين الظروف المروعة للعمال في المستعمرات البريطانية والفئات العاملة المهمشة مثل المهاجرين الأيرلنديين في إنكلترا وعمال الصناعات المنزلية الريفية في ألمانيا، حيث كان العمال يتقاضون أجوراً متدنية بشكل منهجي ولم يكونوا ليقفوا على قيد الحياة لولا وجود وسائل عيش أخرى لديهم، بما في ذلك الصدقات أو ربما حديقة صغيرة.

اليوم، بينما تتأرجح الرأسمالية العالمية من أزمة إلى أخرى، أصبح الاستغلال المفرط شائعاً بشكل متزايد في دول «النواة» الرأسمالية. في بريطانيا، يتجلى ذلك في الاستخدام المتزايد لعقود الساعات الصفرية، والعمل بالقطعة، و«العمل الحر» الوهمي. تنتشر هذه الأشكال بشكل خاص في قطاعات الضيافة وتجارة التجزئة والرعاية الاجتماعية.

والنتيجة هي هشاشة مالية، دخل غير متوقع وديون مريكة «عبودية الديون»، مما يجعل عملية إعداد الميزانية وتأمين أشياء مثل اتفاقيات الإيجار أو القروض صعبة للغاية. كثيرون، وخاصة الشباب اليوم، تخلوا منذ زمن طويل عن أي أمل في استئجار منزل خاص بهم «ناهيك عن شرائه»، ويعيشون في مساكن مشتركة أو مع والديهم أو أصدقائهم.

يشعر العديد من العمال بضغط هائل لقبول كل ورديّة عمل يتعرض عليهم خوفاً من عدم تخصيص ساعات عمل لهم في المستقبل، مما يضعهم تحت رحمة المديرين. يستخدم أصحاب العمل عقود الساعات الصفرية للتهرب من الالتزامات مثل الإجازات المرضية مدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة، ومكافآت نهاية الخدمة، مما يزيد من خفض الدخل الإجمالي إلى ما دون المستوى الضروري اجتماعياً لرفاهية العامل. وعقود الساعات الصفرية هذه «contracts hours=Zero» هي نوع من عقود العمل، منتشرة في بريطانيا، تتميز بعدم التزام صاحب العمل بتوفير حد أدنى محدد من ساعات العمل للعامل، وفي المقابل، لا يلتزم العامل بقبول أي ساعات عمل تعرض عليه.

غالباً ما تُحدد أجور القطعة «الدفع مقابل كل وحدة عمل مُنجزة» بمستوى منخفض يجعل العمال يكافحون لكسب أجر معيشي، على الرغم من ساعات العمل الطويلة والمضنية، وقد يدفعون بأنفسهم إلى حدود قصوى جسدياً أو يشركون أفراد أسرهم غير مدفوعي الأجر في محاولة للوفاء بالحصص المطلوبة، مما يؤدي إلى الإرهاق والمشاكل الصحية.

المنخفض» ليس حالة استثنائية بأي حال من الأحوال، بل هو سمة دائمة وهيكلية للرأسمالية. وهذا ينطبق بشكل خاص على بلدان الجنوب العالمي، حيث تعوض طبقاتها الحاكمة عن موقعها غير المواتي في التجارة الدولية غير المتكافئة بمكافأة قوة العمل بأقل مما كان سيعتبر ضرورياً لدعم عمالها وأسرهم. ثم يتحقق قدر كبير من فائض القيمة الإضافي في الدول الرأسمالية، مما يساعد في الحفاظ على تفوقها المالي والعسكري.

يشكل الاستغلال المفرط عنصراً أساسياً في العلاقة بين «النواة» الرأسمالية الإمبريالية و«أطرافها» شبه الاستعمارية - وهو عنصر رئيسي في «نظرية التبعية». إنها سمة هيكلية للاقتصاد العالمي، حيث تساعد في الحفاظ على أرباح أعلى «وتنازلات للعمال مثل «دولة الرفاهية» البريطانية» في المراكز الحضرية الإمبريالية.

وهي تعتمد على سلاسل التوريد العالمية وعمالة المصانع الاستغلالية «السويت شوب» على حساب العمال «بمن فيهم النساء والأطفال الذين غالباً ما يتحملون ظروفًا مروعة مقابل أجور زهيدة» في قطاعات تتراوح بين التعدين والصناعة التحويلية «خاصة صناعة الإلكترونيات والتكنولوجيا أو لأجلها» والزراعة وتجهيز الأغذية في «أطراف» الجنوب العالمي.

تشمل السمات الرئيسية دفع أجور للعمال تقل عن «الأجر المعيشي» - أي ما يعتبر «عادة» ضرورياً لإعالة أنفسهم وأسرهم - وهو ما ينطوي غالباً على ساعات طويلة من الجهد المضني في ظروف عمل غير آمنة، مما يؤدي بشكل متكرر إلى الإرهاق البدني أو الذهني أو اعتلال الصحة.

العمال أنفسهم هم من يدفعون الثمن: أحياناً بحياتهم. نادراً ما تنص العواقب المترتبة على ذلك عناوين الأخبار، كما حدث في انهيار مصنع رانا بلازا في بنغلاديش عام 2013، الذي كان يورد منتجاته لعلامات تجارية مثل بريمارك. فقد كشف هذا الحادث عن العواقب المميتة «1134 قتيلاً ونحو 2500 جريح» لتدني معايير السلامة الناتجة عن خفض

هذا ما أوضحتها مقالة سابقة في سلسلة «فول ماركس». ونشر في مقال لاحق في صحيفة «مورنغ ستار» أونلاين في 15 شباط 2026، تذكير بمبادئ ركن عليها ماركس، منها أن من بين السمات الفريدة للإنسان هو العمل - أي إنتاج «القيمة الاستعمالية»، والتي تشكل أساس البقاء. لقد تغيرت منتجات العمل وطريقة إنتاجها عبر التاريخ، وفي المجتمعات الطبقيّة تنطوي على علاقات قوى واستيلاء الطبقة الحاكمة على جزء من ذلك المنتج.

في ظل الرأسمالية، يأخذ هذا عادة شكل العمل المأجور، حيث لا يدفع للعمال سوى جزء من قيمة ما ينتجونه - وهو بشكل عام ما يكفي لغذائهم وكسائهم وسكنهم وأسرهم وإنتاج الجيل القادم من العمال. أما الباقي - «القيمة الزائدة» - فيستولي عليه أصحاب رأس المال كفائة أو إيجار أو ربح، ويستثمر في المزيد من رأس المال لتحقيق المزيد من الأرباح. هذا هو «الاستغلال».

إذن، ماذا عن «الاستغلال المفرط» - وهو مصطلح يزداد استخدامه مع إدراك الناس للطرق المعقدة التي يستغل بها رأس المال الناس، أفراداً وجماعات؟ يتجاوز هذا المفهوم الفهم الماركسي الأساسي للاستغلال، مشيراً إلى شكل مكثف وقمعي من الاستغلال يحد بشكل منهجي من صحة العامل أو سعادته أو يهددهما، وأحياناً يهدد حياته أو متوسط عمره المتوقع.

لم يستخدم ماركس ولا إنجلس مصطلح «الاستغلال المفرط». ومع ذلك، فقد تم تحديد سماته بوضوح في كتاب «رأس المال» على أنه «التخفيض القسري للأجور إلى ما دون قيمتها» وأكد العوامل التي يمكن للرأسماليين استخدامها لتعويض ميل معدل الربح إلى الانخفاض. في مناقشته حول التراكم البدني لرأس المال، وفق ماركس حالات من العمل غير المأجور، مثل العبودية الاستعمارية والسخرة التعاقدية أو الإجبارية، حيث تنهك قوة العمل وتجعل قابلة للاستغلال بسهولة وتقوم بأقل من قيمتها.

لاحقاً، صاغ ماركسيون مصطلح «الاستغلال المفرط» اعترافاً بحقيقة أن هذا «الاستهلاك

أصبحت بعض أشكال الاستغلال المفرط سياسة رسمية فموافقة وزارة الداخلية يمكن للمحتجزين في مراكز ترحيل المهاجرين أن يتقاضوا مبلغاً زهيداً قدره جنيه إسترليني واحد في الساعة مقابل القيام بأعمال - كالتنظيف والصيانة وأعمال المطبخ وغيرها - التي تبقى هذه المراكز قيد التشغيل. يمكن القول إن هذه المدفوعات - بالإضافة إلى تكاليف الإقامة - تعود بفائدة على النزلاء: إلا أنها تساهم أيضاً في تحقيق الأرباح الفائقة - التي تتراوح من 25 في المائة إلى أكثر من 40 في المائة - لشركات خاصة مثل G4S وسيركو وسوديكسو.

كما تم توسيع مفهوم الاستغلال المفرط ليشمل العرق والنوع الاجتماعي، وتحليل من هم «المستغلون إفرطاً» ضمن سياقات وطنية وعالمية محددة. ويشمل ذلك التمثيل غير المتناسب للعمال المنتمين إلى أقليات إثنية والعمال المهاجرين في أعمال التدبير المنزلي منخفضة الأجر «النساء بشكل أساسي» وأعمال «الاقتصاد المرن» «الرجال بشكل أساسي». لقد تطور هذا المفهوم من مجرد ملاحظة وصفية إلى أداة نظرية وتحليلية لفحص آليات بقاء الرأسمالية العالمية.

«إسرائيل» تصدر قائمة قتلة الصحفيين حول العالم للعام الثالث على التوالي



مزعومة مع حماس، وهي ادعاءات لم يتم إثباتها مرارا وتكرارا.

وفي كانون الأول 2025، أعلنت منظمة مراسلون بلا حدود أن «إسرائيل» هي «أسوأ» عدو للصحفيين، مشيرة إلى أن جيش الاحتلال «الإسرائيلي» كان مسؤولاً عن 43 بالمئة من الصحفيين البالغ عددهم 67 الذين قتلوا حول العالم في الفترة بين 1 كانون الأول 2024 و1 كانون الأول 2025. ووصفت المنظمة عام 2025 بأنه من أكثر الأعوام دموية على الإطلاق بالنسبة للعاملين في وسائل الإعلام، وقالت إن العديد منهم «قتلوا» واستهدفوا بسبب عملهم، وليس عن طريق الخطأ، مع الإشارة أيضا إلى استمرار الحظر «الإسرائيلي» على دخول الصحفيين الأجانب بشكل مستقل.

في آب/أغسطس 2025، قال الصحفي «الإسرائيلي» يوفال أبراهام إن الاستخبارات العسكرية أنشأت «خلية شرعنة» لتصوير صحفيي غزة على أنهم عناصر في حماس و«لتبرئة مقتل جميع الصحفيين الآخرين» بعد اغتيال صحفي الجزيرة أنس الشريف وطاقمه.

واختتمت نقابة الصحفيين الفلسطينيين بيانا بالقول إن «الصحفي لم يعد الهدف الوحيد. لقد تحولت العائلة إلى أداة للضغط والعقاب الجماعي، مما ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي».

■ المصدر: ذا كيريل «نشر في 27 شباط 2026»

حسام شباط في 24 آذار 2025، قائلا إنه «فجر بطائرة» (إسرائيلية) مسيرة استهدفته بشكل مباشر، وأن إسرائيل اتهمته بأنه «قنص في حماس دون تقديم أدلة موثوقة».

وكان تقرير سابق للجنة حماية الصحفيين قد أفاد بأن صحفيين فلسطينيين معتقلين في السجون «الإسرائيلية» تعرضوا «لإساءة منهجية»، شملت الاغتصاب والتعذيب والتجويد والإهمال الطبي. وبناء على مقابلات مع 59 صحفيا، قالت اللجنة إن «جميعهم باستثناء واحد ذكروا تعرضهم لما وصفوه بالتعذيب أو الإساءة أو أشكال أخرى من العنف»، وأضافت أن «حجم هذه الشهادات واتساقها يشير إلى أمر يتجاوز بكثير سوء السلوك المعزول».

وصف المعتقلون تعرضهم للضرب والعنف الجنسي و«الشق الشبكي» والتقييد لفترات طويلة في ظروف قاسية. وقال أحد الصحفيين إن حراس السجن اغتصبوه في سجن مجدو. ووثقت اللجنة اعتقال ما لا يقل عن 94 صحفيا منذ تشرين الأول 2023، ويحتجز معظمهم إلى أجل غير مسمى من دون تهمة بموجب الاعتقال الإداري، ولم تتم محاكمة أي منهم، وذكرت أن هذا النمط «يكشف عن استراتيجية متعمدة لتخويف الصحفيين وإسكاتهم».

وفي إطار حملتها على حرية الصحافة واستهدافها للصحفيين، صنت وزارة الحرب «الإسرائيلية» خمس وسائل إعلام فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة كـ «منظمات إرهابية»، متهمه إياها بـ «التحريض» وعلاقات

أعلنت لجنة حماية الصحفيين، في 25 شباط، أن الجيش «الإسرائيلي» كان مسؤولاً بشكل مباشر عن مقتل 129 ثلثي عدد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام الذين قُضوا حول العالم خلال عام 2025، والبالغ عددهم 129 صحفياً. ويمثل هذا العدد أعلى حصيلة سنوية للضحايا منذ أكثر من ثلاثة عقود.

اعلنت منظمة مراسلون بلا حدود أن «إسرائيل» هي أسوأ عدو للصحفيين مشيرة إلى أن جيش الاحتلال «الإسرائيلي» كان مسؤولاً عن 43 بالمئة من الصحفيين البالغ عددهم 67 الذين قتلوا حول العالم

في عام 2025 صنفت ضمن فئة «الاغتيال»، وكانت «إسرائيل» مسؤولة عن 81 بالمئة من هذه الحالات.

وقالت جودي غينيسبرغ، الرئيسة التنفيذية للجنة حماية الصحفيين... «يقتل الصحفيون بأعداد قياسية في وقت أصبح فيه الوصول إلى المعلومات أكثر أهمية من أي وقت مضى». وأضافت: «الهجمات على وسائل الإعلام هي مؤشر رئيسي على الهجمات التي تطال الحريات الأخرى. نحن جميعا في خطر عندما يقتل الصحفيون لمجرد نقلهم للأخبار».

وأشارت اللجنة إلى أنه لم يُجرَ «سوى القليل جدا من التحقيقات الشفافة» في عمليات القتل المستهدف التي وثقتها في عام 2025، ولم تتم محاسبة أحد في أي من تلك الحالات. كما سلط التقرير الضوء على تزايد الهجمات بطائرات من دون طيار على الصحفيين، مشيرة إلى أن عدد عمليات القتل المشتبه بها والموثقة بواسطة الطائرات من دون طيار قفز من اثنتين في عام 2023 إلى 39 في عام 2025، من بينها 28 عملية نفذها جيش الاحتلال «الإسرائيلي» في غزة.

واستشهد التقرير بمقتل المراسل الفلسطيني

أوضحت اللجنة أن هذا العام يشكل رقما قياسيا سنويا ثانيا على التوالي في وفيات الصحفيين، ويعود ذلك «بشكل أساسي إلى إجراءات حكومة واحدة». ورأت أن «الاستهداف «الإسرائيلي» المستمر وغير المسبوق للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام» ساهم في دفع أعداد القتلى إلى مستوى غير مسبوق.

وذكر التقرير أن ما لا يقل عن 104 من أصل 129 صحفيا قتلوا في عام 2025 لقوا حتفهم في مناطق حرب، مضيفا أن «غالبية كانوا فلسطينيين قتلوا على يد «إسرائيل»». فمن بين 86 صحفيا وعاملا في وسائل الإعلام قتلوا بنيران «إسرائيلية» ذلك العام، كان أكثر من 60 بالمئة منهم صحفيين فلسطينيين يغطون الأحداث من قطاع غزة، حيث تؤكد منظمات حقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة على حد سواء أن الإبادة الجماعية جارية.

وأكدت لجنة حماية الصحفيين أن جيش الاحتلال «الإسرائيلي» «نفذ عمليات قتل مستهدفة للصحفيين أكثر من أي جيش تابع لحكومة أخرى منذ أن بدأت اللجنة توثيقها في عام 1992». كما وثقت 47 حالة قتل مستهدف

نقاش لا بد منه... تمهيداً لخطوات ملموسة!



نشرت صحيفة «الثورة السورية»، يوم الأحد 22 شباط 2026، مقالاً مهماً ولافتاً تحت عنوان «تحسين الدولة السورية أمام عاصفة إعادة تشكيل المنطقة»، كتبه السيد محمد طه الأحمد، مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية السورية.

المحرر السياسي

وحدها، بل عبر بناء توافق سياسي واسع قائم على الشراكة والمساءلة والتوزيع العادل للسلطة والموارد». وفي مكان لاحق من المقالة، يعزز الكاتب طرحه بالحديث عن ضرورة إدارة التنوع السوري على أساس العدالة والمواطنة، وعلى أساس المشاركة السياسية الحقيقية، وقوانين أحزاب وإعلام وانتخابات عصرية، وعلى أساس توزيع السلطات وفصلها، وعلى أساس حوار جاد بين السوريين حول شكل دولتهم ونظامها السياسي.

التشخيص والعلاج

تتقاطع جن القوى الوطنية السورية، في تشخيصها للواقع السوري، مع أفكار عديدة مما جاء في المقال موضع الحديث؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإننا في حزب الإرادة الشعبية، قد قلنا مراراً وتكراراً، وعبر سنوات متتالية، إنه ليس هناك حل أممي للأزمات الأمنية في سورية، وليس هناك حل اقتصادي للأزمات الاقتصادية؛ الحل الأساسي كان وما يزال حلاً سياسياً يرتكز أولاً وقبل كل شيء إلى إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وعبر الحوار والتوافق بين قواه السياسية

يقدم المقال تصوراً عاماً حول الانعكاسات المحتملة للوضع الدولي والإقليمي الراهن على بلادنا، التي ما تزال في وضع هش وقابل للتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، معتبراً أن «التغيرات الإقليمية المرتقبة تجعل من سوريا ساحة اختبار لمعادلة بالغة الحساسية؛ إما أن تتحول إلى نموذج لدولة قادرة على استعادة سيادتها وترميم مؤسساتها وتعزيز وحدتها الوطنية، أو أن تصبح مجدداً هدفاً لمحاولات التفكيك، والاستنزاف، وإعادة تدوير الصراع عبر أدوات داخلية وخارجية».

ويرى الكاتب أن تخفيض التأثيرات السلبية للعوامل الخارجية ينطلق من تحسين الداخل، عبر جملة من الإجراءات والسياسات العامة، جوهرها هو توحيد الشعب السوري حقاً وفعالاً. متوصلاً إلى استنتاج صحيح تماماً هو أن «قوة سوريا في مواجهة التحديات المقبلة لن تقاس فقط بقدراتها العسكرية، بل بمدى تماسك جبهتها الداخلية، وقدرتها على إنتاج عقد وطني جامع، وإدارة الخلافات السياسية ضمن إطار مؤسسي، بدل تركها عرضة للاستثمار الخارجي»، ومضيفاً: «الدول الخارجة من النزاعات لا تنهض بالقوة الأمنية

لتأمين التحسين الحقيقي للبلاد، لا بد من الانتقال من الكلمات الطيبة إلى الأفعال الطيبة؛ أي نحو التنفيذ العملي للمشاركة الحقيقية للسوريين في مختلف المجالات، وانطلاقاً من مؤتمر وطني عام يكون بمثابة جمعية تأسيسية، تكون منعقدة بشكل مستمر وعلني أمام السوريين، ويتم ضمنها نقاش مختلف القضايا وصولاً إلى تحقيق التوافقات المطلوبة.

وضمن عملية الانتقال من الكلمات إلى الأفعال، لا بد من الانتباه إلى عامل أساسي شديد الأهمية: عامل الوقت؛ فالنتائج في التطورات الدولية والإقليمية والداخلية، تسارع كبير وغير مسبوق تاريخياً، ما يتيح فرصاً حقيقية غير مكررة من جهة، ولكنه من الجهة الأخرى، يجعلها محكومة بنوافذ زمنية قصيرة...

والاجتماعية. وطرحنا مراراً وتكراراً، مع غيرنا من القوى الوطنية، ضرورة عقد المؤتمر الوطني العام، بوصفه منصة لتلاقي السوريين ولإنجاز توافقات حقيقية وشاملة فيما بينهم، حول مختلف القضايا العالقة، المستجدة منها والمتراكمة عبر عقود متتالية.

وإنه لمن المفيد أن نرى آراء السوريين في مختلف مواقعهم تتقارب بشكل أكبر باتجاه المهمة الوطنية الملحة، مهمة توحيد السوريين عبر الحوار والتفاهم فيما بينهم، وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد أساسه العدالة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وهذا التقارب بالأفكار العامة، هو أمر مهم وجيد بلا شك، ولكنه ليس الشرط الكافي لتحسين البلاد؛ هو نقطة الانطلاق فحسب.

إغلاق «الثغرات»!



أحد أهم المداخل لعلاج هذه التصدعات، هو المؤتمر الوطني العام والشامل وكامل الصلاحيات، بالتوازي مع عدالة انتقالية حقيقية، تجبر الضرر وتمنع التكرار وتحاسب المجرمين الكبار من كل الأطراف دون استثناء، وتمهد لبناء سردية موحدة تعكس الواقع الحقيقي للأمور، وهو أن أكثر من 90% من السوريين الفقيرين المعترين المضطهدين، هم من دفع الثمن طوال السنوات والعقود الماضية، ودون أي مقابل، وهؤلاء ينتمون إلى كل القوميات والأديان والطوائف في سورية، ولا يمكن لسورية أن تعود موحدة وناهضة دون توحيدهم مجدداً...

هو صدوع وتشققات كبرى تحتاج إلى علاج عميق وحقيقي. بين المداخل الأساسية لعملية العلاج هذه، البحث عن حلول عامة وجزئية في آن معاً؛ إن الخطابات العامة حول الوحدة الوطنية لا يمكنها اليوم أن تؤدي دوراً فعلياً، دون معالجة الجروح والالام على المستويات الجزئية والشاملة بالتوازي. وبكلام أوضح، فإن المطلوب هو مواطنة متساوية وعادلة حقاً وفعالاً بغض النظر عن القومية أو الدين أو الطائفة أو الجنس، ومطلوب في الوقت نفسه معالجة المظالمات المختلفة التي باتت أجزاء متكاملة ضمن مظومية عامة للسوريين.

لا يختلف عاقلان بأن البلاد تعيش حالة شديدة الصعوبة والهشاشة على مختلف المستويات، الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية؛ فبالإضافة إلى الدمار الهائل المتراكم عبر عقود متتالية، وخاصة خلال العقد الأخير، تراكمت أزمات من مختلف الأنواع، بما فيها من النوع الذي يهدد فكرة ومفهوم الهوية الوطنية السورية.

ولا يختلف عاقلان أيضاً على أن قوى خارجية عديدة، وعلى رأسها «إسرائيل»، لا تريد لسورية أن تعود موحدة، ناهيك عن أنها لا تريد لها أن تكون دولة مستقلة بحال من الأحوال، وتريدها مقسمة ضعيفة يقتتل أهلها فيما بينهم. ما نعانينه اليوم يتجاوز فكرة وجود «ثغرات» ضمن البناء الوطني العام؛ فما نواجهه